المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وائتمان الصادرات
The Arab Investment & Export Credit Guarantee Corporation

50 عاماً من النجاح

نشرة

ضمان الاستثمار

نشرة فصلية تصدر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (ضمان) العدد الأول (يناير- مارس 2024)

خفض التقييمات السيادية لـ 4 دول عربية

خلال العام 2023

STANDARD &POOR'S

FitchRatings

MOODY'S

CAPITAL intelligence

THE PRS GROUP EST.1979 CHALLENGING BORDERS CHALLENGING RISK

FitchSolutions

Allianz Allianz Trade

coface FOR TRADE

Atradius Managing risk, enabling trade

CREDENDO 10 YEARS

OECD BETTER POLICIES FOR BETTER LIVES

dun & bradstreet

NEXI Nippon Export and Investment Insurance

GPI

WORLD ECONOMIC FORUM

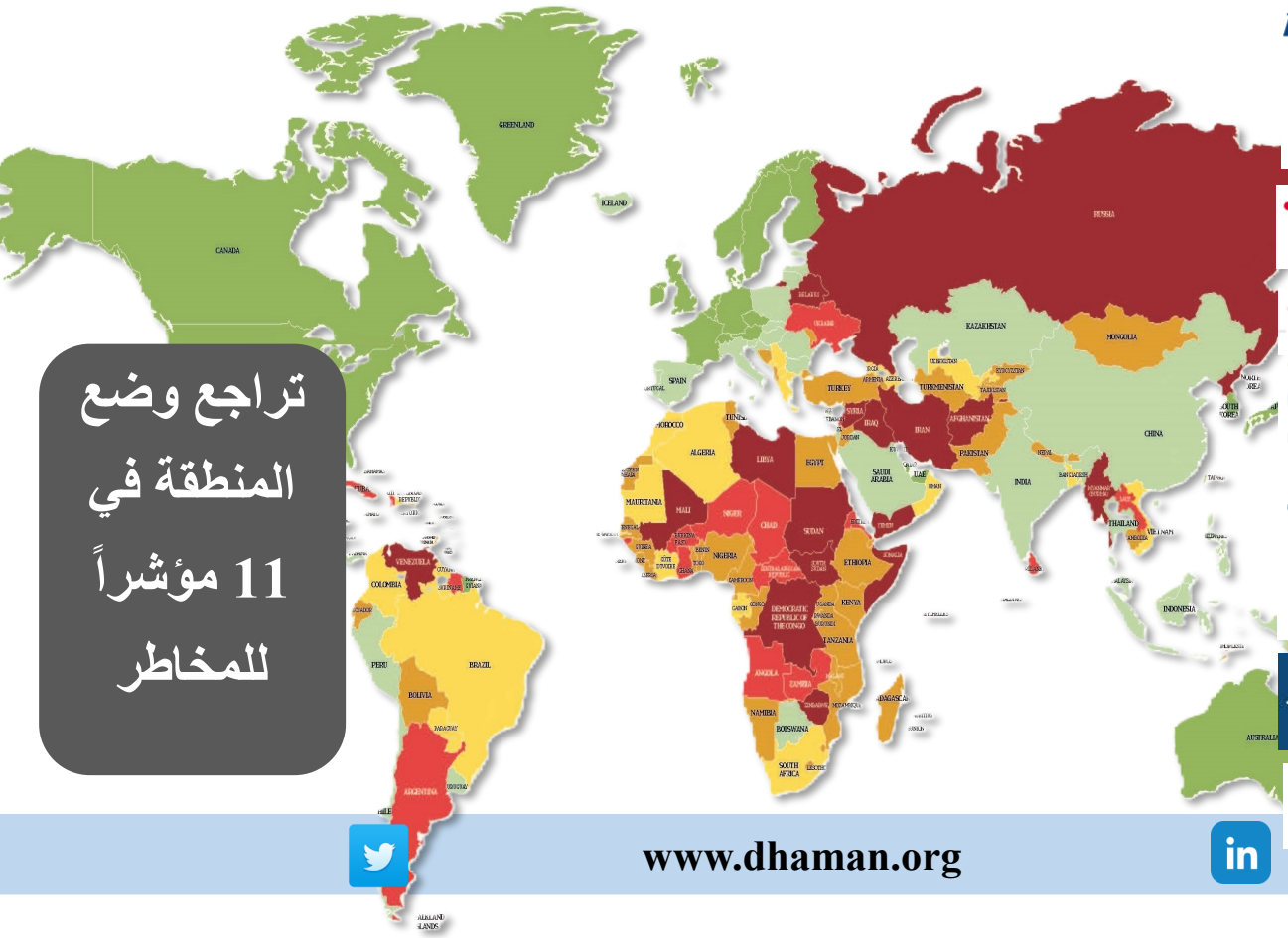

تراجع وضع المنطقة في 11 مؤشراً للمخاطر

المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وائتمان الصادرات
The Arab Investment & Export Credit Guarantee Corporation

أول هيئة متعددة الأطراف لتأمين الاستثمار في العالم

من الخبرة المتراكمة في تأمين المستثمرين والمصدرين والمؤسسات المالية ضد المخاطر التجارية والسياسية

50 عاماً

A+ S&P Global Ratings

تأسست (ضمان) عام 1974 كهيئة عربية مشتركة مملوكة من قبل حكومات الدول العربية بالإضافة إلى أربع هيئات مالية عربية، وتتخذ من دولة الكويت مقراً لها، وتعمل على تحقيق الأهداف التالية:

- تشجيع تدفق الاستثمارات العربية والأجنبية المباشرة إلى الدول العربية من خلال تأمين تلك الاستثمارات الجديدة والقائمة ضد المخاطر السياسية مثل المصادرة والتأميم، وعدم القدرة على التحويل، والحروب والاضطرابات الأهلية والإرهاب، والإخلال بالعقد.
- دعم الصادرات العربية، وواردات السلع الاستراتيجية والرأسمالية من خلال تأمينها أو تأمين تمويلها ضد المخاطر السياسية، وكذلك المخاطر التجارية مثل الإفلاس والعجز عن السداد.
- دعم التجارة المحلية وعمليات الإجارة والتمويل والتخصيم في الدول العربية، من خلال خدمات التأمين المقدمة للمستثمرين والمصدرين والمقاولين والمؤسسات المالية.
- نشر الوعي والترويج لمناخ الاستثمار والتصدير والتأمين ضد المخاطر التجارية والسياسية في الدول العربية، من خلال البحوث والمعلومات، وتنظيم المؤتمرات والأحداث، وتقديم المشورة والدعم للجهات ذات الصلة في المنطقة.

المقر الدائم للمنظمات العربية
دولة الكويت
ص.ب 23568
الصفاة 13096
تقاطع طريقي المطار
وجمال عبد الناصر
www.dhaman.org
+965 2495 9555

محتويات النشرة

الافتتاحية	3
أنشطة المؤسسة	4
مقدمة	6
الجزء الأول: مؤشرات التقييم السيادي للدول العربية	8
الجزء الثاني: مؤشرات تقييم المخاطر في الدول العربية	14

للاستفسار عن محتويات النشرة وطلب نسخة

أحمد الضبع رئيس قسم البحوث وتقييم مخاطر الدول	aeldabh@dhaman.org
عزة المزين رئيس وحدة البحوث والنشر	azzaelmezin@dhaman.org
أنيس وسلاتي رئيس وحدة المعلومات وتقييم مخاطر الدول	anis@dhaman.org

+965-24959562

الافتتاحية

تباين تقييم المخاطر في الدول العربية لعام 2023

المدير العام
عبد الله أحمد الصبيح

شهدت المنطقة تصاعدا لوتيرة الأحداث السياسية خلال العام 2023، مع تفاقم العدوان على غزة واستمرار الصراع المسلح في السودان واليمن وعدد من الدول العربية، وذلك بالتزامن مع تباطؤ معدل النمو جراء تراجع إنتاج النفط وعائداته وتصاعد أزمتي غلاء المعيشة والمديونية، وانعكاسا لما سبق شهد العام تبايناً في نظرة المؤسسات الدولية لدول المنطقة عبر مؤشرات التقييم السيادي وتقييم المخاطر السياسية والاقتصادية والمالية والتشغيلية الصادرة عنها والتي جاءت في معظمها متراجعة.

ووفق 30 مؤشراً من مؤشرات التقييم السيادي وتقييم المخاطر السياسية والاقتصادية والمالية والتشغيلية الصادرة عن 15 وكالة دولية متخصصة مقارنة بالعام السابق، يمكن التوصل لعدد من الاستنتاجات ابرزها ما يلي:

- استقرار التصنيف السيادي لـ 4 دول عربية مع تحسن تصنيف قطر والإمارات والسعودية وسلطنة عمان مقابل تراجع تصنيف المغرب ومصر وتونس ولبنان، إضافة الى تغير الرؤية المستقبلية لـ 6 دول وذلك وفق أهم 4 وكالات عالمية.
- استحواذ دول مجلس التعاون الخليجي ثم المغرب فالأردن ومصر على مقدمة الترتيب عربيا في أغلب التقييمات المتعلقة بمؤشرات المخاطر بكل أنواعها.
- تراجع متوسط الترتيب العالمي للدول العربية في مؤشري فيتش وPRS لقياس مخاطر الدول السياسية والاقتصادية والمالية في الآجال القصيرة والمتوسطة والطويلة.
- تراجع وضع الدول العربية في مؤشرات مخاطر الدولة المتعلقة بعمليات التصدير والاستثمارات المباشرة الصادرة عن وكالة كريديندو، وفي مؤشر مخاطر التجارة عبر الحدود الصادر عن وكالة نيكسي اليابانية.
- شهد متوسط الترتيب العالمي للدول العربية تحسناً في مؤشرات مخاطر الدولة الصادرة عن وكالات اليانز تريد واترادیوس وكوفاس.
- استقر ترتيب أغلب الدول العربية في مؤشرات تقييم المخاطر المختلفة التي تصدرها وكالة دان أند براد استريت ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بجانب استقرار شروط الدفع المفضلة في التعامل مع الدول العربية في الصفقات التجارية.
- تحسن متوسط ترتيب الدول العربية في مؤشر السلام العالمي مع تحسن الوضع في 10 دول تصدرتها سلطنة عمان، في مقابل تراجع ترتيب 7 دول.
- جاءت المخاطر الاقتصادية في المرتبة الأولى من بين المخاطر المتوقع أن تهدد الدول العربية خلال العامين المقبلين وفق المنتدى الاقتصادي العالمي، وتصدرها أزمات الانكماش الاقتصادي والتضخم والدين العام.

وبجانب الجهود الذاتية المتوقعة للدول العربية في تعزيز استقرارها السياسي والأمني والاقتصادي والمالي لتحسين تقييمها في تلك المؤشرات خلال الفترة المقبلة، الا ان ذلك يتوقف على عوامل عدة منها ما يلي:

- توقعات الوضع السياسي والأمني في غزة والسودان واليمن وسوريا وليبيا ولبنان والصومال وبدرجة أقل العراق وتونس ومصر.
- التوقعات بشأن الأداء الاقتصادي الخارجي لدول المنطقة والمرتبط بشكل رئيسي بأسعار النفط وحركة التجارة والاستثمار والسياحة وترتيبات الاقتراض والديون.
- انعكاسات الصراعات والأحداث الدولية وفي مقدمتها الحرب الأوكرانية - الروسية، والصراع الأمريكي - الصيني، ونتائج الانتخابات المقررة في 40 دولة عام 2024 .

ورغم وجود تحفظات من قبل المؤسسة وبعض حكومات ومؤسسات المنطقة على عدد من تلك التصنيفات إلا أن ذلك لا يقلل من أهميتها وضرورة متابعتها، وذلك من أجل تحسين وضع الدول العربية وترتيبها كمدخل مهم لتحسين مناخ الاستثمار وبيئة أداء الأعمال في المنطقة.

وفي هذا السياق تؤكد المؤسسة استعدادها للقيام بدورها في رفع تقارير متخصصة وشاملة عن وضع كل دولة عربية مع التأكيد على أهمية التواصل مع فرق البحث القائمة على إصدار تلك المؤشرات للمساهمة في تحسين تصنيف دول المنطقة وإدراج الدول العربية المستبعدة حاليا ضمن تلك التصنيفات.

مجلس إدارة المؤسسة عقد اجتماعه الأول لعام 2024

عُقد الاجتماع الأول لمجلس إدارة المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات يوم الثلاثاء الموافق 2024/3/5 بمقر المؤسسة في دولة الكويت، وبحضور السادة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وبمشاركة السيد المدير العام.

وقد أخذ المجلس في هذا الاجتماع علماً بتقرير المدير العام بشأن نشاطات المؤسسة خلال الفترة من 2023/9/1 إلى 2023/12/31 الذي اشتمل على ثلاثة فصول هي: عمليات الضمان، الأنشطة المكملة والخدمات المساندة والتقرير المالي.

في مجال العمليات، تم خلال فترة التقرير إبرام (20) عقدا جديدا، توزعت كالتالي: عقدا ضمان قرض و5 عقود تأمين ائتمان و12 عقد تأمين مؤسسات مالية وعقد إعادة تأمين وارد اختياري. كما تلقت المؤسسة خلال فترة التقرير (335) طلب تأمين بقيمة إجمالية بلغت 293.27 مليون دينار كويتي. وعليه بلغت القيمة الإجمالية للعمليات المؤمن عليها خلال فترة التقرير 370.53 مليون دينار كويتي وذلك بزيادة نسبتها 18.26 % عن ذات الفترة من العام 2022. وقد استفاد من تأمين المؤسسة خلال الفترة شركات ومؤسسات مالية من (11) دولة عربية مصدرة و(5) دول أجنبية، تصدرتها مملكة البحرين بنسبة 23.88% تلتها ألمانيا بنسبة 22.71% ثم دولة الكويت بنسبة 18.90%.

371 مليون دينار قيمة العمليات المؤمن عليها خلال الربع الرابع من عام 2023

وبلغ إجمالي أقساط التأمين بما فيها أقساط إعادة التأمين الوارد الاختياري والنسبي خلال فترة التقرير مبلغ 2.935 مليون دينار كويتي، بزيادة بلغت نسبتها 351.16% عن ذات الفترة من العام السابق. كما قامت المؤسسة بدفع 3 تعويضات بقيمة إجمالية بلغت 7,759,070 دولاراً أمريكياً، جميعها نتيجة تحقق خطر تجاري وموزعة على ثلاث دول منها دولة غير عضو.

أما بخصوص إعادة التأمين الوارد الاختيارية، فقد تم إبرام اتفاقية جديدة مع الشركة التونسية لتأمين التجارة الخارجية (كوتيناس) وتجديد 9 اتفاقيات قائمة مع هيئات تأمين الائتمان الأردنية والتونسية وبنك التصدير والاستيراد السعودي وقد بلغت قيمة العمليات المعاد التأمين عليها اختياريا 0.23 مليون دينار كويتي.

أما الالتزامات القائمة، فقد بلغت قيمتها الإجمالية على المؤسسة تجاه الأطراف المضمونة كما في 2023/12/31 نحو 333.45 مليون دينار كويتي. وقد أشاد المجلس بالنتائج التي حققتها المؤسسة خلال فترة التقرير.

وفي مجال الأنشطة المكملة والخدمات المساندة، واصلت المؤسسة توزيع تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية إلكترونيا على الجهات المختصة في دول المنطقة والعالم، وذلك بعدما تم تحميل النسختين العربية والإنجليزية من التقرير على الموقع الشبكي للمؤسسة.

كما تم إصدار العدد الفصلي من نشرة "ضمان الاستثمار"، للفترة من أبريل إلى يونيو عام 2023 عن التجارة العربية لعام 2022 وتوقعات العام 2023 والعدد الفصلي الثالث يوليو- سبتمبر لعام 2023 عن قطاع تأمين التجارة والاستثمار والتمويل في الدول العربية والعدد الفصلي الرابع أكتوبر- ديسمبر لعام 2023 عن مؤشرات أداء الاقتصاد العربي لعام 2023 والتوقعات لعام 2024، وتم إصدار 4 تحديثات من مؤشر ضمان الشهري لتقييم المخاطر السياسية والتصنيفات السيادية لعدد 144 دولة، و 4 تحديثات من تقييمات المخاطر التجارية والسياسية من قبل أهم الوكالات العالمية لعدد 160 دولة عربية وأجنبية، كما تم إعداد 9 تقارير لتقييم مخاطر الدول والمخاطر القطاعية في 6 دول عربية (السعودية – مصر– الأردن – موريتانيا – سلطنة عُمان – تونس) وتم التحديث نصف سنوي لتقييم المخاطر التجارية في المدى القصير في 148 دولة حول العالم.

بالإضافة إلى متابعة تحديث محتوى الموقع الإلكتروني بإضافة 3 نشرات فصلية و3 قواعد بيانات، وعدد من البيانات الصحفية إضافة الى أنشطة المؤسسة الأخرى ووضع تصور أولي لتطوير الموقع الإلكتروني للمؤسسة بالتعاون مع شركة متخصصة.

وفي التقرير المالي، بلغت موجودات المؤسسة كما في 31 ديسمبر 2023 حوالي 173,002,578 ديناراً كويتياً مقارنة مع 169,231,939 ديناراً كويتياً كما في 31 أغسطس 2023، توزعت بصورة أساسية بين الاستثمارات 76.55% والنقدية والودائع المالية 20.95% والموجودات الأخرى 2.5%. وبلغت حقوق الملكية كما في 31 ديسمبر 2023 مبلغ 161,832,779 ديناراً كويتياً مقارنة بمبلغ 160,529,241 دينار كويتي كما في 31 أغسطس 2023، بارتفاع قدره 1,303,538 ديناراً كويتياً، ويعزى ذلك لزيادة قيمة الاحتياطي العام نتيجة لزيادة صافي أرباح الفترة.

كما بلغت الإيرادات الإجمالية حتى 31 ديسمبر 2023 مبلغ 8,890,208 دينارات كويتية، مقارنة بمبلغ 4,961,807 دينارات كويتية لنفس الفترة من العام الماضي بارتفاع قدره 3,928,401 دينار كويتي لنفس الفترة من العام الماضي. وقد بلغ صافي ربح السنة مبلغ 5,796,430 ديناراً كويتياً مقارنة بصافي ربح للعام السابق قدره 1,830,898 ديناراً كويتياً.

وتداول المجلس كافة بنود جدول الأعمال، وأصدر بشأنها القرارات والتوجيهات اللازمة، هذا وقد تقرر أن يتم عقد اجتماع مجلس الإدارة الثاني لسنة 2024 في شهر مايو المقبل عقب اجتماع مجلس المساهمين وذلك في إطار الاجتماعات السنوية المشتركة للهيئات المالية العربية.

"ضمان" أبرمت 41 عقداً و27 ملحقاً للتأمين بقيمة 487.3 مليون دولار في الربع الأول

أبرمت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات 14 عقداً تأميناً خلال الربع الأول من العام 2024 بالإضافة الى 27 ملحقاً لتأمين ائتمان الصادرات والتمويل التجاري بقيمة قدرها 487.3 مليون دولار.

وتسلمت المؤسسة خلال فترة التقرير 145 طلبا لتأمين ائتمان الصادرات والتمويل التجاري من شركات وبنوك في 10 دول عربية ومن 4 دول أجنبية بلغت قيمتها نحو 436.2 مليون دولار . كما تسلمت 29 استفساراً لتأمين التمويل التجاري بلغت قيمتها نحو 409.2 ملايين دولار.

كما تسلمت المؤسسة استفسارين لضمان مشروعين استثماريين بقيمة 194.5 مليون دولار في دولة عربية، خلال الربع الأول من العام 2024.

عروض ترويجية في 5 دول خليجية ومصر والأردن ودول أجنبية

واصلت المؤسسة أنشطتها التسويقية خلال الربع الأول من العام 2024 من خلال التواصل مع عدد من الشركات المصدرة وعدد من المستثمرين والمؤسسات المالية وهيئات الضمان الوطنية والدولية وشركاء الأعمال ووسطاء التأمين وذلك في كل من الكويت والسعودية والأردن والإمارات والبحرين ومصر وعمان ودول أجنبية بهدف تسويق مختلف أنواع عقود تأمين ائتمان الصادرات والاستثمار وتمويل التجارة، كما تم إصدار عدد من العروض والعقود التأمينية الجديدة.

كما تم الاجتماع بعدد من الشركات داخل دولة المقر وفي الإمارات بغرض ترويج خدمات المؤسسة التأمينية في مجالي تأمين الاستثمار وائتمان الصادرات، وذلك خلال الربع الأول من عام 2024.

"ضمان" شاركت في ملتقى GTR MENA بمدينة دبي

شاركت المؤسسة في ملتقى GTR MENA الدولي الذي نظمته Global Trade Review بمدينة دبي بالإمارات خلال شهر فبراير 2024، والمعني بقضايا مجال تمويل التجارة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حيث اجتمعت بعدد من المؤسسات المالية الدولية والشركات الصناعية والاستثمارية الهامة لبحث سبل التعاون القائم والمحتمل.

زيارة ممثل "ضمان" لمعرض الخليج للأغذية 2024

قام ممثل عن المؤسسة بزيارة معرض الخليج للأغذية "Gulfood 2024" في مدينة دبي بدولة الإمارات خلال شهر فبراير، حيث تواصلت المؤسسة مع قرابة 30 شركة عربية مصدرة مشاركة بهدف تعريفها بخدمات تأمين ائتمان الصادرات.

"ضمان" استقبلت وفدين من مصر والمملكة المتحدة

عقدت المؤسسة اجتماعا مع وفد وزاري من جمهورية مصر العربية في مقرها الرئيسي لبحث سبل دعم وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر وتمويل الواردات من السلع الأساسية عبر مختلف الخدمات التأمينية التي توفرها المؤسسة.

كما اجتمعت المؤسسة مع وفد اقتصادي من بريطانيا للتعريف بمختلف خدماتها التأمينية ولبحث سبل تنشيط التعاون بين المؤسسة وهيئة تأمين ائتمان الصادرات البريطانية.

وفد المؤسسة التقى وسطاء التأمين الدوليين في دبي

قام ممثلو المؤسسة بالاجتماع بعدد من وسطاء التأمين الدوليين في مدينة دبي بالإمارات بهدف تباحث سبل تطوير عمليات تأمين الصادرات العربية لمختلف دول العالم والواردات العربية من المواد الأولية والسلع الاستراتيجية ذات الأهداف التنموية

التقييمات السيادية ومؤشرات المخاطر في الدول العربية لعام 2023

استمرارا لنهج المؤسسة في رصد المؤشرات ذات الصلة بعملها، تركز النشرة الفصلية الأولى على رصد التصنيفات السيادية وتقييمات المخاطر في الدول العربية والتي تصدرها الوكالات العالمية المتخصصة مع التركيز على التغيرات التي طرأت بشأنها بين عامي 2022 و2023، وذلك بهدف التوعية بتلك المؤشرات وأنواعها والمنهجيات والمتغيرات المستخدمة في حسابها للتعريف المعمق بها وإتاحتها للجهات الحكومية والبحثية المعنية، وكذلك في أوساط المتعاملين في مجالات الاستثمار والتمويل والتجارة والتأمين. وتعد تلك المؤشرات عنصراً حاكماً في اتخاذ القرار من قبل المستفيدين إما بشأن تحسين البيئة الاستثمارية وتحسين المؤشرات التي تعتمد عليها تلك التصنيفات، أو لاتخاذ قرار الاستثمار من قبل الشركات الاستثمارية الكبرى في العالم، وفيما يلي أهم النتائج التي توصلت لها النشرة على النحو التالي:

أولا: مؤشرات التقييم السيادي للدول العربية

- 7 دول عربية فقط هي قطر والكويت والسعودية وسلطنة عمان والأردن والبحرين ومصر تم تصنيفها من قبل وكالات التصنيف الائتماني الأربعة الرئيسية في العالم بنهاية عام 2023، وهي ستاندرد آند بورز وموديز وفيتش وكابيتال انتليجينس.
- صنفت 4 دول عربية من قبل ثلاث وكالات فقط خلال عام 2023 وهي الإمارات والمغرب والعراق ولبنان، فيما صنفت تونس من قبل وكالتين فقط، فيما لم تصنف 9 دول عربية (هي الجزائر وليبيا واليمن والسودان وسوريا وفلسطين والصومال وموريتانيا وجيبوتي) حتى ديسمبر 2023.
- توجد درجة عالية من الاتساق فيما بين التصنيفات السيادية للدول العربية وفق الوكالات الأربع.
- تباين متوسط ترتيب الدول العربية في التصنيفات الائتمانية السيادية للوكالات الأربع بين عامي 2022و2023، حيث تحسن تصنيف 4 دول هي سلطنة عمان (وفق ثلاث وكالات)، والسعودية (ستاندرد آند بورز وفيتش)، الإمارات (فيتش)، وقطر (كابيتال انتليجينس)، بينما تراجع تصنيف 4 دول أخرى هي: مصر (وفق 4 وكالات)، وتونس (موديز وفيتش)، والمغرب (ستاندرد آند بورز)، ولبنان (فيتش).
- استقر تصنيف كل من الإمارات وقطر والكويت والسعودية في مستوى A بدرجاته المختلفة بين عامي 2022 و2023، وهو ما يعكس جدارة ائتمانية ما بين متوسطة ومرتفعة وقدرة عالية على سداد الديون مع مخاطر ائتمانية منخفضة.
- صُنفت كل من المغرب وسلطنة عمان والبحرين والأردن في مستوى B بدرجاته المختلفة وفقاً لغالبية الوكالات خلال عام 2023.
- تراوح تصنيف مصر والعراق بين B وفقا لوكالات ستاندرد آند بورز وفيتش وC وفقا لوكالة موديز خلال عام 2023. كما تراوح تصنيف لبنان ما بين C وفق وكالة موديز و SD أوRD الذي يعكس قمة المخاطرة والتعثر وإفلاس الدولة، بينما صنفت تونس في مستوى تصنيف C وفقا لوكالتي فيتش وموديز.

ثانيا: مؤشرات تقييم المخاطر في الدول العربية

- واصلت دول مجلس التعاون الخليجي تصدرها المراكز الأولى بمخاطر منخفضة في أغلب مؤشرات تقييم مخاطر الدول سواء السياسية أو التجارية خلال عامي 2022 و2023.
- أحرزت 4 دول عربية تقدماً في الترتيب العالمي في مؤشر فيتش لمخاطر الدول بنهاية عام 2023، هي جيبوتي والجزائر وموريتانيا وسلطنة عمان، في مقابل تراجع ترتيب 15 دولة أخرى، بينما استقر ترتيب العراق واليمن.
- تراجع المتوسط العربي في مؤشر فيتش لتقييم مخاطر الدول بشكل طفيف بنهاية عام 2023، كمحصلة لارتفاع مستوى المخاطر في 11 دولة عربية، وانخفاضها في 9 دول أخرى، واستقرارها في السعودية.
- سجل المتوسط العربي تراجعاً طفيفاً في المؤشر المركب لمخاطر الدول الصادر عن مجموعة PRS بنهاية عام 2023، كمحصلة لارتفاع مستوى المخاطر في 10 دول عربية، وانخفاضها في 8 دول أخرى.
- شهدت 17 دولة عربية استقراراً في مؤشر اليانز تريد لتقييم مخاطر الدول في المدى القصير بنهاية عام 2023 (مع تحسن تقييم كل من المغرب والجزائر وجيبوتي وتراجع وضع مصر)، كما استقر تصنيف 19 دولة عربية في المؤشر في المدى المتوسط خلال العام نفسه.
- استقر تصنيف 18 دولة عربية في مؤشر كوفاس لمخاطر الدول بنهاية عام 2023 (مع تحسن تصنيف كل من قطر والسعودية)، فيما شهدت جميع الدول العربية المدرجة في مؤشر كوفاس لتقييم مناخ الأعمال استقراراً وظل تصنيفها دون تغيير بين عامي 2022 و2023.
- على صعيد المؤشرات الثلاثة لتقييم مجموعة كريديندو لمخاطر الدول في معاملات التصدير بنهاية عام 2023، شهد المتوسط العربي تراجعاً طفيفاً في مؤشر المخاطر السياسية قصيرة الأجل، واستقراراً نسبياً في مؤشر المخاطر التجارية، وفي المقابل شهد تحسناً في مؤشر تقييم مخاطر مناخ الأعمال.
- سجل متوسط تصنيف الدول العربية تراجعاً طفيفاً في المؤشرات الثلاثة لتقييم مخاطر الدول في الاستثمارات المباشرة الصادر عن مجموعة كريديندو وهي المخاطر المتعلقة بقيود تحويل العملة، ومخاطر المصادرة والإجراءات الحكومية، ومخاطر العنف السياسي.
- استقرار متوسط تصنيف الدول العربية في مؤشر مخاطر الدولة في المعاملات التجارية الصادر عن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، خلال عام 2023 وظل عند نفس مستوى عام 2022.
- استقر تصنيف 20 دولة عربية في مؤشر نيكسي لمخاطر التجارة عبر الحدود بين عامي 2022 و2023، بينما تراجع تصنيف مصر.
- شهد المتوسط العربي استقراراً في مؤشر مخاطر ممارسة الأعمال التجارية عبر الحدود الصادر عن دان أند براد ستريت بنهاية عام 2023، كمحصلة لاستقرار تصنيف 15 دولة عربية، مع تحسن تصنيف الجزائر وتراجع تصنيف السودان.
- شهدت شروط الدفع التي يفضلها المستثمرون والمصدرون الدوليون في التعامل مع الدول العربية في الصفقات التجارية استقراراً بنهاية عام 2023.
- تحسن متوسط تصنيف الدول العربية في مؤشر اترادیوس لمخاطر الدولة خلال عام 2023، كمحصلة لتحسن تصنيف 4 دول عربية هي الإمارات وقطر والجزائر وموريتانيا واستقرار تصنيف باقي الدول العربية المشمولة بالمؤشر.
- شهد متوسط أداء الدول العربية في مؤشر السلام العالمي تحسناً خلال عام 2023، كمحصلة لتحسن ترتيب 10 دول عربية واستقرار ترتيب كل من السعودية والصومال وسوريا واليمن، بينما تراجع ترتيب 7 دول أخرى في المؤشر.
- حلت المخاطر الاقتصادية في مقدمة المخاطر المتوقع أن تواجه الدول العربية خلال العامين المقبلين وفق تقرير المخاطر العالمية الصادر في يناير 2024، مع تصدر أزمات الانكماش الاقتصادي والتضخم والدين العام مقدمة تلك المخاطر.

بجانب مصادر البيانات المجانية والمدفوعة التي تم الاعتماد عليها في هذه النشرة لرصد مؤشرات تقييم المخاطر في الدول العربية، هناك مصادر أخرى لرصد تلك المخاطر منها وحدة المعلومات الاقتصادية (EIU) التي توفر بيانات عن التقييمات السيادية ومخاطر العملات ومخاطر القطاع المصرفي والمخاطر السياسية والاقتصادية بجانب مخاطر الدولة، وتقييم وكالة ستاندرد آند بورز لمخاطر الدول والذي يتضمن 6 أبعاد (اقتصادية، مالية، الدين الحكومي، ميزان المدفوعات، ميزان المعاملات الخارجية، الاقتراض).

ملاحظات بشأن التقييمات السيادية وتصنيفات المخاطر

- يوجد فرق بين التقييم الائتماني السيادي الذي تصدره وكالات عالمية متخصصة بشأن درجة الملاءة أو الجدارة الائتمانية للدولة ويعبر عن رؤيتها لمستوى المخاطر المختلفة المرتبطة بالاستثمار في ديون تلك الدولة(أي تقييم قدرة حكومة الدولة على سداد أعباء ديونها في تواريخ الاستحقاق ووفق الشروط المتفق عليها بين الحكومة والمقرضين)، وبين تقييم مخاطر الدول الذي تصدره وكالات عالمية متخصصة أيضا لكن ليعبر عن مستوى المخاطر المرتبط بمعاملات الاستثمار والتجارة الدولية مع تلك الدولة واحتمالات التعرض لخسائر نتيجة تحقق مخاطر محددة.
- يوجد اختلاف بين المنهجيات المستخدمة من قبل الوكالات العالمية المصدرة للتقييمات السيادية وتقييمات المخاطر من جهة المتغيرات المستخدمة وأوزانها وعدد وطبيعة مستويات التصنيف.
- تم استخدام الألوان والإشارات في بعض المؤشرات لتسهيل التعرف على وضع الدولة وترتيبها والتغيرات التي طرأت عليها إيجابا أم سلبا.
- من الطبيعي أن يكون لدى بعض الدول أو المؤسسات تحفظات على التصنيفات الصادرة من الوكالات العالمية بشأنها وهو ما يتطلب من المعنيين في تلك الدول والمؤسسات مراجعة المنهجيات المتبعة أو التواصل بشكل مباشر مع فريق اعداد تلك التصنيفات بهدف التعرف على آليات تحسين أداء الدولة في تلك المؤشرات.

الجزء الأول

مؤشرات التقييم السيادي للدول العربية لعام 2023

- يعد التقييم السيادي تقييماً مستقلاً للجدارة الائتمانية للدولة تقوم به وكالات عالمية متخصصة لمنح الأسواق والمستثمرين رؤية واضحة لمستوى المخاطر المختلفة المرتبطة بالاستثمار في أدوات الدين لدولة ما وكذلك المخاطر السياسية، لذا فإن التصنيف الائتماني السيادي هو أداة توضح مستوى المخاطر المرتبطة بالإقراض لدولة معينة، حيث يتم تطبيقه على جميع السندات الصادرة عن الحكومة، فضلا عن أهميته القصوى في تعزيز ثقة المستثمرين الدوليين، حيث يُستدل من التصنيف الائتماني السيادي لدولة ما على مستوى مخاطر الاستثمار في تلك الدولة.

- كلما ارتفع التصنيف الائتماني السيادي للدولة كان بمثابة شهادة موثوقة على قدرتها على الوفاء بتسديد أقساط الدين وفوائده مما يمكنها غالباً من الحصول على قروض بشروط تفضيلية، ويعني التصنيف الائتماني المنخفض أن الدولة تواجه مخاطر عالية بالتخلف عن السداد (أو ربما واجهت صعوبات في سداد الديون والوفاء بالتزاماتها المالية مسبقاً)، مما يقلل من فرص حصولها على تمويل نتيجة تشديد شروط الائتمان عليها. ويعتمد تحديد مستوى مخاطر الائتمان السيادي على مؤشرات عديدة منها خدمة ديون الدولة ونسبة الاستيراد ونمو المعروض النقدي وغيرها من المؤشرات ذات الصلة.

- تعد وكالات ستاندرد آند بورز وموديز وفيتش الوكالات الثلاث الأكثر نفوذاً في العالم (حيث تستحوذ على 95% من إجمالي سوق إصدار الديون في العالم) تليها وكالة كابيتال انتليجينس.

- هناك تشابه في الترقيم الخاص بالتصنيف السيادي الصادر عن الوكالات الأربعة، حيث إن جميعها يستخدم 3 مكونات رئيسية هي الحروف والأرقام وعلامتا (+ و-) إلى جانب النظرة المستقبلية.

- تقوم وكالات التصنيف الائتماني بتقييم البيئة الاقتصادية والسياسية للدولة استناداً إلى أربعة عوامل أساسية هي القوة الاقتصادية، وقوة المؤسسات، والقوة المالية والتعرض للمخاطر.

- تعتمد الوكالات على مجموعة من المؤشرات لتصنيف اقتصاديات الدول وفق المتانة والقدرة على الإيفاء بالتزاماتها المالية وذلك في مجالات النمو الاقتصادي، والمالية العامة، والمديونية الداخلية والخارجية، والملاءة المالية للمنظومة المصرفية، والتمويل الخارجي، وسعر الصرف، وحالة الاستقرار السياسي للدولة المصنفة، والاطار المؤسسي ومدى اعتماد الدولة على معايير الحوكمة، إلى جانب عوامل أخرى مثل نسبة البطالة والقوانين المشجعة على الاستثمار وحماية رأس المال ودرجة مرونة أسواق العمل ودرجة الانفتاح الاقتصادي وغيرها.

المصدر: وكالات التصنيف السيادي العالمية

Source: International Sovereign Rating Agencies

عادةً ما تقوم وكالة التصنيف الائتماني بتقييم البيئة الاقتصادية والسياسية لدولة ما بناءً على طلب الحكومة وتحديد تصنيف يمتد من درجة AAA إلى الدرجة D، وفق أربع مجموعات رئيسية هي:

المجموعة الأولى:

- تصنيف AAA (ستاندرد آند بورز، فيتش، كابيتال انتليجينس) أو Aaa (موديز) هو أعلى تصنيف ويعكس وضعاً ائتمانيا هو الأكثر أماناً وقدرة عالية للدولة على الوفاء بديونها ومواجهة أية أزمات مالية واقتصادية.
- تصنيف AA أو Aa يشير إلى تصنيف ائتماني عال ومخاطر ائتمانية منخفضة جداً.
- تصنيف A يعكس جدارة ائتمانية تتراوح ما بين متوسطة ومرتفعة بجانب قدرة عالية على سداد الديون مع مخاطر ائتمانية منخفضة.

المجموعة الثانية:

- تصنيف BBB أو Baa يعكس جدارة ائتمانية متوسطة إلى أقل من متوسطة، ومخاطر ائتمانية متوسطة مع قدرة كافية لسداد الديون.
- تصنيف BB أو Ba يشير إلى احتمال الوفاء بالالتزامات المالية للدولة ولكن مع وجود مخاطرة.
- تصنيف B يشير إلى وجود مخاطر ائتمانية مرتفعة مع احتمال عدم الوفاء بالالتزامات المالية.

المجموعة الثالثة:

- تصنيف CCC وCC أو Caa و Ca يعكس جدارة ائتمانية ضعيفة ومخاطر مرتفعة جدا لعدم الوفاء بالالتزامات المالية وسداد الديون، مما يعني أن المقترض في هذه الحالة سيحصل على القروض بأسعار فائدة مرتفعة.

المجموعة الرابعة:

تصنيف C أو D يعكسان قمة المخاطرة والتعثر في سداد الديون أو القروض إضافة إلى مخاطر كبيرة بإفلاس الدولة المقترضة.

كما تستخدم وكالات ستاندرد آند بورز وفيتش وكابيتال انتليجينس علامات (+) و(-) في درجات التصنيف الائتماني للتعبير عن مستوى الجودة الائتمانية ضمن تقييم كل درجة تصنيف وللإشارة إلى مدى التزام الجهة أو الدولة المقترضة بالسداد.

النظرة المستقبلية:

هي توقعات التصنيف (Outlook Rating) على المدى المتوسط ما بين 6 إلى 24 شهراً، وتشير الى إمكانية تغير التصنيف في حال حدوث تغير في العوامل الأساسية لاقتصاد الدولة وتأخذ ثلاثة اتجاهات:

- نظرة مستقبلية إيجابية: تعكس استمرار تحسن الأداء الائتماني وإمكانية تحسن التصنيف في المستقبل، نظراً لتوقعات بأداء إيجابي على مستوى عدة مؤشرات مالية واقتصادية للدولة.
- نظرة مستقبلية مستقرة: تعني إمكانية استمرار التصنيف الائتماني دون تغيير، كما تعكس استقراراً في الأداء الاقتصادي والمالي على المدى المتوسط مقارنة بآخر تصنيف ائتماني.
- نظرة مستقبلية سلبية: تعكس احتمالية تخفيض التصنيف الممنوح مستقبلاً نظراً لتوقعات بأداء ضعيف على مستوى عدة مؤشرات مالية واقتصادية للدولة.

Sovereign Ratings	تصنيف وكالة موديز Moody's Rating	تصنيف وكالة ستاندرد أند بورز S&P Rating	تصنيف وكالة فيتش Fitch Rating	تصنيف وكالة كابيتال انتليجنس C I Ratings	التصنيفات السيادية
Minimal Credit Risk	Aaa	AAA	AAA	AAA	الحد الأدنى من مخاطر الائتمان
Very Low Credit Risk	Aa1	AA+	AA+	AA+	مخاطر ائتمانية منخفضة جدا
	Aa2	AA	AA	AA	
	Aa3	AA-	AA-	AA-	
Low Credit Risk	A1	A+	A+	A+	مخاطر ائتمانية منخفضة
	A2	A	A	A	
	A3	A-	A-	A-	
Moderate Credit Risk	Baa1	BBB+	BBB+	BBB+	مخاطر ائتمانية متوسطة
	Baa2	BBB	BBB	BBB	
	Baa3	BBB-	BBB-	BBB-	
Substantial Credit Risk	Ba1	BB+	BB+	BB+	مخاطر ائتمانية أساسية
	Ba2	BB	BB	BB	
	B3a	BB-	BB-	BB-	
High Credit Risk	B1	B+	B+	B+	مخاطر ائتمانية مرتفعة
	B2	B	B	B	
	B3	B-	B-	B-	
Very High Credit Risk	Caa1	CCC+	CCC+	CCC+	مخاطر ائتمانية مرتفعة جدا
	Caa2	CCC	CCC	CCC	
	Caa3	CCC-	CCC-	CCC-	
Maybe in or Near Default	Ca	CC	CC	CC	قريب من التخلف عن السداد
	C	C	C	C	
Default	D	D	D	D	متخلف عن السداد

المصدر: وكالات التصنيف السيادي العالمية

Source: International Sovereign Rating Agencies

التصنيف السيادي لوكالة ستاندرد آند بورز(Standard & Poor's)

- وفق التصنيف السيادي الصادر عن وكالة ستاندرد آند بورز Standard & Poor's الأمريكية توزعت 10 دول عربية على ثلاثة مستويات رئيسية بنهاية عام 2023، حيث حازت 3 دول عربية على تصنيف A بمستوياته المختلفة وحصلت 6 دول أخرى على تصنيف B بمستوياته المختلفة في حين ظلت لبنان في مستوى تصنيف SD .

- شهدت كل من السعودية وسلطنة عمان تحسناً في التصنيف السيادي بنهاية عام 2023، بينما استقر تصنيف 6 دول أخرى عند نفس المستوى الخاص بعام 2022، في مقابل تراجع تصنيف المغرب ومصر.

- حلت قطر في مقدمة التصنيف السيادي للدول العربية في مستوى AA مع نظرة مستقبلية مستقرة، مما يعكس استمرار تمتعها بمستوى جودة عال في سداد الديون مع وجود مخاطر ائتمانية منخفضة جداً، وحلت الكويت ثانيا بتصنيف A+ والذي يعكس قدرتها الائتمانية العالية على سداد الديون في ظل مخاطر ائتمانية منخفضة، تلتها السعودية بتصنيف A، مع تراجع نظرتها المستقبلية من إيجابية إلى مستقرة.

- واصلت المغرب تواجدها في المرتبة الرابعة عربيا بين عامي 2022 و2023، رغم تراجع تصنيفها من BBB- إلى BB+ وتحول نظرتها المستقبلية من سلبية إلى مستقرة، كما حلت سلطنة عمان في المرتبة الرابعة وارتفع تصنيفها إلى BB+، ثم البحرين والأردن بحصولهما على تصنيف B+ مع اختلاف النظرة المستقبلية ما بين إيجابية ومستقرة، ثم مصر والعراق في المرتبة الثامنة بتصنيف B- مع نظرة مستقبلية مستقرة لكل منهما، وحصلت لبنان على تصنيف SD مما يعني تخلف الدولة فعليا عن تسديد بعض الالتزامات المالية.

استقرار تصنيف 6 دول عربية وتحسن تصنيف السعودية وسلطنة عمان في مقابل تراجع تصنيف مصر والبحرين بنهاية عام 2023 وفق وكالة ستاندرد آند بورز

المصدر: نشرة تمويل التجارة الدولية

التصنيف السيادي للدول العربية وفق وكالة ستاندرد آند بورز 2022-2023

The Sovereign Ratings of Arab countries by Standard & Poor's 2022-2023

ترتيب 2023	الدولة	ديسمبر / Dec 2022 التقييم السيادي Sovereign Rating	ديسمبر / Dec 2022 النظرة المستقبلية Outlook	ديسمبر / Dec 2023 التقييم السيادي Sovereign Rating	ديسمبر / Dec 2023 النظرة المستقبلية Outlook	التغير Change	Country	Ranking 2023
1	قطر	AA	مستقر / Stable	AA	مستقر / Stable	—	Qatar	1
2	الكويت	A+	مستقر / Stable	A+	مستقر / Stable	—	Kuwait	2
3	السعودية	A-	إيجابي / Positive	A	مستقر / Stable	↑	Saudi Arabia	3
4	المغرب	BBB-	سلبي/Negative	BB+	مستقر / Stable	↓	Morocco	4
4	سلطنة عمان	BB	مستقر / Stable	BB+	مستقر / Stable	↑	Oman	4
6	البحرين	B+	إيجابي / Positive	B+	إيجابي / Positive	—	Bahrain	6
6	الأردن	B+	مستقر / Stable	B+	مستقر / Stable	—	Jordan	6
8	مصر	B	مستقر / Stable	B-	مستقر / Stable	↓	Egypt	8
8	العراق	B-	مستقر / Stable	B-	مستقر / Stable	—	Iraq	8
10	لبنان	SD	....	SD	....	—	Lebanon	10

تعد ستاندرد آند بورز Standard & Poor's وكالة تصنيف دولية تحلل الأسواق المالية واقتصادات الدول المختلفة ، وهي واحدة من أكبر وكالات التصنيف الائتماني السيادي في العالم، وتمنح الوكالة التصنيفات الائتمانية للبلدان والبنوك والشركات، من خلال دراسة التطور التاريخي للأداء الاقتصادي والإصلاحات الحكومية وحجم الدين الحكومي والتضخم وقيمة العملة الوطنية، كما تأخذ في الاعتبار العوامل الخارجية التي قد تؤثر على اقتصاد الدولة مثل الأزمات المالية العالمية والعقوبات.

ويعتمد التصنيف في الوقت الراهن على مجموعة من المؤشرات خاصة تلك التي ترتبط بالاقتصاد الكلي والنمو والمالية العامة والدين والقطاع المصرفي والتمويل الخارجي وأنظمة أسعار الصرف، هذا بجانب مؤشرات الجانب المؤسسي والسياسي والأمني ....وغيرها.

ويتم التعبير عن التقييم الإجمالي للعوامل الاقتصادية في فهرس بالحروف يشير الى مستوى الجدارة الائتمانية لدولة معينة وإلى أي مدى من المحتمل أن تفي الدولة بالتزاماتها المالية تجاه الدائنين والمستثمرين.

وتقوم الوكالة بانتظام بمراجعة التصنيفات الائتمانية للدولة، كما تعطي نظرة مستقبلية للتنمية طويلة الأجل للاقتصاد تتراوح ما بين إيجابية ومستقرة وسلبية.

Source: International Trade Finance Newsletter

التصنيف السيادي لوكالة موديز (Moody's)

- يشير التصنيف السيادي الصادر عن وكالة موديز الأمريكية بنهاية عام 2023 إلى توزيع 12 دولة عربية وفق 3 مستويات للتصنيف السيادي، حيث حلت 4 دول خليجية في مستوى تصنيف A بمستوياته المختلفة، وجاءت 4 دول أخرى في مستوى تصنيف B بمستوياته المختلفة، ثم جاءت الدول الأربع المتبقية في مستوى تصنيف C بمستوياته المختلفة، وهي مصر والعراق وتونس ولبنان.
- شهدت 9 دول عربية استقراراً في التصنيف السيادي وظلت عند نفس المستوى بين عامي 2022 و 2023، بينما شهد تصنيف سلطنة عمان تحسناً وارتفع إلى Ba1 ، في مقابل تراجع تصنيف كل من مصر إلى Caa1 وتونس إلى Caa2.
- واصلت الإمارات تصدرها المقدمة وحازت على تصنيف ائتماني مرتفع (Aa2) بنهاية عام 2023، مما يعني تمتعها بمستوى جودة عال في سداد الديون في ظل مخاطر ائتمانية منخفضة جداً.
- حلت قطر في المرتبة الثانية بتصنيف Aa3، ثم الكويت والسعودية في المرتبة الثالثة بتصنيف A1 وهو ما يعكس القدرة العالية لهذه الدول على سداد الديون مع وجود مخاطر ائتمانية منخفضة.
- جاءت كل من المغرب وسلطنة عمان في المرتبة الخامسة بتصنيف Ba1 وهو ما يشير إلى احتمال وفائهما بالديون والالتزامات ولكن مع وجود مخاطرة، ثم الأردن سابعاً بتصنيف B1 تلتها البحرين بتصنيف B2.
- على صعيد النظرة المستقبلية، شهدت تحسنا في السعودية وتحولت إلى ايجابية، بينما تراجعت في سلطنة عمان إلى مستقرة وفقا لبيانات ديسمبر 2023.

موديز أكدت استقرار التصنيف السيادي لـ 9 دول عربية مع تحسن تصنيف سلطنة عمان وتراجع تصنيف مصر وتونس

التصنيف السيادي للدول العربية من قبل وكالة موديز 2022-2023

The Sovereign Ratings of Arab Countries by Moody's 2022-2023

Ranking 2023	Country	التغير Change	ديسمبر / Dec 2023 النظرة المستقبلية Outlook	ديسمبر / Dec 2023 التقييم السيادي Sovereign Rating	ديسمبر / Dec 2022 النظرة المستقبلية Outlook	ديسمبر / Dec 2022 التقييم السيادي Sovereign Rating	الدولة	ترتيب 2023
1	UAE	-	مستقر/ Stable	Aa2	مستقر/ Stable	Aa2	الإمارات	1
2	Qatar	-	ايجابي/ Positive	Aa3	ايجابي/ Positive	Aa3	قطر	2
3	Saudi Arabia	↑	ايجابي/ Positive	A1	مستقر/ Stable	A1	السعودية	3
3	Kuwait	-	مستقر/ Stable	A1	مستقر/ Stable	A1	الكويت	3
5	Morocco	-	مستقر/ Stable	Ba1	مستقر/ Stable	Ba1	المغرب	5
5	Oman	↑	مستقر/ Stable	Ba1	ايجابي/ Positive	Ba3	سلطنة عمان	5
7	Jordan	-	ايجابي/ Positive	B1	ايجابي/ Positive	B1	الأردن	7
8	Bahrain	-	سلبي/Negative	B2	سلبي/Negative	B2	البحرين	8
9	Egypt	↓	سلبي/Negative	Caa1	سلبي/Negative	B2	مصر	9
9	Iraq	-	مستقر/ Stable	Caa1	مستقر/ Stable	Caa1	العراق	9
11	Tunisia	↓	سلبي/Negative	Caa2	سلبي/Negative	Caa1	تونس	11
12	Lebanon	-	....	C	.....	C	لبنان	12

تعد وكالة موديز Moody's Investors Service (MIS) مزودًا عالميًا للتصنيفات الائتمانية السيادية والبحوث وتحليل المخاطر، حيث يُمكِّن التصنيف الذي تصدره وكالة موديز الممولين من وضع استراتيجيات للديون في الوقت المناسب من خلال إعطاء نظرة شاملة على أسواق الدين العالمية تأسيساً على تصنيفاتها الائتمانية وأبحاثها.

تركز وكالة موديز على 4 عوامل رئيسية عند تقييم التصنيف الائتماني السيادي هي:

- القوة الاقتصادية (المتعلقة بالهيكل الاقتصادي ومنها نصيب الفرد من الناتج والتنويع وحجم السوق).
- القوة المؤسسية (المرتبطة بقوة المؤسسة وإمكانية التنبؤ بالسياسات).
- القوة المالية (عبء الديون مقارنة بالقدرة على تعبئة الموارد الحكومية).
- حساسية المخاطر(وجود مخاطر أو تهديد مباشر ومفاجئ لسداد الديون).

ويتم التعبير عن التقييم الإجمالي للتصنيف السيادي في فهرس بالحروف يشير الى مستوى الجدارة الائتمانية لدولة معينة وإلى أي مدى من المحتمل أن تفي الدولة بالتزاماتها المالية تجاه الدائنين والمستثمرين .

المصدر: نشرة تمويل التجارة الدولية

Source: International Trade Finance Newsletter

التصنيف السيادي لوكالة فيتش (Fitch)

- وفق التصنيف السيادي الصادر عن وكالة فيتش الأمريكية بنهاية عام 2023 تراوح التصنيف السيادي لـ 12 دولة عربية ما بين A بدرجاته المختلفة (تضمن 4 دول خليجية)، وB بدرجاته المختلفة (تضمن 6 دول عربية)، و CCC- لتونس وRD للبنان.
- استقر تصنيف 6 دول عربية عند نفس المستوى بين عامي 2022 و2023، فيما شهد تصنيف الإمارات والسعودية وسلطنة عمان تحسناً في مقابل تراجع تصنيف مصر إلى B- وتونس إلى CCC- ولبنان إلى RD.
- حلت الإمارات في المرتبة الأولى عربياً في ديسمبر 2023 بتصنيف سيادي AA الذي يعكس مستوى جودة عالٍ في سداد الديون مع مخاطر ائتمانية منخفضة جداً، تلاها كل من الكويت وقطر في المرتبة الثانية عربيا بتصنيف AA-.
- جاءت السعودية في المرتبة الرابعة بتصنيف A+ والذي يعكس جدارة ائتمانية ما بين متوسطة إلى مرتفعة، مع مخاطر ائتمانية منخفضة.
- حلت كل من المغرب وسلطنة عمان في المرتبة الخامسة عربيا، وحازتا على تصنيف سيادي BB+ مما يشير إلى احتمالية وفائهما بالالتزامات وسداد الديون مع وجود مخاطرة، ثم الأردن سابعاً بتصنيف BB-.
- حلت البحرين ثامناً بتصنيف B+، ثم مصر والعراق بتصنيف B- ، بينما جاءت تونس في مستوى تصنيف CCC-. ثم حلت لبنان في المؤخرة بتصنيف RD (ويعكس التخلف عن السداد).
- استقرت النظرة المستقبلية في 6 دول عربية بنهاية عامي 2022 و2023، بينما شهدت تحسناً في 3 دول (حيث تحولت إلى إيجابية في قطر وإلى مستقرة في مصر والأردن)، في مقابل تراجعها في السعودية من إيجابية إلى مستقرة خلال نفس الفترة.

ارتفاع تصنيف الإمارات والسعودية وسلطنة عمان واستقرار تصنيف 6 دول عربية في مقابل تراجع تصنيف مصر وتونس ولبنان وفق وكالة فيتش

المصدر: الموقع الإلكتروني لوكالة فيتش

التصنيف السيادي للدول العربية من قبل وكالة فيتش 2022-2023

The Sovereign Ratings of Arab countries by Fitch 2022-2023

Ranking 2023	Country	التغير Change	ديسمبر / Dec 2023 النظرة المستقبلية Outlook	ديسمبر / Dec 2023 التقييم السيادي Sovereign Rating	ديسمبر / Dec 2022 النظرة المستقبلية Outlook	ديسمبر / Dec 2022 التقييم السيادي Sovereign Rating	الدولة	ترتيب 2023
1	UAE	↑	Stable /مستقر	AA	Stable /مستقر	AA-	الإمارات	1
2	Qatar	↑	Positive /إيجابي	AA-	Stable /مستقر	AA-	قطر	2
3	Kuwait	–	Stable /مستقر	AA-	Stable /مستقر	AA-	الكويت	3
4	Saudi Arabia	↑	Stable /مستقر	A+	Positive /إيجابي	A	السعودية	4
5	Morocco	–	Stable /مستقر	BB+	Stable /مستقر	BB+	المغرب	5
5	Oman	↑	Stable /مستقر	BB+	Stable /مستقر	BB	سلطنة عمان	5
7	Jordan	↑	Stable /مستقر	BB-	Negative/سلبي	BB-	الأردن	7
8	Bahrain	–	Stable /مستقر	B+	Stable /مستقر	B+	البحرين	8
9	Iraq	–	Stable /مستقر	B-	Stable /مستقر	B-	العراق	9
9	Egypt	↓	Stable /مستقر	B-	Negative/سلبي	B+	مصر	9
11	Tunisia	↓	....	CCC-	.....	CCC+	تونس	11
12	Lebanon	↓	....	RD	.....	C	لبنان	12

تقدم وكالة فيتش تقييماً لقدرة الدولة السيادية على الوفاء بالتزاماتها الحالية والمستقبلية بالكامل وفي الوقت المحدد، وبالتالي تركز على احتمالية التخلف عن سداد الديون المستحقة للدائنين من القطاع الخاص ولاسيما سندات الدين الصادرة في الأسواق العالمية.

تركز وكالة فيتش على مجموعة من العوامل الكمية والنوعية لتحليل الائتمان السيادي للدولة وتتضمن: مؤشرات أداء الاقتصاد الكلي وآفاقه، بجانب السمات الهيكلية للاقتصاد التي تجعله أكثر أو أقل عرضة "للصدمات" بما في ذلك مخاطر استقرار الاقتصاد الكلي والمالية العامة التي يشكلها القطاع المالي، فضلاً عن "المخاطر السياسية" وعوامل الحوكمة، بالإضافة إلى هيكل الدين العام واستدامته وكذلك التمويل ومؤشرات المديونية الخارجية مع التركيز بشكل خاص على استدامة أرصدة التجارة الدولية وتمويل الحساب الجاري وتدفقات رأس المال، وكذلك مستوى وهيكل الدين الخارجي (العام والخاص).

يتم منح تصنيف فيتش على مقياس يتضمن مجموعة من الحروف (من AAA إلى C) وتكون التصنيفات مصحوبة بمعدل (+) أو (-) لتحديد "درجات التصنيف". ويمثل تصنيف AAA أعلى جودة ائتمانية بمعنى أدنى توقع لمخاطر التخلف في السداد بجانب قدرة استثنائية على سداد الالتزامات المالية، في حين تدل (C) على قدرة ضعيفة على سداد الديون ومخاطر مرتفعة جداً (بالإضافة الى RD التي تعني التخلف عن السداد ولكن دون الإفلاس وكذلك D التي تعني الإفلاس).

Source: Fitch Web Site

التصنيف السيادي لكابيتال انتليجينس(CI)

- تشير بيانات التقييم السيادي الصادرة عن وكالة كابيتال انتليجينس لـ 8 دول عربية لعام 2023، أن 4 دول خليجية واصلت حصولها على تصنيف A الأقل خطورة بمستوياته المختلفة، كما حصلت 4 دول أخرى على تصنيف B بمستوياته المختلفة بينما لم يتم تصنيف بقية الدول العربية من قبل وكالة كابيتال انتليجينس خلال عام 2023.
- استقر تصنيف 6 دول عربية، بينما ارتفع تصنيف قطر من AA- إلى AA، وتراجع مصر من B+ إلى B رغم استقرار النظرة المستقبلية للدولتين خلال عام 2023.
- حافظت 5 دول عربية هي قطر والإمارات والكويت والبحرين ومصر على نظرتها المستقبلية المستقرة خلال عام 2023، بينما شهدت النظرة المستقبلة لكل من السعودية وسلطنة عمان والأردن تحسناً وتحولت من مستقرة إلى إيجابية.
- تصدرت قطر المرتبة الأولى عربياً في تصنيف كابيتال انتليجينس في نهاية عام 2023، وحازت على تصنيف (AA)، وجاءت الإمارات في المرتبة الثانية بتصنيف (AA-) مما يعني جدارتهما الائتمانية العالية وقدرتهما المرتفعة على الوفاء بالالتزامات المالية في الوقت المناسب مع نظرة مستقبلية مستقرة.
- حلت كل من السعودية والكويت في المرتبة الثالثة بتصنيف (A+) مما يعني قدرتهما على سداد الالتزامات مع مخاطر منخفضة ولكن مع اختلاف النظرة المستقبلية بينهما بين إيجابية ومستقرة على التوالي، وجاءت سلطنة عمان في المرتبة الخامسة بتصنيف BB مع نظرة مستقبلية إيجابية، تلتها كل من الأردن والبحرين بتصنيف +B، ثم مصر بتصنيف B.

التصنيف السيادي للدول العربية من قبل وكالة كابيتال انتليجينس 2022-2023

The Sovereign Ratings of Arab Countries by Capital Intelligence 2022-2023

ترتيب 2023	الدولة	ديسمبر 2022 Dec 2022 التقييم السيادي Sovereign Rating	ديسمبر 2022 Dec 2022 النظرة المستقبلية Outlook	ديسمبر 2023 Dec 2023 التقييم السيادي Sovereign Rating	ديسمبر 2023 Dec 2023 النظرة المستقبلية Outlook	التغير Change	Country	Ranking 2023
1	قطر	AA-	Stable /مستقر	AA	Stable /مستقر	↑	Qatar	1
2	الإمارات	AA-	Stable /مستقر	AA-	Stable /مستقر	–	UAE	2
3	الكويت	A+	Stable /مستقر	A+	Stable /مستقر	–	Kuwait	3
4	السعودية	A+	Stable /مستقر	A+	Positive /إيجابي	↑	Saudi Arabia	4
5	سلطنة عمان	BB	Stable /مستقر	BB	Positive /إيجابي	↑	Oman	5
6	الأردن	B+	Positive /إيجابي	B+	Positive /إيجابي	–	Jordan	6
7	البحرين	B+	Stable /مستقر	B+	Stable /مستقر	–	Bahrain	7
8	مصر	B+	Stable /مستقر	B	Stable /مستقر	↓	Egypt	8

تشير التصنيفات الائتمانية السيادية لشركة كابيتال انتليجينس CI إلى قدرة الحكومات السيادية على سداد التزامات الديون الحالية والمستقبلية المتوقعة لدائني القطاع الخاص في الوقت المحدد وبالكامل بناءً على ترتيب مخاطر الائتمان بعد تحليل مفصل لمجموعة من العوامل السياسية والاقتصادية والمالية التي يمكن أن يكون لها تأثير كبير على قدرة واستعداد الحكومات لتبني وتنفيذ سياسات مالية مستدامة واتخاذ تدابير أخرى تقلل من المخاطر.

يرتكز التصنيف الائتماني السيادي لكابيتال انتليجينس على 5 أبعاد تحليلية تتضمن:

1. المخاطر السياسية والمؤسسية.
2. الصلابة الاقتصادية (معدل النمو الاقتصادي، ونصيب الفرد من الناتج، والتنويع الاقتصادي، والتنافسية).
3. القوة المالية (أداء الموازنة وهيكلها، ومخاطر السيولة، وعبء الدين الحكومي).
4. الاستقرار النقدي والمالي (مرونة السياسة النقدية، التضخم، قوة القطاع البنكي وغيره) .
5. القوة الخارجية (أداء الحساب الجاري والتمويل، والدين الخارجي، والسيولة الدولية).

استقرار تصنيف 6 دول عربية مع تحسن تصنيف السعودية وتراجع مصر وفق تقييم وكالة كابيتال انتليجينس بنهاية عام 2023

المصدر: نشرة تمويل التجارة الدولية

Source: International Trade Finance Newsletter

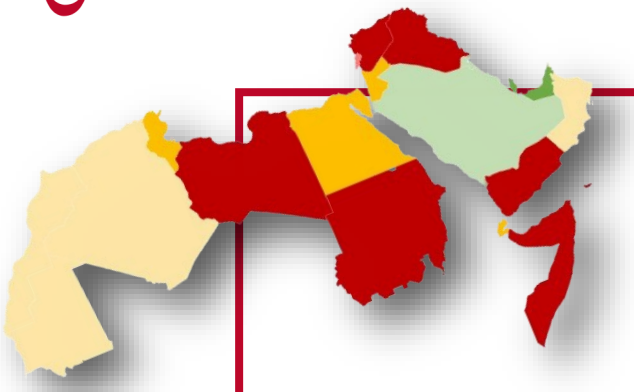

الجزء الثاني

مؤشرات تقييم المخاطر في الدول العربية 2023

تشير مخاطر الدولة إلى عدم اليقين المرتبط بالاستثمار أو المعاملات التجارية في بلد معين، وبشكل أكثر تحديدًا إلى أي مدى يمكن أن يؤدي عدم اليقين إلى خسائر للمستثمرين أو الموردين في تلك الدولة، كما تقيس مخاطر الدولة إلى أي مدى يمكن لحكومة دولة معينة أن تتخلف عن سداد ديونها سواء كانت سنداتها أو غيرها من الالتزامات المالية التي تزيد من مخاطر التحويل. بمعنى أوسع، فإن مخاطر الدولة هي درجة تأثير الاضطرابات السياسية والاقتصادية على الأوراق المالية والموردين الذين يقومون بأعمال تجارية في بلد معين.

وهناك عدة عوامل تسبب حالات عدم اليقين الخاصة بكل دولة منها السياسية، أو الاقتصادية، أو المالية، وغيرها على النحو التالي:

- **عوامل سياسية:** ومنها استقرار الحكومة، وتدخل الجيش في السياسة والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والتوترات الدينية ووضع الاستثمار وسيادة القانون والنظام والصراع الداخلي والتوترات العرقية والصراع الخارجي والمساءلة والديمقراطية والفساد والبيروقراطية.
- **عوامل اقتصادية**: ومنها معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي، ونصيب الفرد من الناتج المحلي، ومعدل التضخم السنوي، ورصيد الميزانية ورصيد الحساب الجاري.
- **عوامل مالية:** ومنها إجمالي الدين الخارجي، وتكاليف خدمة الدين، ورصيد الحساب الجاري، وصافي السيولة الدولية، وسعر الصرف.

وتجدر الإشارة الى وجود علاقة عكسية بين المخاطر الناجمة عن وجود تدهور أو اضطراب في العوامل السابقة في دولة معينة والعائد الإجمالي المتوقع على الاستثمار أو ممارسة الأعمال التجارية عبر الحدود مع تلك الدولة. وتوجد مجموعة من المؤسسات التي تقوم بتقييم مخاطر الدولة بغرض توفير رؤية أكثر وضوحا للجودة الشاملة لبيئة الأعمال والمخاطر التي قد تواجه المستثمرين سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو مالية أو تجارية أو تشغيلية في الدولة التي ترغب بعض الحكومات أو الشركات أو الأفراد بالاستثمار فيها أو تصدير السلع أو الخدمات إليها.

وفيما يلي سيتم تناول تقييم تلك المخاطر عبر رصد مؤشرات التقييم التي تصدرها أشهر الوكالات المتخصصة على النحو التالي:

م	المؤشر	الصفحة
1	مؤشر فيتش لمخاطر الدول ومكوناته الفرعية	15
2	مؤشر PRS المركب لمخاطر الدول	20
3	مؤشر اليانز تريد لمخاطر الدول	24
4	مؤشر كوفاس لمخاطر الدول	26
5	مؤشر كريديندو للمخاطر ومكوناته الفرعية	30
6	مؤشر منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية	36
7	مؤشر نيكسي الياباني لمخاطر التجارة	37
8	تصنيف دان آند براد ستريت لمخاطر الدولة	38
9	شروط الدفع المفضلة	39
10	تصنيف اترايديوس لمخاطر الدول	40
11	مؤشر السلام العالمي	42
12	مؤشرات المخاطر لمنتدى الاقتصاد العالمي	44

ترتيب الدول العربية في مؤشر فيتش لمخاطر الدول

- شهد متوسط ترتيب الدول العربية تراجعاً في المؤشر المركب لمخاطر الدول الصادر عن وكالة فيتش سوليوشنز بنهاية عام 2023 إلى المركز 127، ليظل دون متوسط الترتيب العالمي.
- حصلت 9 دول عربية على ترتيب أفضل من متوسط الترتيب العالمي والعربي ما بين المرتبة 22 بالنسبة للإمارات والمرتبة 97 بالنسبة لمصر، في مقابل حلول 12 دولة أخرى في ترتيب دون هاذين المتوسطين.
- واصلت دول مجلس التعاون الخليجي تصدرها مقدمة الدول العربية في الترتيب العالمي لمؤشر فيتش لمخاطر الدول خلال عام 2023، وحلت الإمارات في المرتبة الأولى عربياً (22 عالمياً) تلتها السعودية (الثانية عربياً، 35 عالمياً)، ثم سلطنة عمان (الثالثة عربياً، و38 عالميا).
- جاءت قطر في المرتبة الرابعة عربيا (39 عالميا)، ثم الكويت والبحرين والمغرب والأردن ومصر في المراكز من الخامس الى التاسع عربياً، والمراكز 59 و62 و87 و89 و97 عالمياً على التوالي خلال عام 2023 .
- شهد ترتيب 4 دول عربية تحسناً في مؤشر فيتش لمخاطر الدول خلال عام 2023، تصدرتها جيبوتي، حيث قفزت 8 مراكز إلى المركز 156 عالميا، ثم الجزائر بتقدمها 3 مراكز، وموريتانيا مركزين، وسلطنة عمان مركزاً واحدا.
- تراجع ترتيب 15 دولة عربية في مؤشر فيتش لمخاطر الدول خلال عام 2023، وتراوح التراجع ما بين 16 مركزاً في مصر ومركزا واحداً لكل من الإمارات وقطر والمغرب وفلسطين، بينما شهد ترتيب كل من العراق واليمن استقراراً في المراكز 167 و200 عالمياً على التوالي بين عامي 2022 و2023

9 دول عربية حازت على ترتيب أفضل من متوسط الترتيبين العالمي والعربي في مؤشر فيتش لمخاطر الدول بنهاية عام 2023

الترتيب العالمي للدول العربية في مؤشر فيتش لمخاطر الدول
Global Rank of Arab Countries in Fitch Country Risk Index

Arab Ranking 2023	Country	التغير Change	الترتيب العالمي Global Rank 2023	الترتيب العالمي Global Rank 2022	الدولة	الترتيب عربيا 2023
1	UAE	(1)	22	21	الإمارات	1
2	Saudi Arabia	(2)	35	33	السعودية	2
3	Oman	1	38	39	سلطنة عمان	3
4	Qatar	(1)	39	38	قطر	4
5	Kuwait	(9)	59	50	الكويت	5
6	Bahrain	(5)	62	57	البحرين	6
7	Morocco	(1)	87	86	المغرب	7
8	Jordan	(16)	89	73	الأردن	8
9	Egypt	(6)	97	91	مصر	9
10	Algeria	3	129	132	الجزائر	10
11	Tunisia	(9)	151	142	تونس	11
12	Djibouti	8	156	164	جيبوتي	12
13	Iraq	0	167	167	العراق	13
14	Mauritania	2	176	178	موريتانيا	14
15	Palestine	(1)	182	181	فلسطين	15
16	Lebanon	(9)	183	174	لبنان	16
17	Libya	(2)	188	186	ليبيا	17
18	Somalia	(3)	198	195	الصومال	18
19	Syria	(6)	199	193	سوريا	19
20	Yemen	0	200	200	اليمن	20
21	Sudan	(4)	201	197	السودان	21
Average		(3)	127	124	المتوسط	

يقيس مؤشر مخاطر الدولة (CRI) الصادر عن وكالة فيتش القوة النسبية لأساسيات 202 دولة حول العالم ومدى تأثرها بالصدمات عبر ثلاثة أبعاد للمخاطر: اقتصادية وسياسية وتشغيلية، ويصنف المؤشر مخاطر الدولة بدرجة مركبة من صفر (أعلى درجة مخاطر - Low score =Higher risk) إلى 100 (الأقل مخاطر – Higher score = lower risk) ، بناءً على مؤشرات المخاطر الفرعية الخمسة لدينا وهي: المخاطر السياسية طويلة المدى والمخاطر السياسية قصيرة المدى والمخاطر الاقتصادية طويلة الأجل والمخاطر الاقتصادية قصيرة المدى والمخاطر التشغيلية.

واعتباراً من النشرة القادمة للمؤسسة سيتم اعتماد المنهجية الجديدة المعلنة من وكالة فيتش في 27 مارس 2024 ، والتي تتضمن تغيير منهجية حساب مؤشرات المخاطر لديها، بحيث إن الصفر يعكس أدنى مخاطر والرقم 100 يعكس أعلى المخاطر .

المصدر: وكالة فيتش سليوشنز

Source: Fitch Solutions

مؤشر فيتش المركب لمخاطر الدول (Fitch CRI)

- على صعيد التقييم الممنوح لكل دولة في مؤشر فيتش لتقييم مخاطر الدول (CRI)، شهد متوسط تقييم الدول العربية تراجعاً طفيفاً بنهاية عام 2023، كمحصلة لارتفاع درجة المخاطر في 11 دولة عربية في مقابل انخفاضها في 9 دول أخرى، واستقرارها في السعودية عند النقطة (70).
- حصلت 10 دول عربية على تقييم أفضل من المتوسط العربي في المؤشر المركب خلال عام 2023، وفي المقابل حازت 11 دولة على تقييم دون هذا المتوسط خلال نفس العام.
- توزعت الدول العربية على 4 مستويات للتقييم خلال عام 2023، حيث حلت الدول السبعة الأولى في مستوى مخاطر منخفضة، وجاءت الأردن ومصر والجزائر وتونس وجيبوتي في مستوى مخاطر معتدلة، وحلت الدول الخمسة التالية لها في مستوى مخاطر مرتفعة، بينما حلت مناطق التوتر والصراع في المؤخرة بمستوى مخاطر مرتفعة جدا وضمت الصومال وسوريا واليمن والسودان.
- واصلت الإمارات تصدرها المقدمة حيث حازت على تقييم بلغ (75.4) نقطة، تلتها السعودية (70) نقطة، ثم سلطنة عمان (68.8) نقطة، وقطر (68.7) نقطة، ثم الكويت والبحرين والمغرب بنقاط 62.4 و61.8 و55.2 على التوالي.
- حازت الأردن ومصر على تقييم أعلى من المتوسط العربي والعالمي في المؤشر خلال عام 2023، بينما تراوحت باقي الدول ما بين (48.2 نقطة) للجزائر و(23.6 نقطة) للسودان .
- تصدرت جيبوتي وموريتانيا 9 دول عربية انخفضت فيها المخاطر خلال عام 2023، في مقابل ارتفاع مستوى المخاطر في 11 دولة أخرى تصدرتها سوريا والسودان.

تحسن وضع 9 دول عربية في مؤشر فيتش مقابل ارتفاع مستوى المخاطر في 12 دولة أخرى واستقرارها في السعودية

وضع الدول العربية في مؤشر فيتش المركب لمخاطر الدول (ديسمبر2023)
Fitch Composite Country Risk Index in Arab Countries (December 2023)

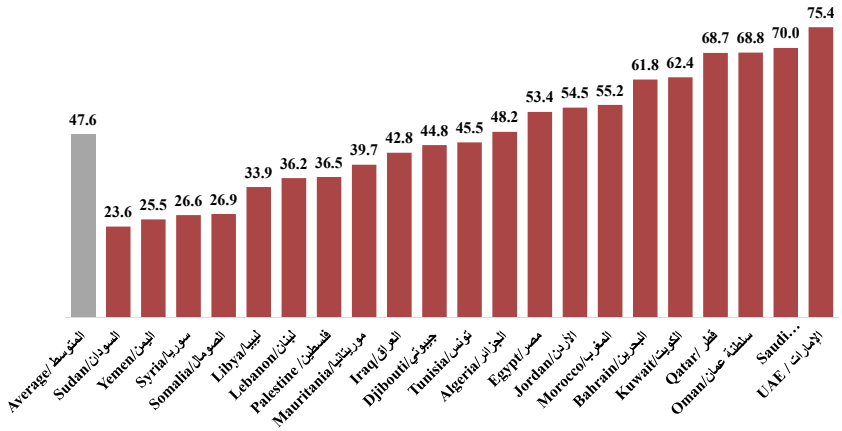

وضع الدول العربية في مؤشر فيتش المركب لمخاطر الدول

Arab Countries in Fitch Composite Country Risk Index

Arab Ranking 2023	Country	التغير Change	ديسمبر / Dec 2023	ديسمبر / Dec 2022	الدولة	الترتيب عربيا 2023
1	UAE	0.8	75.4	74.6	الإمارات	1
2	Saudi Arabia	0.0	70.0	70.0	السعودية	2
3	Oman	0.9	68.8	67.9	سلطنة عمان	3
4	Qatar	0.4	68.7	68.3	قطر	4
5	Kuwait	(1.3)	62.4	63.7	الكويت	5
6	Bahrain	(0.5)	61.8	62.3	البحرين	6
7	Morocco	(0.2)	55.2	55.4	المغرب	7
8	Jordan	(3.0)	54.5	57.5	الأردن	8
9	Egypt	(0.7)	53.4	54.1	مصر	9
10	Algeria	0.5	48.2	47.7	الجزائر	10
11	Tunisia	(0.5)	45.5	46.0	تونس	11
12	Djibouti	2.5	44.8	42.3	جيبوتي	12
13	Iraq	0.8	42.8	42.0	العراق	13
14	Mauritania	1.4	39.7	38.3	موريتانيا	14
15	Palestine	0.6	36.5	35.9	فلسطين	15
16	Lebanon	(3.4)	36.2	39.6	لبنان	16
17	Libya	(1.0)	33.9	34.9	ليبيا	17
18	Somalia	(2.5)	26.9	29.4	الصومال	18
19	Syria	(5.4)	26.6	32.0	سوريا	19
20	Yemen	0.4	25.5	25.1	اليمن	20
21	Sudan	(4.6)	23.6	28.2	السودان	21
Average		(0.7)	47.6	48.3	المتوسط	

Source: Fitch Solutions

المصدر: وكالة فيتش سليوشنز

مؤشر فيتش للمخاطر التشغيلية (Fitch Operational Risk Index)

- شهد المتوسط العربي في مؤشر فيتش لتقييم المخاطر التشغيلية تحسناً طفيفا ليبلغ (46.2) نقطة بنهاية عام 2023، كمحصلة لتراجع المخاطر التشغيلية في 9 دول عربية وارتفاعها في 10 دول أخرى بينما استقرت في كل من مصر وفلسطين عند نفس مستوى عام 2022.
- حازت 9 دول عربية على تقييم أعلى من المتوسط العربي في المؤشر في مقابل 10 دول أخرى حازت على تقييم دون هذا المتوسط.
- ووفق مستوى المخاطر، حلت دول مجلس التعاون الخليجي والأردن في مستوى مخاطر تشغيلية منخفضة، وجاءت المغرب ومصر وتونس في مستوى مخاطر تشغيلية معتدلة، كما حلت 8 دول ما بين لبنان والسودان في مستوى مخاطر تشغيلية مرتفعة، بينما صنفت الصومال واليمن في مستوى مخاطر تشغيلية مرتفعة جدا بنهاية عام 2023.
- تصدرت الإمارات المقدمة وحصلت على (75.8) نقطة في المؤشر، وجاءت البحرين في المرتبة الثانية (67.8 نقطة)، ثم قطر (67.4 نقطة)، تلتها السعودية وسلطنة عمان والكويت والأردن بحصولهم على (66.5) و(64.9) و(58.3) و(56) على التوالي، مما يعني أنها الأسواق الأقل على مستوى المخاطر التشغيلية والأكثر جذباً خلال عام 2023.
- حلت المغرب ومصر وتونس في المراتب من الثامنة إلى العاشرة بقيم تراوحت بين 54.4 نقطة و45.7 نقطة على التوالي.
- تصدر العراق مقدمة 9 دول تراجعت فيها المخاطر التشغيلية بنهاية عام 2023، في المقابل تصدر الأردن مقدمة 10 دول أخرى ارتفعت فيها المخاطر التشغيلية، بينما استقر الوضع في مصر وفلسطين.

تراجع المخاطر التشغيلية في 9 دول عربية تصدرتها العراق مقابل ارتفاعها في 10 دول أخرى واستقرارها في مصر بنهاية عام 2023

وضع الدول العربية في مؤشر فيتش للمخاطر التشغيلية
Arab Countries in Fitch Operational Risk Index

Arab Ranking 2023	Country	التغير Change	ديسمبر/ Dec 2023	ديسمبر / Dec 2022	الدولة	الترتيب عربيا 2023
1	UAE	(0.4)	75.8	76.2	الامارات	1
2	Bahrain	(0.1)	67.8	67.9	البحرين	2
3	Qatar	(0.9)	67.4	68.3	قطر	3
4	Saudi Arabia	0.3	66.5	66.2	السعودية	4
5	Oman	(0.7)	64.9	65.6	سلطنة عمان	5
6	Kuwait	0.3	58.3	58.0	الكويت	6
6	Jordan	(2.0)	56.0	58.0	الأردن	6
8	Morocco	(0.3)	54.4	54.7	المغرب	8
9	Egypt	0.0	50.6	50.6	مصر	9
10	Tunisia	(1.4)	45.7	47.1	تونس	10
11	Lebanon	(0.4)	44.7	45.1	لبنان	11
12	Algeria	(0.1)	40.2	40.3	الجزائر	12
13	Iraq	2.1	37.4	35.3	العراق	13
13	Palestine	0.0	35.3	35.3	فلسطين	13
15	Djibouti	2.0	34.1	32.1	جيبوتي	15
16	Syria	1.1	33.5	32.4	سوريا	16
17	Libya	0.5	32.1	31.6	ليبيا	17
18	Mauritania	0.6	31.4	30.8	موريتانيا	18
19	Sudan	1.4	30.0	28.6	السودان	19
20	Somalia	0.7	22.8	22.1	الصومال	20
21	Yemen	(0.3)	22.0	22.3	اليمن	21
Average		0.1	46.2	46.1	المتوسط	

تقوم وكالة فيتش بإعداد مؤشر المخاطر التشغيلية الذي يقارن من الناحية الكمية تحديات العمل في 201 دولة حول العالم. يسجل المؤشر درجات لكل دولة على مقياس من 0-100 (100 هي أقل درجة خطورة). ويقيس المؤشر جودة بيئة الأعمال في 4 مجالات:

- **سوق العمل** (الحجم ، مستويات التعليم، تكاليف توظيف العمال).
- **التجارة والاستثمار** (الانفتاح ومستوى التدخل الحكومي ونوعية و فعالية البيئة القانونية).
- **الخدمات اللوجستية** (جودة النقل والبنية التحتية).
- **الجريمة والأمن** (ظروف التشغيل ومخاطر الصراع بين الدول، والإرهاب، والجريمة، بما في ذلك الجريمة الإلكترونية والجريمة المنظمة).

المصدر: وكالة فيتش سليوشنز

Source: Fitch Solutions

مؤشر فيتش للمخاطر السياسية في المدى القصير(Fitch STPRI)

- شهد المتوسط العربي تحسناً طفيفاً في مؤشر فيتش للمخاطر السياسية في المدى القصير ليبلغ 53.4 نقطة وفق بيانات ديسمبر 2023، وذلك كمحصلة لانخفاض مستوى المخاطر السياسية في 11 دولة عربية مقابل وارتفاعها في 8 دول أخرى، واستقرارها في كل من جيبوتي وموريتانيا.
- حصلت الدول الـ 11 الأولى على تقييم أفضل من المتوسط العربي في مؤشر فيتش للمخاطر السياسية في الدولة في المدى القصير، بينما حازت 10 دول أخرى على تقييم دون هذا المتوسط بنهاية عام 2023.
- تصدرت 3 دول خليجية المقدمة وحلت في مستوى مخاطر سياسية منخفضة جدا في المدى القصير وهي الإمارات (88.8 نقطة)، وسلطنة عمان (83.8 نقطة) وقطر (83.3 نقطة) على التوالي.
- حلت 8 دول عربية في مستوى مخاطر سياسية منخفضة في المدى القصير وهي السعودية والبحرين والكويت والأردن وجيبوتي والمغرب والجزائر ومصر.
- جاءت كل من موريتانيا وتونس في مستوى مخاطر سياسية معتدلة في المدى القصير بنهاية عام 2023، ثم حلت 5 دول تعاني أزمات وتوترات في مستوى مخاطر سياسية مرتفعة وهي العراق ولبنان وسوريا والصومال وليبيا، بينما جاءت فلسطين واليمن والسودان في المؤخرة بمخاطر سياسية مرتفعة جداً نتيجة الحروب والصراعات.
- تراجعت مخاطر الدولة السياسية في المدى القصير في 11 دولة تصدرها العراق، في مقابل ارتفاعها في 8 دول أخرى تصدرها لبنان. بينما استقرت في جيبوتي وموريتانيا بين عامي 2022 و2023.

تحسن طفيف في المتوسط العربي في مؤشر فيتش للمخاطر السياسية في المدى القصير بنهاية عام 2022

وفق كالة فيتش: تراجع المخاطر السياسية في 11 دولة عربية في المدى القصير تصدرها العراق بنهاية عام 2023

وضع الدول العربية في مؤشر فيتش للمخاطر السياسية في المدى القصير

Arab Countries in Fitch Short Term Political Risk Index

Arab Ranking 2023	Country	التغير Change	ديسمبر / Dec 2023	ديسمبر / Dec 2022	الدولة	الترتيب عربيا 2023
1	UAE	0.9	88.8	87.9	الإمارات	1
2	Oman	2.1	83.8	81.7	سلطنة عمان	2
3	Qatar	0.2	83.3	83.1	قطر	3
4	Saudi Arabia	1.2	76.9	75.7	السعودية	4
5	Bahrain	1.2	75.0	73.8	البحرين	5
6	Kuwait	(1.4)	74.4	75.8	الكويت	6
7	Jordan	(1.4)	64.1	65.5	الأردن	7
8	Djibouti	0.0	64.0	64.0	جيبوتي	8
9	Morocco	(1.0)	59.2	60.2	المغرب	9
10	Algeria	1.1	59.0	57.9	الجزائر	10
11	Egypt	(1.1)	56.5	57.6	مصر	11
12	Mauritania	0.0	48.5	48.5	موريتانيا	12
13	Tunisia	(0.4)	47.3	47.7	تونس	13
14	Iraq	4.2	40.0	35.8	العراق	14
15	Lebanon	(2.7)	35.8	38.5	لبنان	15
16	Syria	0.8	30.8	30.0	سوريا	16
17	Somalia	1.2	30.6	29.4	الصومال	17
18	Libya	1.3	30.1	28.8	ليبيا	18
19	Palestine	(2.1)	25.8	27.9	فلسطين	19
20	Yemen	2.9	25.2	22.3	اليمن	20
21	Sudan	(2.6)	22.0	24.6	السودان	21
Average		0.2	53.4	53.2	المتوسط	

يقوم مؤشر فيتش للمخاطر السياسية في المدى القصير (STPRI) بتقييم المخاطر السياسية ذات الصلة باستقرار مناخ الاستثمار خلال فترة زمنية قصيرة تصل إلى 24 شهراً، من خلال 4 مكونات هي: عملية صنع السياسات (تقييم لقدرة الحكومة على اقتراح سياستها وتمريرها وتنفيذها)، والاستقرار الاجتماعي (تقييم المخاطر التي تشكلها أي نقاط ضعف في الاقتصاد أو المجتمع عن طريق البطالة والتضخم والاضطرابات العامة) الأمن والتهديدات الخارجية (الإرهاب والتسليح والتوترات الإقليمية. وغيرها) واستمرارية العملية السياسية (الدورة الانتخابية ، ومخاطر نقل غير دستوري للسلطة مثل الانقلاب أو الانتفاضة الشعبية).

المصدر: وكالة فيتش سوليوشنز

Source: Fitch Solutions

مؤشر فيتش للمخاطر الاقتصادية في المدى القصير(Fitch STERI)

- نظرا للظروف الاقتصادية التي تشهدها غالبية اقتصادات المنطقة، شهد المتوسط العربي تراجعاً بمقدار 2.7 نقطة في مؤشر فيتش لتقييم المخاطر الاقتصادية في المدى القصير بنهاية عام 2023 ليصل إلى 43.4 نقطة، ويتراجع إلى مستوى مخاطر مرتفعة.
- حققت 10 دول عربية تقييماً أعلى من المتوسط العربي في مقابل 11 دولة حازت على تقييم دون هذا المتوسط بنهاية عام 2023.
- حلت 5 دول خليجية والعراق في مستوى مخاطر اقتصادية منخفضة في المدى القصير مدعومة بالعوائد النفطية، وجاءت مصر والجزائر والبحرين والمغرب في الفئة الثالثة من التقييم بمستوى مخاطر معتدلة، تلتها 6 دول في مستوى مخاطر مرتفعة.
- حلت الصومال واليمن ولبنان وسوريا والسودان في المستوى الأخير من التقييم بمخاطر اقتصادية مرتفعة جداً في المدى القصير، كمحصلة لما تعانيه تلك الدول من اضطرابات وصراعات أو تدهور في الأوضاع الاقتصادية.
- تصدرت السعودية المقدمة تلتها سلطنة عمان ثم الإمارات وقطر والكويت والعراق على التوالي بتخطي حاجز 50 نقطة .
- حلت مصر والجزائر والبحرين والمغرب في المراكز من السابع إلى التاسع على التوالي بقيم أعلى من المتوسط العربي.
- تراجع مستوى المخاطر الاقتصادية في المدى القصير في 9 دول عربية بنهاية عام 2023، بقيم تراوحت بين 6.7 نقاط في جيبوتي و 0.8 نقطة في الإمارات.
- ارتفع مستوى المخاطر الاقتصادية قصيرة المدى في 12 دولة عربية هي السعودية والكويت والعراق والجزائر والبحرين وليبيا والأردن وتونس والصومال ولبنان وسوريا والسودان، حيث تراجع تقييم تلك الدول في المؤشر بقيم تراوحت بين أكثر من 17 نقطة في سوريا و0.6 نقطة في الجزائر.

ارتفاع المخاطر الاقتصادية في 12 دولة عربية في المدى القصير قاد تراجع المتوسط العربي إلى مستوى مخاطر مرتفعة بنهاية عام 2023

وضع الدول العربية في مؤشر فيتش للمخاطر الاقتصادية في المدى القصير

Arab Countries in Fitch Short Term Economic Risk Index

Arab Ranking 2023	Country	التغير Change	ديسمبر / Dec 2023	ديسمبر / Dec 2022	الدولة	الترتيب عربيا 2023
1	Saudi Arabia	(3.7)	**76.5**	80.2	السعودية	1
2	Oman	2.7	**67.3**	64.6	سلطنة عمان	2
3	UAE	0.8	**65.4**	64.6	الإمارات	3
4	Qatar	2.0	**61.0**	59.0	قطر	4
5	Kuwait	(4.1)	**59.0**	63.1	الكويت	5
6	Iraq	(4.4)	**55.4**	59.8	العراق	6
7	Egypt	1.4	**50.2**	48.8	مصر	7
8	Algeria	(0.6)	**50.0**	50.6	الجزائر	8
9	Bahrain	(3.7)	**46.3**	50.0	البحرين	9
9	Morocco	2.8	**46.3**	43.5	المغرب	9
11	Palestine	1.8	**43.3**	41.5	فلسطين	11
12	Libya	(6.5)	**42.9**	49.4	ليبيا	12
13	Mauritania	4.8	**40.8**	36.0	موريتانيا	13
14	Jordan	(7.1)	**37.9**	45.0	الأردن	14
15	Djibouti	6.7	**37.1**	30.4	جيبوتي	15
16	Tunisia	(1.4)	**31.9**	33.3	تونس	16
17	Somalia	(2.5)	**29.2**	31.7	الصومال	17
18	Yemen	3.3	**28.5**	25.2	اليمن	18
19	Lebanon	(15.0)	**19.4**	34.4	لبنان	19
20	Syria	(17.9)	**15.0**	32.9	سوريا	20
21	Sudan	(15.6)	**8.8**	24.4	السودان	21
Average		(2.7)	**43.4**	46.1	المتوسط	

يهدف مؤشر فيتش سوليوشنز للمخاطر الاقتصادية في المدى القصير (STERI) إلى تحديد نقاط الضعف الحالية وتقييم نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي والتضخم والبطالة وتقلب أسعار الصرف وأداء ميزان المدفوعات فضلاً عن بيانات الدين الداخلي والخارجي على مدى العامين المقبلين باعتبار العام الحالي كنقطة مرجعية، وتتضمن مكوناته الفرعية كلاً من النشاط الاقتصادي والسياسة النقدية والمالية العامة والتوازن الخارجي والتمويل.

Source: Fitch Solutions

المصدر: وكالة فيتش سوليوشنز

مؤشر PRS المركب لمخاطر الدول

- تشير بيانات مجموعة خدمات المخاطر السياسية (PRS Group) إلى أن متوسط تقييم الدول العربية في مؤشر PRS المركب لمخاطر الدول انخفض بشكل طفيف بنهاية عام 2023 ليستقر في مستوى مخاطر معتدلة.
- على صعيد 18 دولة عربية شملها المؤشر المركب لمخاطر الدول بنهاية عام 2023، شهدت 8 دول تحسناً وانخفاضاً في مستوى المخاطر، مقابل زيادة مستوى المخاطر في 10 دول أخرى تصدرها العراق.
- حصلت 9 دول عربية على قيمة أعلى من المتوسط العربي في مؤشر PRS المركب بنهاية عام 2023، في مقابل 9 دول أخرى دون هذا المتوسط.
- تصدرت دول مجلس التعاون الخليجي وليبيا المقدمة، وحلت الدول الخليجية الثلاث الأولى في الفئة الأولى من التصنيف بمستوى منخفض جدا لمخاطر الدولة وفق منهجية PRS Group وتجاوزت قيمة المؤشر المركب فيها حاجز 80% بنهاية عام 2023 بقيادة السعودية (82.5%).
- صُنفت 4 دول عربية هي الكويت وسلطنة عمان وليبيا والبحرين في الفئة الثانية من التصنيف في مستوى منخفض لمخاطر الدولة، حيث تجاوزت قيمة المؤشر في كل منها حاجز 70%.
- جاءت 4 دول عربية أخرى في الفئة الثالثة من التصنيف (مستوى المخاطر المعتدلة) وهي الجزائر والمغرب والأردن والعراق، بينما حلت مصر وتونس واليمن والصومال في مستوى مرتفع لمخاطر الدولة في ديسمبر 2023.
- صنفت الدول الثلاثة الأخيرة في الفئة الخامسة من التقييم (في مستوى مخاطر مرتفعة جداً) وفق مؤشر PRS المركب بنهاية 2023.

تراجع متوسط تقييم الدول العربية في مؤشر PRS المركب لمخاطر الدول بنهاية عام 2023

وضع الدول العربية في مؤشر PRS المركب للمخاطر
PRS Composite Risk Index in Arab Countries

Ranking 2023	Country		التغير Change	ديسمبر / Dec 2023	ديسمبر / Dec 2022	الدولة	الترتيب 2023
1	Saudi Arabia	↓	(3.0)	**82.5**	85.5	السعودية	1
2	Qatar	↑	0.8	**80.8**	80.0	قطر	2
3	UAE	↓	(1.8)	**80.5**	82.3	الامارات	3
4	Kuwait	↓	(1.3)	**79.8**	81.0	الكويت	4
5	Oman	↓	(2.0)	**76.5**	78.5	سلطنة عمان	5
6	Libya	↑	3.0	**73.8**	70.8	ليبيا	6
7	Bahrain	↑	3.8	**72.5**	68.8	البحرين	7
8	Algeria	↓	(0.5)	**68.8**	69.3	الجزائر	8
9	Morocco	↑	2.3	**66.8**	64.5	المغرب	9
10	Jordan	↓	(0.8)	**63.8**	64.5	الأردن	10
10	Iraq	↓	(9.3)	**61.3**	70.5	العراق	10
12	Egypt	↑	2.3	**59.8**	57.5	مصر	12
13	Tunisia	↓	(1.5)	**59.5**	61.0	تونس	13
14	Yemen	↑	7.5	**55.8**	48.3	اليمن	14
15	Somalia	↓	(0.3)	**51.8**	52.0	الصومال	15
16	Syria	↑	0.3	**44.3**	44.0	سوريا	16
17	Sudan	↑	0.5	**43.8**	43.3	السودان	17
18	Lebanon	↓	(6.8)	**34.5**	41.3	لبنان	18
Average		↓	(0.4)	**64.2**	64.6	المتوسط	

منذ أكثر من 40 عاما تقدم مجموعة خدمات المخاطر السياسية (PRS Group) مؤشراً مركباً يقيس المخاطر السياسية والمالية والاقتصادية في 141 دولة حول العالم، ويعد من أكثر المؤشرات شمولاً وعمقاً وتعكف مجموعة PRS أيضا على تقديم تنبؤات بشأن تلك المؤشرات في كل دولة خلال فترة تمتد لعام واحد أو لخمسة أعوام، وذلك لتوفير نظرة مستقبلية للمخاطر لتعظيم استفادة المستثمرين حول العالم بالدرجة الأولى.

يحسب تصنيف المؤشر المركب تجميعيا بحيث يساهم تصنيف المخاطر السياسية بنسبة 50% من التصنيف المركب، بينما تساهم تصنيفات المخاطر المالية والاقتصادية بنسبة 25% لكل منهما، وكلما ارتفع التصنيف المحسوب للدول في المؤشر ومكوناته الفرعية انخفضت درجة المخاطر.

0.0% to 49.9 %	Very High Risk
50.0% to59.0%	High Risk
60.0% to 69.9%	Moderate Risk
70.0% to 79.9%	Low Risk
80.0% or more	Very Low Risk

المصدر: مجموعة خدمات المخاطر السياسية

Source: PRS Group

مؤشر المخاطر السياسية وفق مجموعة PRS

- شهد المتوسط العربي في مؤشر المخاطر السياسية تراجعاً طفيفا ليبلغ 57.2% بنهاية عام 2023، وظل في مستوى تصنيف المخاطر المرتفعة وفقا لمنهجية مجموعة خدمات المخاطر السياسية PRS.
- حققت 8 دول عربية تقييماً أعلى من المتوسط العربي في مؤشر PRS للمخاطر السياسية بنهاية عام 2023، في مقابل 10 دول أخرى حازت على تقييم دون هذا المتوسط.
- شهدت 7 دول عربية تحسناً وتراجعت فيها المخاطر السياسية وفق تقييم مجموعة PRS للعام 2023. في المقابل تراجع وضع 10 دول أخرى وارتفعت فيها المخاطر السياسية، بينما شهدت ليبيا استقراراً في مستوى المخاطر السياسية بين عامي 2022 و2023.
- لم تصنف أي دولة عربية في الفئة الأولى من تصنيف المخاطر السياسية لمجوعة PRS خلال عامي 2022 و2023.
- تصدرت دول مجلس التعاون الخليجي مقدمة الدول العربية في مؤشر PRS للمخاطر السياسية بنهاية عام 2023، وحلت كل من السعودية والإمارات وقطر وسلطنة عمان في الفئة الثانية من التصنيف (مخاطر سياسية منخفضة).
- حلت كل من الكويت والبحرين والمغرب في الفئة الثالثة (مخاطر سياسية معتدلة ما بين 60% و69.9%).
- حلت الأردن وتونس والجزائر ومصر وليبيا في الفئة الرابعة (مخاطر سياسية مرتفعة)، في حين جاءت 6 دول أخرى هي العراق ولبنان واليمن وسوريا والسودان والصومال في فئة الدول ذات المخاطر السياسية المرتفعة جدا بنهاية 2023.

تراجع المخاطر السياسية في 7 دول عربية وارتفاعها في 10 دول أخرى واستقرارها في ليبيا وفق مجموعة PRS

وضع الدول العربية في مؤشر PRS للمخاطر السياسية

PRS Political Risk Ratings of Arab Countries

Ranking 2023	Country		التغير Change	ديسمبر/ Dec 2023	ديسمبر/ Dec 2022	الدولة	الترتيب 2023
1	Saudi Arabia	↑	1.0	76.0	75.0	السعودية	1
2	UAE	↓	(0.5)	75.5	76.0	الامارات	2
3	Qatar	↑	1.0	73.0	72.0	قطر	3
4	Oman	↑	0.5	72.0	71.5	سلطنة عمان	4
5	Kuwait	↓	(1.0)	68.0	69.0	الكويت	5
6	Bahrain	↑	0.5	67.0	66.5	البحرين	6
7	Morocco	↑	1.0	62.0	61.0	المغرب	7
8	Jordan	↓	(1.0)	57.5	58.5	الأردن	8
9	Tunisia	↓	(3.5)	56.0	59.5	تونس	9
9	Algeria	↓	(0.5)	56.0	56.5	الجزائر	9
11	Egypt	↓	(0.5)	54.0	54.5	مصر	11
12	Libya	–	0.0	53.0	53.0	ليبيا	12
13	Iraq	↓	(2.5)	49.5	52.0	العراق	13
14	Lebanon	↓	(2.5)	47.0	49.5	لبنان	14
15	Yemen	↑	2.5	44.5	42.0	اليمن	15
16	Syria	↓	(1.0)	43.5	44.5	سوريا	16
17	Sudan	↓	(1.5)	39.0	40.5	السودان	17
18	Somalia	↑	0.5	36.5	36.0	الصومال	18
Average		↓	(0.4)	57.2	57.6	المتوسط	

تقوم مجموعة PRS بتوفير مؤشر للمخاطر السياسية لتقييم الاستقرار السياسي للدول على أساس مقارن. من خلال حساب نقاط الخطر للمكونات الفرعية للمؤشر وعددها 12 مكوناً وهي: استقرار الحكومة، وتدخل الجيش في السياسة، والأوضاع الاجتماعية، والاقتصادية والتوترات الدينية ووضع الاستثمار، وسيادة القانون والنظام، والصراع الداخلي، والتوترات العرقية، والصراع الخارجي، والمساءلة والديمقراطية، والفساد، والبيروقراطية.

0.0% to 49.9 %	Very High Risk
50.0% to59.0%	High Risk
60.0% to 69.9%	Moderate Risk
70.0% to 79.9%	Low Risk
80.0% or more	Very Low Risk

المصدر: مجموعة خدمات المخاطر السياسية

Source: PRS Group

مؤشر المخاطر المالية وفق مجموعة PRS

- شهد المتوسط العربي تحسناً في مؤشر PRS للمخاطر المالية بنهاية عام 2023 ليبلغ 37.6 %، وظل في فئة المخاطر المالية المنخفضة، كمحصلة لتراجع مستوى المخاطر المالية في 9 دول عربية منها 3 دول مصدرة للنفط، واستقرارها في البحرين.
- حققت 9 دول عربية قيمة أعلى من المتوسط العربي في مؤشر المخاطر المالية وفق مجموعة PRS بنهاية عام 2023.
- تصدرت 7 دول نفطية والمغرب مقدمة الدول العربية في مؤشر PRS للمخاطر المالية بنهاية عام 2023، وحلت في فئة الدول ذات المخاطر المالية المنخفضة جداً بحصولها على تقييم تجاوز 40%.
- جاءت الإمارات ومصر والأردن واليمن والصومال والبحرين في الفئة الثانية ذات المخاطر المالية المنخفضة خلال عام 2023، تلتها تونس والسودان في الفئة الثالثة ذات المخاطر المالية المعتدلة، بينما حلت سوريا في الفئة الرابعة ذات المخاطر المالية المرتفعة، وحلت لبنان وحدها في الفئة الخامسة ذات المخاطر المالية المرتفعة جداً.
- شهدت 9 دول عربية بنهاية عام 2023 تحسناً وتراجعت المخاطر المالية فيها وفق تقييم مجموعة PRS وتضمنت ليبيا والكويت وقطر والمغرب ومصر واليمن وتونس والسودان وسوريا، بينما استقر وضع البحرين عند 35.5%، في مقابل تراجع وضع 8 دول أخرى بارتفاع مستوى المخاطر المالية فيها بمقدار يتراوح ما بين 0.5% في سلطنة عمان و10% في لبنان (حيث تعيش أزمة مالية طاحنة نتيجة وجود تحديات كبيرة في إعادة الثقة إلى القطاع المالي والمصرفي وعودة الانتظام في أداء المالية العامة).

تحسن طفيف في متوسط تصنيف المخاطر المالية لـ 18 دولة عربية وفق تقييم مجموعة PRS بنهاية 2023

7 دول عربية نفطية والمغرب ضمن أفضل فئة تصنيف للمخاطر المالية بنهاية عام 2023

وضع الدول العربية في مؤشر PRS للمخاطرالمالية

PRS Financial Risk Ratings of Arab Countries

Ranking 2023	Country	التغير Change	ديسمبر/ Dec 2023	ديسمبر/ Dec 2022	الدولة	الترتيب 2023
1	Libya	4.0	49.5	45.5	ليبيا	1
2	Algeria	(1.0)	48.0	49.0	الجزائر	2
3	Saudi Arabia	(1.5)	46.5	48.0	السعودية	3
3	Kuwait	1.0	46.5	45.5	الكويت	3
5	Iraq	(4.0)	43.0	47.0	العراق	5
6	Qatar	0.5	41.0	40.5	قطر	6
7	Oman	(0.5)	40.0	40.5	سلطنة عمان	7
7	Morocco	1.5	40.0	38.5	المغرب	7
9	UAE	(1.5)	38.5	40.0	الامارات	9
10	Egypt	7.0	36.5	29.5	مصر	10
11	Jordan	(1.5)	36.0	37.5	الأردن	11
11	Yemen	4.0	36.0	32.0	اليمن	11
13	Somalia	(1.5)	35.5	37.0	الصومال	13
13	Bahrain	0.0	35.5	35.5	البحرين	13
15	Tunisia	0.5	33.0	32.5	تونس	15
16	Sudan	7.0	32.0	25.0	السودان	16
17	Syria	1.0	26.0	25.0	سوريا	17
18	Lebanon	(10.0)	14.0	24.0	لبنان	18
Average		0.3	37.6	37.4	المتوسط	

ترصد مجموعة PRS المؤشر الفرعي للمخاطر المالية من خلال الاعتماد على مكونات أهمها إجمالي الدين الخارجي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي، ونسبة كل من خدمة الدين والحساب الجاري إلى صادرات السلع والخدمات، بجانب تغطية صافي السيولة الدولية للواردات، واستقرار سعر الصرف والنسبة المئوية للتغيير فيه.

0.0% to 24.5%	Very High Risk
25.0% to 29.9%	High Risk
30.0% to 34.9%	Moderate Risk
35.0% to 39.9%	Low Risk
40.0% or more	Very Low Risk

المصدر: مجموعة خدمات المخاطر السياسية

Source: PRS Group

مؤشر المخاطر الاقتصادية وفق مجموعة PRS

- شهد المتوسط العربي تراجعاً في مؤشر المخاطر الاقتصادية الصادر عن مجموعة PRS في ديسمبر 2023، وتراجع إلى 33.6% بنهاية 2023 ولكنه ظل في مستوى تصنيف المخاطر الاقتصادية المعتدلة.
- حازت 7 دول عربية نفطية والأردن على تقييم أعلى من المتوسط العربي في مؤشر PRS للمخاطر الاقتصادية خلال عام 2023.
- شهدت 8 دول عربية تحسناً بتراجع مستوى المخاطر الاقتصادية فيها بنهاية عام 2023، في مقابل ارتفاعها في 9 دول عربية أخرى منها 5 دول مصدرة للنفط (وقد يعزى ذلك لانخفاض متوسط أسعار النفط الخام عالميا بنحو 16.5% خلال العام وتراجع متوسط إنتاج الدول النفطية بمعدل 5.2% خلال عام 2023)، بينما استقر وضع قطر في المؤشر.
- جاءت 7 دول عربية مصدرة للنفط ضمن أفضل تصنيف للمخاطر الاقتصادية عالميا(مخاطر اقتصادية منخفضة جدا) بتجاوز قيمة المؤشر فيها حاجز الـ 40%، وحلت 7 دول عربية هي ضمن الفئة الثالثة ذات المخاطر الاقتصادية المعتدلة.
- حلت مصر في الفئة الرابعة مرتفعة المخاطر، تلاها كل من سوريا والسودان ولبنان ضمن الفئة الخامسة للتقييم أي في مستوى مخاطر اقتصادية مرتفعة جداً بنهاية عام 2023.

تحسن وضع 8 دول عربية في مؤشر PRS للمخاطر الاقتصادية بقيادة 3 دول نفطية بنهاية عام 2023

وضع الدول العربية في مؤشر PRS للمخاطر الاقتصادية في ديسمبر 2023
PRS - Economic Risk Ratings of Arab Countries in December 2023

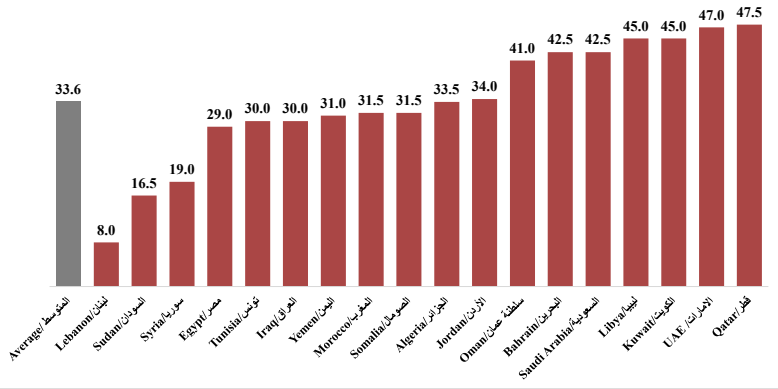

وضع الدول العربية في مؤشر PRS للمخاطر الاقتصادية
PRS Economic Risk Ratings of Arab Countries

Ranking 2023	Country	التغير Change	ديسمبر/ Dec 2023	ديسمبر/ Dec 2022	الدولة	الترتيب 2023
1	Qatar	0.0	47.5	47.5	قطر	1
2	UAE	(1.5)	47.0	48.5	الامارات	2
3	Kuwait	(2.5)	45.0	47.5	الكويت	3
3	Libya	2.0	45.0	43.0	ليبيا	3
5	Saudi Arabia	(5.5)	42.5	48.0	السعودية	5
5	Bahrain	7.0	42.5	35.5	البحرين	5
7	Oman	(4.0)	41.0	45.0	سلطنة عمان	7
8	Jordan	1.0	34.0	33.0	الأردن	8
9	Algeria	0.5	33.5	33.0	الجزائر	9
10	Somalia	0.5	31.5	31.0	الصومال	10
10	Morocco	1.5	31.5	30.0	المغرب	10
12	Yemen	8.5	31.0	22.5	اليمن	12
13	Iraq	(12.0)	30.0	42.0	العراق	13
13	Tunisia	(0.5)	30.0	30.5	تونس	13
15	Egypt	(2.0)	29.0	31.0	مصر	15
16	Syria	0.5	19.0	18.5	سوريا	16
17	Sudan	(4.5)	16.5	21.0	السودان	17
18	Lebanon	(1.0)	8.0	9.0	لبنان	18
Average		(0.7)	33.6	34.3	المتوسط	

0.0% to 24.5%	Very High Risk
25.0% to 29.9%	High Risk
30.0% to 34.9%	Moderate Risk
35.0% to 39.9%	Low Risk
40.0% or more	Very Low Risk

تقوم مجموعة PRS بإعداد تصنيف المخاطر الاقتصادية لتقييم نقاط القوة والضعف الاقتصادية للدولة من خلال مجموعة من المكونات هي: متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي، ومعدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي، ومعدل التضخم السنوي، ورصيد الميزانية كنسبة من الناتج، ورصيد الحساب الجاري كنسبة من الناتج.

Source: PRS Group

المصدر: مجموعة خدمات المخاطر السياسية

مؤشر أليانز تريد لمخاطر الدول (Allianz-Trade Index)

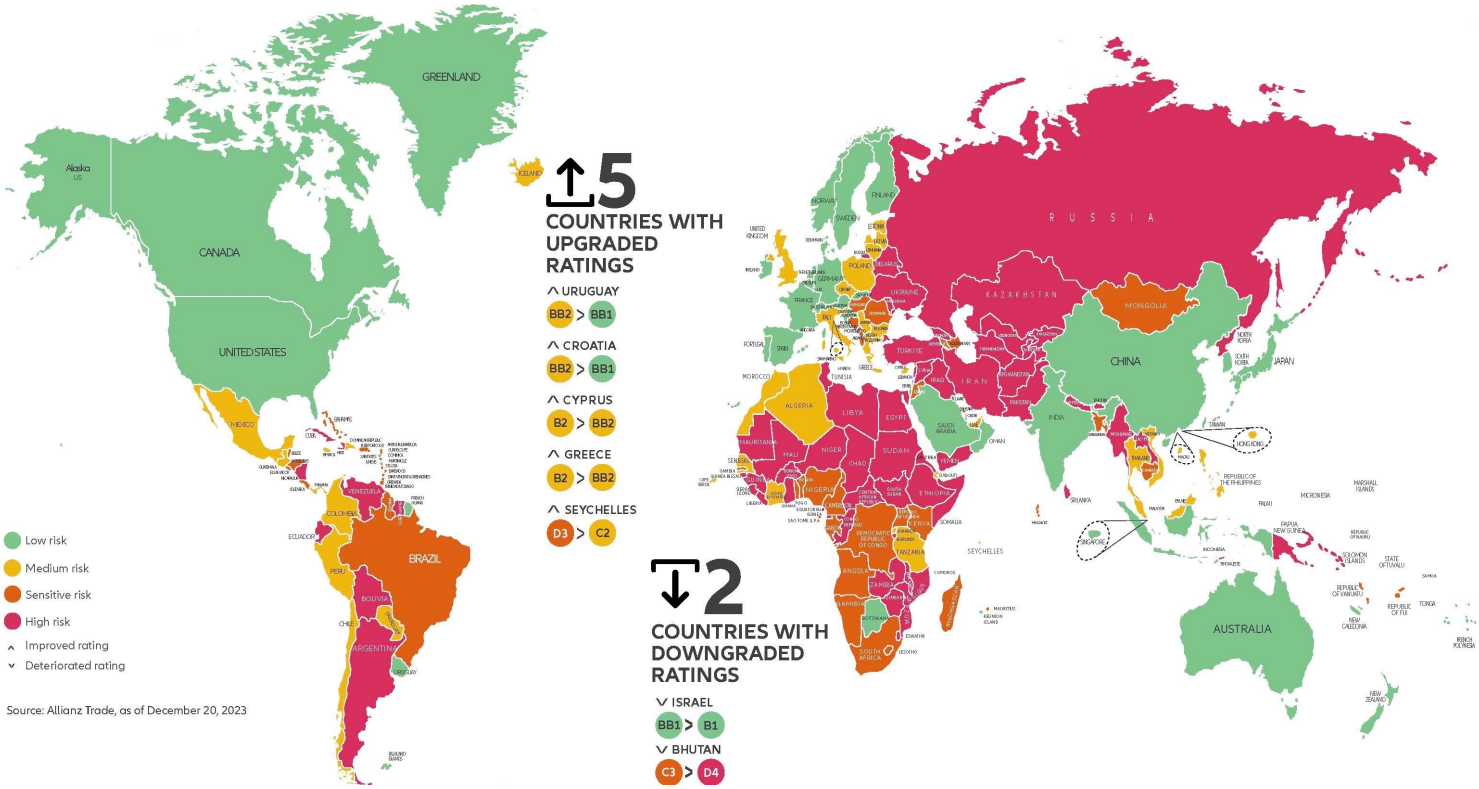

<u>على صعيد تصنيف أليانز تريد لمخاطر الدولة في المدى القصير</u> والذي يتعلق بالتدفقات المالية والمخاطر التجارية ومدى قدرة الشركات على السداد وتوقعات التعثر والاعسار، شهدت 17 دولة عربية استقراراً في مخاطر تعثر الشركات والتمويل قصير الأجل بين عامي 2022 و2023، مع تحسن وضع المغرب والجزائر وجيبوتي، وتراجع وضع مصر نظرا لما واجهته من تحديات فيما يتعلق بالديون الخارجية والتمويل الدولي.

- واصلت كل من السعودية والكويت وقطر تصدرها المقدمة وحلت في الفئة الأولى (1) بمستوى مخاطر منخفضة خلال عامي 2022 و2023، ثم حلت الإمارات وسلطنة عمان والمغرب والجزائر وجيبوتي في الفئة الثانية بتصنيف (2) متوسط الخطورة.
- حلت البحرين والأردن في الفئة الثالثة لمخاطر تعثر الشركات ومخاطر التمويل قصير الأجل بتصنيف (3)، في حين حلت 11 دولة عربية في الفئة الرابعة بتصنيف (4) مما يعني وجود مخاطر مرتفعة بشأن التمويل قصير الأجل وقدرة الشركات التجارية على سداد الديون خلال عام 2023.

<u>على صعيد تصنيف أليانز تريد للمخاطر في المدى المتوسط،</u> و الذي يرصد الاختلالات الاقتصادية وجودة مناخ الأعمال واحتمالية التعرض للمخاطر السياسية، لم تحظ أي دولة عربية بتصنيف AA أو A الأقل خطورة بين عامي 2022 و2023.

- شهدت 19 دولة عربية استقراراً في مستوى المخاطر متوسطة الأجل بين عامي 2022 و2023، في حين تحسن وضع قطر، وتراجع وضع مصر في المؤشر.
- حصلت الدول العربية الست الأولى على تصنيف B بدرجاته المختلفة، تصدرتها الإمارات وقطر بحصولهما على تصنيف BB مما يعني أنهما الأقل عربيا في مخاطر الدولة في المدى المتوسط، وحلت الكويت والسعودية وسلطنة عمان والمغرب في المرتبة الثانية بتصنيف B.
- حازت البحرين والأردن والجزائر وجيبوتي على تصنيفC، بينما حازت الدول الـ 11 الأخيرة على تصنيف D الأعلى في المخاطر السياسية والاختلالات الاقتصادية وبيئة الأعمال في المدى المتوسط.

المصدر: تقييم مخاطر الدول لمؤسسة أليانز تريد

Source: Allianz Trade- Country Risk Rating

Allianz Trade

مؤشر أليانز تريد لمخاطر الدول (Allianz-Trade Index)

استقرار تصنيف المخاطر في 17 دولة عربية في المدى القصير وفق اليانز تريد بنهاية 2023

تصنيف الدول العربية في تقييم المخاطر لمجموعة "أليانز تريد"

Rating of Arab Countries in "Allianz Trade" Risk Assessment

Rank 2023 According to Medium Term	Country	تقييم المخاطر في المدى المتوسط Risk Assessment in Medium-Term			تقييم المخاطر في المدى القصير Risk Assessment in Short-Term			الدولة	الترتيب 2023 وفق المدى المتوسط
		التغير Change	ديسمبر 2023 Dec 2023	ديسمبر 2022 Dec 2022	التغير Change	ديسمبر 2023 Dec 2023	ديسمبر 2022 Dec 2022		
1	Qatar	↑	BB	B	–	1	1	قطر	1
1	UAE	–	BB	BB	–	2	2	الإمارات	1
3	Kuwait	–	B	B	–	1	1	الكويت	3
3	Saudi Arabia	–	B	B	–	1	1	السعودية	3
3	Oman	–	B	B	–	2	2	سلطنة عمان	3
3	Morocco	–	B	B	↑	2	3	المغرب	3
7	Bahrain	–	C	C	–	3	3	البحرين	7
7	Jordan	–	C	C	–	3	3	الأردن	7
7	Algeria	–	C	C	↑	2	3	الجزائر	7
7	Djibouti	–	C	C	↑	2	3	جيبوتي	7
7	Egypt	↓	D	C	↓	4	3	مصر	7
12	Tunisia	–	D	D	–	4	4	تونس	12
12	Comoros	–	D	D	–	4	4	جزر القمر	12
12	Iraq	–	D	D	–	4	4	العراق	12
12	Lebanon	–	D	D	–	4	4	لبنان	12
12	Libya	–	D	D	–	4	4	ليبيا	12
12	Mauritania	–	D	D	–	4	4	موريتانيا	12
12	Somalia	–	D	D	–	4	4	الصومال	12
12	Sudan	–	D	D	–	4	4	السودان	12
12	Syria	–	D	D	–	4	4	سوريا	12
12	Yemen	–	D	D	–	4	4	اليمن	12

يقيس تصنيف مخاطر الدول الصادر عن شركة اليانز تريد Allianz-Trade (إيليير هيرميس سابقا)، مخاطر عدم قدرة الشركات على السداد في 241 دولة حول العالم، حيث ترجع هذه المخاطر إلى ظروف أو أحداث خارجة عن سيطرة تلك الشركات. ويتكون التقييم العام من عنصرين:

1. **درجة الدولة**: هو تصنيف متوسط الأجل يقيس الاختلالات الاقتصادية وجودة مناخ الأعمال واحتمالية المخاطر السياسية، وينقسم الى 6 مستويات تتراوح من AA (اقل درجة مخاطر) إلى D (أعلى درجة مخاطر) ويتكون من 3 مكونات:

- الأداء الاقتصادي الكلي (ME): يعتمد على تحليل هيكل الاقتصاد والميزانية والسياسة النقدية والمديونية والتوازن الخارجي واستقرار النظام المصرفي والقدرة على الاستجابة بفعالية لنقاط الضعف.
- هيكل بيئة الأعمال (SBE): يقيس تصورات الإطار التنظيمي والقانوني، ومكافحة الفساد وسهولة ممارسة أنشطة الأعمال.
- تصنيف المخاطر السياسية (P): يتم بناءً على تحليل آليات نقل وتركيز السلطة، وفعالية صنع السياسات، واستقلال المؤسسات والتماسك الاجتماعي والعلاقات الدولية.

2. **مستوى مخاطر الدولة :** هو تصنيف قصير الأجل يحدد التهديدات الأكثر إلحاحًا على مقياس من أربعة مستويات يبدأ من 1 ويعني أقل درجة خطورة إلى 4 ويعني أعلى درجة خطورة، وذلك من خلال التركيز على اتجاهات الناتج ومؤشرات الاقتصاد الكلي خلال الفترة ما بين 6 و12 شهراً المقبلة وخصوصا التي يمكن أن تؤدي الى أزمة مالية تعطل التدفقات المالية ويتكون من عنصرين:

- مؤشر التدفقات المالية (FFI): يقيس مخاطر التمويل قصير الأجل في الاقتصاد والتي يمكن أن تؤثر على قدرة الشركات التجارية على السداد.
- مؤشر المخاطر التجارية (CRI): يقيس الاضطرابات قصيرة المدى في الطلب، كما يتضمن توقعات الاقتصاد الكلي والإعسار.

المصدر: تقييم مخاطر الدول لمؤسسة أليانز تريد

Source: Allianz Trade- Country Risk Rating

مؤشر كوفاس لمخاطر الدول (Coface Country Risk Index)

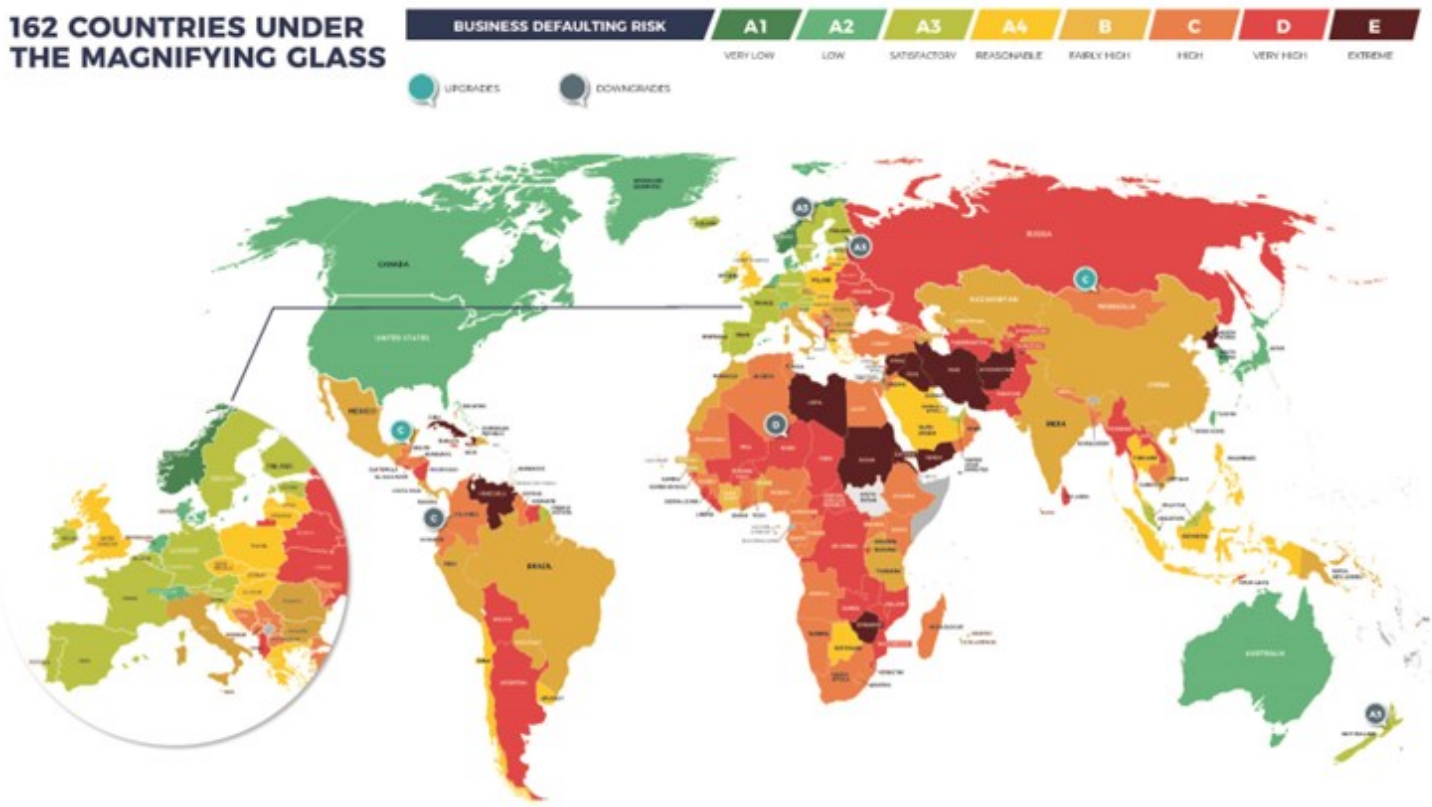

استقرار تصنيف 18 دولة عربية في مؤشر كوفاس لتقييم مخاطر الدولة خلال عام 2023

- وفق تقييم مخاطر الدولة الصادر عن شركة كوفاس في نهاية 2023 لـ 20 دولة عربية، تشير البيانات إلى استقرار تصنيف 18 دولة عربية في المؤشر، في حين ارتفع تصنيف كل من قطر إلى A3، والسعودية إلى A4 مما يعني تراجع مستوى مخاطر الدولة في كل منها.
- تصدرت الإمارات وقطر مقدمة الدول العربية في مؤشر كوفاس لمخاطر الدولة بنهاية عام 2023 وحازتا على تصنيف A3 بقدرة كافية على سداد الديون والالتزامات قصيرة الأجل، ثم الكويت والسعودية في المرتبة الثانية بتصنيف A4 أي بقدرة مقبولة على سداد الديون والالتزامات.

تحسن تصنيف قطر إلى A3 والسعودية إلى A4 في مؤشر كوفاس لمخاطر الدولة بنهاية عام 2023

- حازت المغرب على تصنيف B، مما يعني أن احتمال تعثر الشركات فيهما عن السداد قد يكون مرتفعاً نسبياً.
- جاءت كل من مصر والأردن، وتونس، وجيبوتي، وسلطنة عمان والجزائر وموريتانيا في مستوى تصنيف C مرتفع المخاطر وفق تقييم كوفاس لمخاطر الدولة لعام 2023، مما يعني أن الآفاق الاقتصادية والمالية غير مؤكدة واحتمال تعثر الشركات عن السداد مرتفع في تلك الدول.

المصدر: شركة كوفاس

Source: Coface Company

مؤشر كوفاس لمخاطر الدول (Coface Country Risk Index)

- واصلت كل من لبنان والبحرين وفلسطين تواجدها في مستوى تصنيف D مما يعكس آفاقاً اقتصادية ومالية غير مؤكدة في كل منها مع احتمال مرتفع جداً لتعثر الشركات.
- حلت ليبيا والسودان والعراق وسوريا واليمن في مستوى تصنيف E خلال عامي 2022 و2023، مما يعني أن الآفاق الاقتصادية والمالية غير مؤكدة للغاية بجانب أن المناخ المؤسسي والتجاري في كل منها يتسم بالصعوبة، لذا ظلت تلك الدول في الفئة الأخيرة التي تعكس الحد الأقصى لمخاطر الدولة في المدى القصير.

الإمارات وقطر تصدرتا المقدمة في مؤشر كوفاس لمخاطر الدولة بقدرة كافية على سداد الديون والالتزامات قصيرة الأجل

الكويت والسعودية في المرتبة الثانية بتصنيف A4 بقدرة مقبولة على سداد الديون والالتزامات عام 2023

وضع الدول العربية في مؤشر كوفاس لمخاطر الدولة
Arab Countries' Ranking in Coface Country Risk Index

Arab Ranking 2023	Country	التغير Change	ديسمبر / Dec 2023	ديسمبر / Dec 2022	الدولة	الترتيب عربيا 2023
1	UAE	▬	A3	A3	الإمارات	1
1	Qatar	▲	A3	A4	قطر	1
3	Kuwait	▬	A4	A4	الكويت	3
3	Saudi Arabia	▲	A4	B	السعودية	3
5	Morocco	▬	B	B	المغرب	5
6	Egypt	▬	C	C	مصر	6
6	Jordan	▬	C	C	الأردن	6
6	Tunisia	▬	C	C	تونس	6
6	Djibouti	▬	C	C	جيبوتي	6
6	Oman	▬	C	C	سلطنة عمان	6
6	Algeria	▬	C	C	الجزائر	6
6	Mauritania	▬	C	C	موريتانيا	6
13	Lebanon	▬	D	D	لبنان	13
13	Bahrain	▬	D	D	البحرين	13
13	Palestine	▬	D	D	فلسطين	13
16	Libya	▬	E	E	ليبيا	16
16	Sudan	▬	E	E	السودان	16
16	Iraq	▬	E	E	العراق	16
16	Syria	▬	E	E	سوريا	16
16	Yemen	▬	E	E	اليمن	16

- يهدف مؤشر كوفاس لمخاطر الدول الى توفير تقييم لمتوسط مخاطر الائتمان في المعاملات التجارية قصيرة الأجل في 162 دولة حول العالم، وبشكل أكثر تحديدًا، يقيس هذا التقييم كيفية تأثر سلوك الشركات في دفع الديون بالتوقعات الاقتصادية والمالية والسياسية للدولة وكذلك بيئة الأعمال، ويتم تحديث هذا التقييم بشكل منتظم.
- تعتمد كوفاس على 6 ركائز أساسية في تقييمها للجودة الشاملة لبيئة الأعمال في الدولة التي ترغب في تصدير السلع أو الخدمات إليها، هي: تحليل الاقتصاد الكلي ومراجعة النظام المصرفي والتطورات السياسية ومخاطر المناخ وتقييم بيئة الأعمال الصادر عن المنظمات الدولية وتجربة كوفاس في الدولة (تجربة الدفع التي سجلتها الشركة في الدولة).
- يصدر المؤشر تصنيفه من 8 مستويات بالترتيب التصاعدي للمخاطر من A1 و A2 و A3 و A4 و B و C و D و E.

المصدر: شركة كوفاس

Source: Coface Company

مؤشر كوفاس لتقييم مناخ الأعمال (Coface Business Climate Assessment Index)

- شهدت الدول العربية الـ 17 المدرجة في تقييم مناخ الأعمال الصادر عن شركة كوفاس استقراراً في تصنيفها خلال عام 2023. وواصلت الإمارات تصدرها المقدمة في المؤشر خلال عام2023، وحازت على تصنيف A2، مما يعني أن تقارير الشركات بالإمارات متوافرة وموثوقة، وتحصيل الديون يتم بشكل جيد، والسوق المحلي مفتوح على نطاق واسع، وأداء المؤسسات جيد، ومناخ الأعمال مستقر نسبيًا.
- حلت قطر والكويت في المرتبة الثانية بتصنيف A3 مما يعني أن تقارير الشركات فيهما لا تكون متاحة أحياناً، ولكنها موثوقة نسبيًا، وهناك قصور في تحصيل الديون ولكن السوق المحلي مفتوح نسبيًا ومناخ الأعمال آمن.
- حازت كل من المغرب وسلطنة عمان والبحرين على تصنيف A4، مما يعني أن تقارير الشركات في كل منها ليست دائمًا متاحة أو موثوقة، ولا يكون تحصيل الديون فعالًا دائمًا، وتعاني المؤسسات من بعض أوجه القصور، وهناك قيود على الوصول للسوق المحلية، ولكن مناخ الأعمال مقبول.
- حازت كل من السعودية ومصر والأردن وتونس على تصنيف B، الذي يتضمن اختلافاً كبيراً في موثوقية تقارير الشركات ومدى توافرها، كما أن تحصيل الديون غالبا ما يكون صعبا، وتتسم المؤسسات بوجود نقاط ضعف، كما أن السوق المحلي لا يمكن الوصول إليه بسهولة، ومناخ الأعمال غير مستقر وضعيف الأداء إلى حد ما .
- حازت جيبوتي والجزائر وموريتانيا على تصنيف C، مما يعني أن تقارير الشركات غالبًا غير متوافرة وغير موثوقة للغاية، ويتم تحصيل الديون بشكل عشوائي، ولدى المؤسسات نقاط ضعف عديدة، بجانب صعوبة الوصول إلى السوق المحلي، مما يعني أن مناخ الأعمال صعب.
- حازت لبنان على تصنيف D، مما يعني أن تقارير الشركات غير متوافرة وغير موثوقة، ويتم تحصيل الديون بشكل عشوائي، وهناك نقاط ضعف كبيرة في المؤسسات ومن الصعب جداً الوصول إلى السوق المحلية لذا مناخ الأعمال صعب جداً.
- حلت 3 دول عربية في تصنيف E، مما يعني أنه نادرًا ما تكون تقارير الشركات متاحة وموثوقة وأن النظام القانوني بالدولة ضعيف مما يجعل استرداد الديون غير مؤكد للغاية، كما توجد نقاط ضعف مؤسسية خطيرة. ويتعذر الوصول للسوق المحلي لذا فإن مناخ الأعمال صعب للغاية في هذه الدول.

وضع الدول العربية في مؤشر كوفاس لتقييم مناخ الأعمال

Arab Countries' Ranking in Coface Index for Business Climate Assessment

Arab Ranking 2023	Country	التغير Change	ديسمبر/ Dec 2023	ديسمبر / Dec 2022	الدولة	الترتيب عربيا 2023
1	UAE	—	A2	A2	الإمارات	1
2	Qatar	—	A3	A3	قطر	2
2	Kuwait	—	A3	A3	الكويت	2
4	Morocco	—	A4	A4	المغرب	4
4	Oman	—	A4	A4	سلطنة عمان	4
4	Bahrain	—	A4	A4	البحرين	4
7	Saudi Arabia	—	B	B	السعودية	7
7	Egypt	—	B	B	مصر	7
7	Jordan	—	B	B	الأردن	7
7	Tunisia	—	B	B	تونس	7
11	Djibouti	—	C	C	جيبوتي	11
11	Algeria	—	C	C	الجزائر	11
11	Mauritania	—	C	C	موريتانيا	11
14	Lebanon	—	D	D	لبنان	14
15	Libya	—	E	E	ليبيا	15
15	Sudan	—	E	E	السودان	15
15	Iraq	—	E	E	العراق	15

مؤشر كوفاس لتقييم مناخ الأعمال: هو مؤشر مكمل يعمل جنباً إلى جنب مع مؤشر كوفاس لتقييم مخاطر الدولة، ويقيس جودة بيئة الأعمال من خلال النظام القانوني والبيئة المؤسسية والتنظيمية للدولة، ودرجة الثقة في حساب الشركات، ويمكن من خلاله معرفة ما إذا كان: حسابات الشركات متوافرة وموثوقة، و النظام القانوني يضمن الحماية العادلة والفعالة للدائنين، ومؤسسات الدولة توفر إطارًا إيجابيًا لمعاملات B2B ، والسوق المحلي سهل الوصول.

كما يعتمد التقييم على بيانات من المنظمات الدولية وعلى تجربة شركة كوفاس في الدول. ويغطي هذا التقييم 160 دولة على مقياس من 8 درجات: A1 (مناخ أعمال مرض للغاية)، A2، A3، A4، B، C، D، E (مناخ أعمال صعب للغاية) من أجل تقييم جودة مناخ الأعمال.

المصدر: شركة كوفاس

Source: Coface Company

مؤشر كوفاس للمخاطر التجارية وفقا للقطاع (Coface Sector Risk Assessment)

- وفق تقييم مخاطر القطاعات في منطقة الشرق الأوسط وتركيا الصادر عن شركة كوفاس، شهد تصنيف 13 قطاعاً مدرجاً في التقييم استقراراً بين عامي 2022 و2023، وذلك رغم ما واجهه العالم من تحديات عديدة خلال عام 2023 لعل أهمها تزايد التوترات الجيوسياسية في مناطق عدة من العالم، إضافة إلى تباطؤ معدل النمو العالمي. ولكن ساهم انخفاض مستويات التضخم وخصوصا في الأشهر الأخيرة من عام 2023 مع بقاء أسعار الطاقة والسلع الأساسية مستقرة نسبيا، وعودة سلاسل التوريد إلى وضعها الطبيعي وعلى نطاق أوسع في إعادة التوازن في الاستهلاك.
- توزعت مخاطر القطاعات في منطقة الشرق الأوسط على 3 مستويات رئيسية، وهي: قطاعات متوسطة المخاطر وقطاعات مرتفعة المخاطر وأخرى تتسم بمخاطر مرتفعة جداً، وبذلك لم يحظ أي قطاع مدرج في التقييم على تصنيف مخاطر منخفضة خلال عامي 2022 و2023.
- استمر تصنيف 3 قطاعات في منطقة الشرق الأوسط ضمن فئة المخاطر المتوسطة في الأعمال التجارية خلال عام 2023، وهي قطاعات المواد الكيميائية والأدوية والمنتجات الورقية.
- جاءت 9 قطاعات ضمن فئة المخاطر المرتفعة خلال عام عامي 2022 و2023، وهي تجارة التجزئة والمنتجات الزراعية والسيارات والطاقة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمعادن والمنسوجات والملابس والنقل والمنتجات الخشبية.
- مازال قطاع البناء يصنف ضمن فئة المخاطر المرتفعة جداً منذ عام 2020 وحتى 2023.

قطاعات المواد الكيميائية والأدوية والمنتجات الورقية هي الأقل على مستوى المخاطر القطاعية في منطقة الشرق الأوسط بنهاية عام 2023 وفق تقييم كوفاس

تقييم كوفاس لمخاطر القطاعات في منطقة الشرق الأوسط

COFACE Sector Risk Assessment in the Middle East

Ranking 2023	Sector	التغير Change	الربع الرابع/Q4 2023	الربع الرابع/Q4 2022	القطاع	الترتيب 2023
1	Chemical		مخاطرة متوسطة Medium risk	مخاطرة متوسطة Medium risk	المواد الكيميائية	1
1	Paper		مخاطرة متوسطة Medium risk	مخاطرة متوسطة Medium risk	المنتجات الورقية	1
1	Pharmaceuticals		مخاطرة متوسطة Medium risk	مخاطرة متوسطة Medium risk	الأدوية	1
4	Agri-food		مخاطر مرتفعة High Risk	مخاطر مرتفعة High Risk	المنتجات الزراعية	4
4	Automotive		مخاطر مرتفعة High Risk	مخاطر مرتفعة High Risk	السيارات	4
4	Energy		مخاطر مرتفعة High Risk	مخاطر مرتفعة High Risk	الطاقة	4
4	ICT		مخاطر مرتفعة High Risk	مخاطر مرتفعة High Risk	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	4
4	Metals		مخاطر مرتفعة High Risk	مخاطر مرتفعة High Risk	المعادن	4
4	Textile-Clothing		مخاطر مرتفعة High Risk	مخاطر مرتفعة High Risk	قطاعا المنسوجات والملابس	4
4	Transport		مخاطر مرتفعة High Risk	مخاطر مرتفعة High Risk	النقل	4
4	Wood		مخاطر مرتفعة High Risk	مخاطر مرتفعة High Risk	المنتجات الخشبية	4
4	Retail		مخاطر مرتفعة High Risk	مخاطرة مرتفعة High risk	تجارة التجزئة	4
13	Construction		مخاطر مرتفعة جدا Very High Risk	مخاطر مرتفعة جدا Very High Risk	البناء	13

تستعرض Coface تقييمات 13 قطاعًا في 28 دولة (تمثل حوالي 88٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي) في 6 مناطق رئيسية في العالم كل ثلاثة أشهر، ومن أجل تقييم هذه المخاطر تستند إلى ثلاث ركائز وثمانية معايير، الركيزة الأولى تتعلق بخبرة Coface في جميع أنحاء العالم والثانية تتعلق بالتنبؤات بالبيانات المالية. الركيزة الأخيرة تجمع المعايير الرئيسية مثل توقعات الأسعار والمخاطر المرتبطة بالتغيرات الهيكلية وتقييمات المخاطر في الدولة وغيرها.

المصدر: شركة كوفاس

Source: Coface Company

مؤشر كريديندو للمخاطر السياسية في المدى القصير في معاملات التصدير

- تراجع وضع الدول العربية في مؤشر كريديندو لتقييم المخاطر السياسية في معاملات التصدير في المدى القصير، وشهد المتوسط العربي ارتفاعاً طفيفا ليصل الى 4.8 درجات بنهاية عام 2023 مما يعني ارتفاعاً طفيفاً في مستوى المخاطر السياسية في المدى القصير في معاملات التصدير.
- شهدت 18 دولة عربية استقراراً في تصنيف كريديندو للمخاطر السياسية في المدى القصير في معاملات التصدير خلال عام 2023.
- تراجع وضع 3 دول هي: جيبوتي التي تراجع تصنيفها من مخاطر سياسية معتدلة (4) إلى مرتفعة (5)، ومصر من مستوى مخاطر مرتفعة (5) إلى مرتفعة جداً، والعراق إلى المستوى الأعلى خطورة سياسياً في المدي القصير.
- حازت 9 دول عربية على مستوى تصنيف أفضل من المتوسط العربي بنهاية عام 2023. وحافظت الكويت على تصدرها بمستوى مخاطر سياسية هي الأقل عربيا في المدى القصير خلال عام 2023 بتصنيف (1).
- حلت الإمارات وقطر والمغرب والسعودية في المرتبة الثانية في مستوى منخفض للمخاطر السياسية (2)، ثم الجزائر وسلطنة عمان في مستوى مقبول للمخاطر السياسية (3).
- حلت البحرين وموريتانيا في المرتبة الثامنة عربيا بتصنيف (4) في مستوى مخاطر سياسية معتدلة، بينما حصلت الأردن وجيبوتي على تصنيف (5) وحلا في مستوى مخاطر سياسية مرتفعة، وجاءت تونس ومصر في مستوى مخاطر سياسية مرتفعة جدا(6) .
- حلت 8 دول في التصنيف الأعلى للمخاطر في تقييم كريديندو للمخاطر السياسية في المدى القصير في معاملات التصدير (7) بنهاية عام 2023، وهي الدول ذات الدخل المحدود أو التي تشهد صراعات مسلحة واضطرابات داخلية.

18 دولة عربية سجلت استقراراً في مستوى المخاطر السياسية في معاملات التصدير بنهاية عام 2023

المصدر: مجموعة كريديندو لتأمين الائتمان

وضع الدول العربية في مؤشر كريديندو للمخاطرالسياسية المتعلقة بعمليات التصدير في المدى القصير

Arab Countries in Credendo Short Term Political Risk Index Concerning Export Trasactions

Arab Ranking 2023	Country	التغير Change	ديسمبر / Dec 2023	ديسمبر / Dec 2022	الدولة	الترتيب عربيا 2023
1	Kuwait	–	1	1	الكويت	1
2	UAE	–	2	2	الإمارات	2
2	Qatar	–	2	2	قطر	2
2	Morocco	–	2	2	المغرب	2
2	Saudi Arabia	–	2	2	السعودية	2
6	Algeria	–	3	3	الجزائر	6
6	Oman	–	3	3	سلطنة عمان	6
8	Bahrain	–	4	4	البحرين	8
8	Mauritania	–	4	4	موريتانيا	8
10	Jordan	–	5	5	الأردن	10
10	Djibouti	↓	5	4	جيبوتي	10
12	Tunisia	–	6	6	تونس	12
12	Egypt	↓	6	5	مصر	12
14	Lebanon	–	7	7	لبنان	14
14	Palestine	–	7	7	فلسطين	14
14	Sudan	–	7	7	السودان	14
14	Yemen	–	7	7	اليمن	14
14	Somalia	–	7	7	الصومال	14
14	Libya	–	7	7	ليبيا	14
14	Syria	–	7	7	سوريا	14
14	Iraq	↓	7	6	العراق	14
Average		↓	4.8	4.7	المتوسط	

مجموعة كريديندو هي مجموعة تأمين ائتماني أوروبية موجودة في جميع أنحاء القارة الأوروبية وتنشط في جميع قطاعات الائتمان التجاري والتأمين ضد المخاطر السياسية، وتوفر مجموعة من المنتجات التي تغطي المخاطر في 241 دولة حول العالم. ويقيس مؤشر المخاطر السياسية في معاملات التصدير على المدى القصير احتمالية وجود مخاطر ناجمة عن الأحداث السياسية المرتبطة بالمعاملات عبر الحدود خلال عام واحد، من خلال نموذج كمي يركز بشكل أساسي على تطور حالة السيولة في الدول. والهدف من ذلك هو تقييم قدرة الدولة على الوفاء بالتزامات الدفع قصيرة الأجل. من خلال متابعة مؤشرات قياسية للسيولة، واحتياطيات النقد الأجنبي، ورصيد الحساب الجاري. كما يؤخذ في الاعتبار الوضع السياسي قصير الأمد المحفوف بالمخاطر (مثل الحرب أو الحظر) أو أي عوامل أخرى ذات صلة. يتم تصنيف الدول إلى سبع فئات (من 1 إلى 7) تشمل الفئة 1 الدول التي تعتبر الأدنى خطورة وتضم الفئة 7 الدول الأعلى خطورة نتيجة الأحداث السياسية وتتم مراجعة التصنيفات على أساس منتظم.

LOW RISK — HIGH RISK

Source: Credendo Credit Insurance Group

مؤشر كريديندو للمخاطر التجارية في معاملات التصدير

- شهد وضع الدول العربية في مؤشر كريديندو لتقييم المخاطر التجارية في معاملات التصدير استقرارا خلال عام 2023، كمحصلة لاستقرار وضع 17 دولة عربية، وتحسن وضع دولتين وتراجع الكويت والأردن في المؤشر.
- خلال عامي 2022 و2023، لم تحصل أي دولة عربية على تصنيف مخاطر تجارية منخفضة في معاملات التصدير(A).
- حازت 7 دول عربية هي الجزائر والمغرب والبحرين وسلطنة عمان وقطر والسعودية والإمارات على تصنيف B مما يعني وجود مخاطر تجارية معتدلة في معاملات التصدير في تلك الدول.
- حلت 14 دولة عربية في مستوى تصنيف C الأعلى في المخاطر التجارية في معاملات التصدير وفق مجموعة كريديندو خلال عام 2023، رغم التباين فيما بينها في القدرة على السداد، وكذلك تباين الأوضاع الاقتصادية والمالية.
- شهدت الجزائر والمغرب تحسناً في مؤشر كريديندو للمخاطر التجارية في معاملات التصدير بتراجع مستوى تصنيف المخاطر التجارية من مرتفعة إلى معتدلة.
- تراجع وضع كل من الكويت والأردن في المؤشر من مستوى مخاطر معتدلة إلى مرتفعة بنهاية عام 2023.

استقرار مستوى المخاطر التجارية في 17 دولة عربية بين عامي 2022 و2023

تراجع المخاطر التجارية في الجزائر والمغرب وارتفاعها في الكويت والأردن بنهاية عام 2023

وضع الدول العربية في مؤشر كريديندو للمخاطرالتجارية المتعلقة بعمليات التصدير

Arab Countriesin Credendo Commercial Risk Index Concerning Export Trasactions

Arab Ranking 2023	Country	التغير Change	ديسمبر/ Dec 2023	ديسمبر / Dec 2022	الدولة	الترتيب عربيا 2023
1	Algeria	↑	B	C	الجزائر	1
1	Morocco	↑	B	C	المغرب	1
1	Bahrain	–	B	B	البحرين	1
1	Oman	–	B	B	سلطنة عمان	1
1	Qatar	–	B	B	قطر	1
1	Saudi Arabia	–	B	B	السعودية	1
1	UAE	–	B	B	الإمارات	1
8	Djibouti	–	C	C	جيبوتي	8
8	Egypt	–	C	C	مصر	8
8	Iraq	–	C	C	العراق	8
8	Lebanon	–	C	C	لبنان	8
8	Libya	–	C	C	ليبيا	8
8	Mauritania	–	C	C	موريتانيا	8
8	Palestine	–	C	C	فلسطين	8
8	Somalia	–	C	C	الصومال	8
8	Sudan	–	C	C	السودان	8
8	Syria	–	C	C	سوريا	8
8	Tunisia	–	C	C	تونس	8
8	Yemen	–	C	C	اليمن	8
8	Jordan	↓	C	B	الأردن	8
8	Kuwait	↓	C	B	الكويت	8

يقيس مؤشر كريديندو للمخاطر التجارية في معاملات التصدير عوامل مخاطر الدولة التي تؤثر فقط على مخاطر التخلف عن السداد للمدينين، وبالتالي تستبعد المخاطر السياسية. ويتم تصنيف البلدان على مقياس مخاطر من 3 فئات يتراوح من A الأقل خطورة إلى C الأعلى خطورة.

يتضمن التصنيف المؤشرات الاقتصادية والمالية التي تؤثر في القدرة على السداد مثل التقلبات في أسعار الصرف وتكاليف التمويل المحلية، والدورة الاقتصادية، ومؤشرات أخرى مثل الفساد وجودة النظام القانوني.

المصدر: مجموعة كريديندو لتأمين الائتمان

Source: Credendo Credit Insurance Group

مؤشر كريديندو لمخاطر بيئة الأعمال

- على صعيد وضع الدول العربية في مؤشر كريديندو لمخاطر بيئة الأعمال بالنسبة لمعاملات التصدير الصادر عن مجموعة كريديندو بنهاية عام 2023، شهد المتوسط العربي تحسناً نسبياً كمحصلة لتحسن تصنيف 5 دول واستقرار تصنيف 14 دولة أخرى، في مقابل تراجع تصنيف دولتين فقط.
- شهد تصنيف 5 دول عربية تحسناً ، حيث انتقلت سلطنة عمان وقطر والإمارات من مستوى مخاطر معتدلة إلى مستوى مخاطر مقبولة لبيئة الأعمال المتعلقة بالتجارة، والجزائر والمغرب من مستوى مخاطر مرتفعة إلى معتدلة.
- تراجع تصنيف الأردن والكويت من مستوى مخاطر معتدلة لبيئة الأعمال المرتبطة بالتصدير إلى مستوى مخاطرمرتفعة، بينما شهدت 14 دولة عربية استقراراً في تصنيفها في المؤشر خلال عام 2023.
- توزعت الدول العربية على 5 فئات رئيسية للتصنيف، بينما لم تحظ أي دولة عربية بتصنيف A أوB في مؤشر كريديندو لبيئة الأعمال خلال عامي 2022 و2023.
- حازت الإمارات وقطر وسلطنة عمان على تصنيف مخاطرمقبولة لبيئة الأعمال (C)، بينما حلت الجزائر والمغرب والبحرين والسعودية في مستوى تصنيف مخاطر معتدلة (D).
- حلت جيبوتي والأردن والكويت في مستوى مخاطر مرتفعة (E)، تلتها موريتانيا في مستوى مخاطر مرتفعة جدا (F)، بينما استقرت الدول العشر الأخيرة على مستوى تصنيف (G) الأعلى في مخاطر بيئة الأعمال.

تحسن نسبي لوضع الدول العربية في مؤشر كريديندو لمخاطر بيئة الأعمال كمحصلة لتحسن تصنيف 5 دول مقابل تراجع تصنيف الأردن والكويت

وضع الدول العربية في مؤشر كريديندو لمخاطر بيئة الأعمال

Arab Countries in the Business Environment Risk Index by Credendo

Arab Ranking 2023	Country	التغير Change	ديسمبر / Dec 2023	ديسمبر / Dec 2022	الدولة	الترتيب عربيا 2023
1	Oman	↑	C	D	سلطنة عمان	1
1	Qatar	↑	C	D	قطر	1
1	UAE	↑	C	D	الإمارات	1
1	Algeria	↑	D	E	الجزائر	1
1	Morocco	↑	D	E	المغرب	1
1	Bahrain	–	D	D	البحرين	1
1	Saudi Arabia	–	D	D	السعودية	1
8	Djibouti	–	E	E	جيبوتي	8
8	Jordan	↓	E	D	الأردن	8
8	Kuwait	↓	E	D	الكويت	8
8	Mauritania	–	F	F	موريتانيا	8
8	Egypt	–	G	G	مصر	8
8	Iraq	–	G	G	العراق	8
8	Lebanon	–	G	G	لبنان	8
8	Libya	–	G	G	ليبيا	8
8	Palestine	–	G	G	فلسطين	8
8	Somalia	–	G	G	الصومال	8
8	Sudan	–	G	G	السودان	8
8	Syria	–	G	G	سوريا	8
8	Tunisia	–	G	G	تونس	8
8	Yemen	–	G	G	اليمن	8

أضافت مجموعة كريديندو خلال عام 2022 مؤشراً جديداً لبيئة الأعمال بالنسبة لمعاملات التصدير، وتستخدم المجموعة نموذجاً يتكون من ثلاثة أنواع من المؤشرات:

- المؤشرات الاقتصادية والمالية التي تؤثر على جميع الشركات في دولة ما بسبب تأثيرها على نتائج الشركات والميزانيات العمومية مثل التقلبات في أسعار الصرف وتكاليف التمويل المحلية، والدورة الاقتصادية، والتضخم، وغيرها.
- المؤشرات التي تعكس تجربة السداد في الدولة بسبب تخلف المدين عن السداد.
- المؤشرات المتعلقة بالسياق المؤسسي الذي تعمل فيه الشركات المحلية (مثل الفساد وجودة النظام القانوني).

وقد تم تصنيف الدول على مقياس دقيق في مؤشر مخاطر بيئة الأعمال إلى سبع فئات من A (الأقل في مخاطر عدم السداد) إلى G (الأعلى في مخاطر عدم السداد).

LOW RISK — HIGH RISK

Source: Credendo Credit Insurance Group

المصدر: مجموعة كريديندو لتأمين الائتمان

مؤشر كريديندو لمخاطر المصادرة والإجراءات الحكومية في الاستثمار

- شهد المتوسط العربي تراجعاً طفيفاً في مؤشر كريديندو لتقييم خطر المصادرة والإجراءات الحكومية في الاستثمار المباشر بنهاية عام 2023، ليبلغ(4.8) درجات، كمحصلة لارتفاع مخاطر المصادرة والإجراءات الحكومية في 3 دول عربية هي لبنان والعراق والسودان في مقابل استقرارها في 18 دولة أخرى.
- حازت 10 دول عربية على تصنيف أفضل من المتوسط العربي، في مقابل 11 دولة حازت على تصنيف أدنى من هذا المتوسط.
- لم تحظ أي دولة عربية بتصنيف (1) الأقل خطورة في نزع الملكية والمصادرة والإجراءات الحكومية في الاستثمار المباشر خلال عامي 2022 و2023.
- واصلت كل من الإمارات وسلطنة عمان تصدرها المقدمة عربياً في المؤشر وجاءت ضمن الفئة الثانية من التصنيف (2) بمستوى مخاطر منخفضة.
- جاءت 5 دول عربية هي قطر والمغرب والأردن وتونس والبحرين ضمن الفئة الثالثة من التصنيف (3) بمستوى مخاطر مقبولة في أعمال المصادرة ونزع الملكية.
- حلت الكويت والسعودية ومصر في الفئة الرابعة من التصنيف (4) بمستوى مخاطر معتدلة في أعمال المصادرة ونزع الملكية، بينما حلت 3 دول في الفئة الخامسة (5) ذات المخاطر المرتفعة.
- حلت لبنان في الفئة السادسة (6) من التصنيف بمستوى مخاطر مرتفعة جداً، بينما استقر تصنيف 7 دول أخرى تشهد توترات سياسية في الفئة السابعة من التصنيف (7)، وهي الأعلى في مخاطر أعمال المصادرة ونزع الملكية والإجراءات الحكومية في الاستثمار بنهاية عام 2023.

تراجع طفيف في متوسط تصنيف الدول العربية في مؤشر كريديندو لمخاطر المصادرة والإجراءات الحكومية في الاستثمار بنهاية عام 2023

وضع الدول العربية في مؤشر كريديندو لمخاطرالمصادرة والإجراءات الحكومية المتعلقة بالاستثمار المباشر

Arab Countries in Credendo Expropriation and Government Action Risk Index Concerning Direct Investments

Arab Ranking 2023	Country	التغير Change	ديسمبر / Dec 2023	ديسمبر/ Dec 2022	الدولة	الترتيب عربيا 2023
1	UAE	▬	2	2	الإمارات	1
1	Oman	▬	2	2	سلطنة عمان	1
3	Qatar	▬	3	3	قطر	3
3	Morocco	▬	3	3	المغرب	3
3	Jordan	▬	3	3	الأردن	3
3	Tunisia	▬	3	3	تونس	3
3	Bahrain	▬	3	3	البحرين	3
8	Kuwait	▬	4	4	الكويت	8
8	Saudi Arabia	▬	4	4	السعودية	8
8	Egypt	▬	4	4	مصر	8
11	Algeria	▬	5	5	الجزائر	11
11	Mauritania	▬	5	5	موريتانيا	11
11	Djibouti	▬	5	5	جيبوتي	11
11	Lebanon	↓	6	5	لبنان	11
15	Yemen	▬	7	7	اليمن	15
15	Palestine	▬	7	7	فلسطين	15
15	Somalia	▬	7	7	الصومال	15
15	Libya	▬	7	7	ليبيا	15
15	Syria	▬	7	7	سوريا	15
15	Iraq	↓	7	6	العراق	15
15	Sudan	↓	7	6	السودان	15
	Average	↓	4.8	4.7	المتوسط	

في إطار تقييم المخاطر المتعلقة بالاستثمارات في الخارج ، تأخذ مجموعة كريديندو أيضًا في الاعتبار الأحداث السياسية والمخاطر المندمجة لتصنيف الدولة وهي نزع الملكية (المصادرة)، والعنف السياسي وعدم تحويل العملة وقيودها.في هذا الصدد، تشمل مخاطر المصادرة جميع الإجراءات التمييزية التي تتخذها الحكومة المضيفة والتي تحرم المستثمر من استثماره دون أي تعويض مناسب بهدف تحليل مخاطر نزع الملكية، ويتم تضمين أحداث الحظر وتغيير النظام (القانوني) والحرمان من العدالة.

من أجل تقييم مخاطر نزع الملكية تقوم مجموعة كريديندو بتقييم المخاطر المرتبطة بنزع الملكية وكذلك تقييم عمل المؤسسات القانونية في الدولة المضيفة واحتمال حدوث تغيير سلبي في الموقف تجاه الاستثمارات الأجنبية.

المصدر: مجموعة كريديندو لتأمين الائتمان

Source: Credendo Credit Insurance Group

مؤشر كريديندو لمخاطر وقيود تحويل العملة في الاستثمار المباشر

- شهد وضع الدول العربية تراجعاً طفيفاً في مؤشر كريديندو لمخاطر وقيود تحويل العملة في الاستثمار المباشر ليبلغ 5.7 درجات بنهاية عام 2023، كنتيجة لاستقرار وضع 20 دولة عربية في المؤشر، في مقابل تراجع تصنيف العراق.
- خلال عامي 2022 و2023، لم تحصل أي دولة عربية على تصنيف (1) أو (2) الأقل في مخاطر وقيود تحويل العملة في الاستثمار المباشر.
- حازت 7 دول عربية على تصنيف أفضل من المتوسط العربي خلال عام 2022، في مقابل 14 دولة حازت على تصنيف دون هذا المتوسط.
- توزعت الدول العربية على 5 فئات للتصنيف خلال عام 2023، حيث حلت الإمارات والكويت والسعودية في الفئة الثالثة من التصنيف (3) والتي تتميز بحرية أكبر ومخاطر أقل في تحويل المستثمر للعملة مقارنة بباقي الدول العربية.
- حلت قطر والمغرب والجزائر في الفئة الرابعة من التصنيف (4) والتي تعكس وجود قيود معتدلة عند قيام المستثمر بتحويل العملة للخارج، ثم جاءت سلطنة عمان في الفئة الخامسة (5) من التصنيف والتي تتضمن مخاطر مرتفعة في تحويل العملة للخارج.
- صنفت 5 دول عربية هي مصر والأردن وتونس والبحرين وموريتانيا في الفئة السادسة من التصنيف (6) بمخاطر مرتفعة جدا في تحويل العملة للخارج.
- صنفت 9 دول عربية في الفئة السابعة (7) من التصنيف، مما يعني وجود مخاطر وقيود تحويل العملة في الاستثمارات المباشرة هي الأعلى في تلك الدول وفقا لمجموعة كريديندو بنهاية عام 2023.

تراجع طفيف في متوسط تصنيف الدول العربية في مؤشر كريديندو لمخاطر وقيود تحويل العملة في الاستثمار المباشر بنهاية عام 2023

وضع الدول العربية في مؤشر كريديندو لمخاطر قيود تحويل العملة في الاستثمارات المباشرة

Arab Countries Rating in Credendo Currency Inconvertibility and Transfer Restriction Risk Index Concerning Direct Investments

Arab Ranking 2023	Country	التغير Change	ديسمبر/ Dec 2023	ديسمبر / Dec 2022	الدولة	الترتيب عربيا 2023
1	UAE	▬	3	3	الإمارات	1
1	Kuwait	▬	3	3	الكويت	1
1	Saudi Arabia	▬	3	3	السعودية	1
4	Qatar	▬	4	4	قطر	4
4	Morocco	▬	4	4	المغرب	4
4	Algeria	▬	4	4	الجزائر	4
7	Oman	▬	5	5	سلطنة عمان	7
8	Egypt	▬	6	6	مصر	8
8	Jordan	▬	6	6	الأردن	8
8	Tunisia	▬	6	6	تونس	8
8	Bahrain	▬	6	6	البحرين	8
8	Mauritania	▬	6	6	موريتانيا	8
13	Djibouti	▬	7	7	جيبوتي	13
13	Lebanon	▬	7	7	لبنان	13
13	Palestine	▬	7	7	فلسطين	13
13	Sudan	▬	7	7	السودان	13
13	Yemen	▬	7	7	اليمن	13
13	Somalia	▬	7	7	الصومال	13
13	Libya	▬	7	7	ليبيا	13
13	Syria	▬	7	7	سوريا	13
13	Iraq	↓	7	6	العراق	13
Average		↓	5.7	5.6	المتوسط	

وفق مجموعة كريديندو تشير مخاطر وقيود عدم إمكانية تحويل العملة إلى عدم القدرة على تحويل أي أموال متعلقة بالاستثمار إلى خارج الدولة المضيفة. ويعتمد تقييم عدم تحويل العملة ومخاطر تقييد التحويل في مؤشر كريديندو على نفس محركات المخاطر مثل تقييم المخاطر السياسية والمخاطر المتعلقة بالمعاملات التجارية متوسطة / طويلة الأجل.

LOW RISK — HIGH RISK

Source: Credendo Credit Insurance Group

المصدر: مجموعة كريديندو لتأمين الائتمان

مؤشر كريديندو لمخاطر العنف السياسي في الاستثمار المباشر

- تراجع متوسط تصنيف الدول العربية في مؤشر كريديندو لتقييم مخاطر العنف السياسي في الاستثمار المباشر إلى (5.1) نقاط بنهاية عام 2023، كمحصلة لتراجع تصنيف 4 دول وارتفاع مستوى مخاطر العنف السياسي في الاستثمارات المباشرة على أراضيها وهي: السودان والعراق ولبنان وجيبوتي، بينما شهدت 17 دولة عربية استقراراً في المؤشر بين عامي 2022 و2023
- حازت 13 دولة على تصنيف أفضل من المتوسط العربي بنهاية 2023، في مقابل حصول 9 دول أخرى على تصنيف دون هذا المتوسط.
- لم تحصل أي دولة عربية على تصنيف (1) و(2) الأقل في مخاطر العنف السياسي في الاستثمارات المباشرة خلال عام 2022 و2023.
- وزعت الدول العربية على 5 فئات رئيسية للتصنيف بنهاية 2023، وصنفت الإمارات والكويت وقطر وسلطنة عمان في الفئة الثالثة (3)، والتي تعكس مستوى منخفضاً من مخاطر العنف السياسي التي يمكن أن تتعرض لها الاستثمارات المباشرة.
- حلت 6 دول في الفئة الرابعة من التصنيف (4) بمستوى مخاطر معتدلة، بينما جاءت الجزائر ومصر وجيبوتي في الفئة الخامسة (5) من التصنيف بمستوى مرتفع لمخاطر العنف السياسي في الاستثمارات المباشرة.
- حلت 8 دول عربية تشهد توترات سياسية في الفئة السابعة (7) من التصنيف، وهي الأعلى في مخاطر العنف السياسي في الاستثمارات المباشرة بنهاية عام 2023.
- زادت مخاطر العنف السياسي في الاستثمار المباشر في جيبوتي من مستوى معتدل (4) إلى مرتفع (5)، كما ارتفعت في كل من العراق ولبنان والسودان من مستوى مخاطر مرتفعة جداً (6)، إلى مستوى الحد الأقصى للمخاطر.

17 دولة عربية شهدت استقراراً في تصنيف مخاطر العنف السياسي في الاستثمار المباشر بين عامي 2022 و2023

ارتفاع مخاطر العنف السياسي في الاستثمارات المباشرة في السودان والعراق ولبنان وجيبوتي وفق مجموعة كريديندو بنهاية عام 2023

وضع الدول العربية في مؤشر كريديندو لمخاطر العنف السياسي في الاستثمارات المباشرة
Arab Countries in Credendo Political Violence Risk Index Concerning Direct Investments

Arab Ranking 2023	Country	التغير Change	ديسمبر / Dec 2023	ديسمبر / Dec 2022	الدولة	الترتيب عربيا 2023
1	Kuwait	▬	3	3	الكويت	1
1	Qatar	▬	3	3	قطر	1
1	Oman	▬	3	3	سلطنة عمان	1
1	UAE	▬	3	3	الإمارات	1
5	Bahrain	▬	4	4	البحرين	5
5	Jordan	▬	4	4	الأردن	5
5	Mauritania	▬	4	4	موريتانيا	5
5	Morocco	▬	4	4	المغرب	5
5	Saudi Arabia	▬	4	4	السعودية	5
5	Tunisia	▬	4	4	تونس	5
11	Egypt	▬	5	5	مصر	11
11	Algeria	▬	5	5	الجزائر	11
11	Djibouti	↓	5	4	جيبوتي	11
14	Palestine	▬	7	7	فلسطين	14
14	Libya	▬	7	7	ليبيا	14
14	Somalia	▬	7	7	الصومال	14
14	Syria	▬	7	7	سوريا	14
14	Yemen	▬	7	7	اليمن	14
14	Iraq	↓	7	6	العراق	14
14	Lebanon	↓	7	6	لبنان	14
14	Sudan	↓	7	6	السودان	14
	Average	↓	5.1	4.9	المتوسط	

وفقا لمجموعة كريديندو، يشمل العنف السياسي جميع أعمال العنف المرتكبة بهدف سياسي، وهو مفهوم أوسع من الحرب ويشمل الإرهاب لأهداف سياسية ودينية وأيديولوجية، وأضرار العنف السياسي أي الضرر الذي يلحق بالأصول المادية . وكذلك أنواع انقطاع الأعمال نتيجة لأضرار العنف السياسي.

من أجل تقييم مخاطر العنف السياسي يركز مؤشر كريديندو على المستويات الفعلية للعنف الداخلي في الدولة والصراع الخارجي معها، وكذلك احتمالية الصراع الذي ينشأ من التوترات الداخلية والخارجية المستمرة والإحباط وعدم الرضا.

LOW RISK ⟵ ⟶ HIGH RISK

المصدر: مجموعة كريديندو لتأمين الائتمان

Source: Credendo Credit Insurance Group

مؤشر منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية للمخاطر في المعاملات التجارية

- شهد وضع الدول العربية في مؤشر مخاطر الدولة في المعاملات التجارية الصادر عن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية استقراراً عند مستوى 5.5 نقاط بنهاية عام 2023 كمحصلة لاستقرار تصنيف جميع الدول العربية في المؤشر.
- حازت 5 دول خليجية والمغرب والجزائر والأردن على تصنيف أفضل من المتوسط العربي في المؤشر خلال عام 2023.
- لم تحصل أي دولة عربية على تصنيف (1) الذي يعكس مخاطر منخفضة جداً للدولة في المعاملات التجارية خلال عامي 2022 و2023.
- توزع تصنيف الدول العربية على 6 فئات رئيسية، وجاءت الإمارات والكويت والسعودية في مستوى تصنيف مخاطر منخفضة في المعاملات التجارية بنهاية عام 2023. ثم قطر والمغرب بمستوى مخاطر مقبولة (3).
- حلت الجزائر وسلطنة عمان والأردن في الفئة الخامسة (5) من التصنيف والتي تتضمن مخاطر مرتفعة في التعاملات التجارية. بينما حلت مصر والبحرين في مستوى مخاطر مرتفعة جدا (6).
- استقرت الدول الـ 11 الأخيرة في الفئة السابعة (7) التي تعكس الحد الأقصى لمخاطر الدولة في المعاملات التجارية بنهاية عام 2023.

استقرار وضع الدول العربية في مؤشر مخاطر الدولة في المعاملات التجارية الصادرعن OECD خلال عام 2023

وضع الدول العربية في مؤشر منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لمخاطر الدول في المعاملات التجارية

Arab Countries in OECD Country Risk Index in Commercial Transactions

Arab Ranking 2023	Country	التغير Change	ديسمبر / Dec 2023	ديسمبر / Dec 2022	الدولة	الترتيب عربيا 2023
1	UAE		2	2	الإمارات	1
1	Kuwait		2	2	الكويت	1
1	Saudi Arabia		2	2	السعودية	1
4	Qatar		3	3	قطر	4
4	Morocco		3	3	المغرب	4
6	Algeria		5	5	الجزائر	6
6	Oman		5	5	سلطنة عمان	6
6	Jordan		5	5	الأردن	6
9	Egypt		6	5	مصر	9
9	Bahrain		6	6	البحرين	9
11	Tunisia		7	7	تونس	11
11	Mauritania		7	7	موريتانيا	11
11	Djibouti		7	7	جيبوتي	11
11	Lebanon		7	7	لبنان	11
11	Palestine		7	7	فلسطين	11
11	Sudan		7	7	السودان	11
11	Yemen		7	7	اليمن	11
11	Somalia		7	7	الصومال	11
11	Libya		7	7	ليبيا	11
11	Syria		7	7	سوريا	11
11	Iraq		7	7	العراق	11
Average			5.5	5.5	المتوسط	

في عام 1997 تم وضع أسس ومنهجية تقييم مخاطر الائتمان القطرية وتصنيف الدول من قبل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، وذلك بهدف تحديد الحد الأدنى من رسوم أقساط التأمين لمخاطر الائتمان الخاص بالصادرات الرسمية. ويتم نشرها عدة مرات سنويًا بعد اجتماع خبراء وكالات ائتمان التصدير.

تهدف تصنيفات مخاطر الدولة الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية إلى عكس مخاطر الدولة وتشمل مخاطر التحويل وقابلية التحويل (أي المخاطر التي تفرضها الحكومة على رأس المال أو ضوابط الصرف التي تمنع الكيان من تحويل العملة المحلية إلى عملة أجنبية و/أو تحويل الأموال إلى الدائنين الموجودين خارج الدولة)، وحالات القوة الجبرية (مثل الحرب، ونزع الملكية، والثورة، والاضطرابات المدنية، والفيضانات، والزلازل).

يتم تصنيف مخاطر الدولة من خلال تطبيق منهجية مكونة من خطوتين:

- تقييم كمي: من خلال نموذج ينتج تقييمًا كميًا بناءً على ثلاث مجموعات من مؤشرات المخاطر (تجربة الدفع، والوضع المالي والوضع الاقتصادي بالاعتماد على مؤشرات صندوق النقد الدولي).
- تقييم نوعي للنتائج من قبل خبراء المخاطر في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من أجل دمج العوامل التي لم يأخذها النموذج الكمي في الاعتبار بشكل كامل.

تم تصنيف الدول إلى 8 فئات مخاطر من صفر إلى 7، يستخدم الصفر في حالة وجود خطر ضئيل (أفضل تصنيف كما هو الحال في دول الاتحاد الأوروبي، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان)، و7 ليمثل الحد الأقصى لمستوى المخاطر (ادنى تصنيف).

المصدر: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

Source: Credendo Credit Insurance Group

مؤشر نيكسي الياباني لمخاطر التجارة (NEXI Japanese Risk Index)

- شهد تصنيف 20 دولة عربية استقراراً في مؤشر مخاطر التجارة الصادر عن شركة نيكسي اليابانية بنهاية عام 2023، مع تراجع تصنيف دولة واحدة هي مصر.
- لم تحظ أي دولة عربية بتصنيف (A) أو (B) الأقل مخاطر وفق تصنيف نيكسي للمخاطر التجارية حتى عام 2023.
- وزعت الدول العربية وفق 5 مستويات من التصنيف، حيث حلت الإمارات والكويت والسعودية في المرتبة الأولى عربياً والأقل في مخاطر التجارة والتعثر في سداد ديون الشركات وحازت كل منها على تصنيف C للمخاطر التجارية في المدى القصير.
- جاءت قطر والمغرب في الفئة الخامسة من التصنيف بمستوى (D) والتي تعكس مستوى مقبولاً من المخاطر التجارية في تلك الدول.
- حلت الجزائر والأردن وسلطنة عمان في الفئة السادسة من التصنيف (F) مما يعني وجود مخاطر تجارية مرتفعة بتلك الدول، ثم جاءت مصر التي تراجع تصنيفها لتكون رفقة البحرين في الفئة السابعة من التصنيف(G) في مستوى مخاطر تجارية مرتفعة جداً.
- استقر تصنيف 11 دولة عربية في الفئة الأخيرة من التصنيف وفق مؤشر نيكسي وحازت على تصنيف H الذي يعكس الحد الأقصى للمخاطر في المعاملات التجارية لعام 2023، وتضمنت كلاً من تونس وجيبوتي والعراق ولبنان وليبيا وموريتانيا والصومال والسودان وسوريا واليمن وفلسطين.

استقرار تصنيف 20 دولة عربية في مؤشر نيكسي لمخاطر التجارة بنهاية عام 2023 مع تراجع تصنيف مصر

وضع الدول العربية في مؤشر نيكسي الياباني للمخاطر التجارية
Arab Countries in NEXI Japanese Risk Index for Trade

Arab Ranking 2023	Country	التغير Change	ديسمبر / Dec 2023	ديسمبر / Dec 2022	الدولة	الترتيب عربيا 2023
1	Kuwait	—	C	C	الكويت	1
1	Saudi Arabia	—	C	C	السعودية	1
1	UAE	—	C	C	الإمارات	1
4	Morocco	—	D	D	المغرب	4
4	Qatar	—	D	D	قطر	4
6	Algeria	—	F	F	الجزائر	6
6	Jordan	—	F	F	الأردن	6
6	Oman	—	F	F	سلطنة عمان	6
9	Bahrain	—	G	G	البحرين	9
9	Egypt	↓	G	F	مصر	9
11	Tunisia	—	H	H	تونس	11
11	Djibouti	—	H	H	جيبوتي	11
11	Iraq	—	H	H	العراق	11
11	Lebanon	—	H	H	لبنان	11
11	Libya	—	H	H	ليبيا	11
11	Mauritania	—	H	H	موريتانيا	11
11	Somalia	—	H	H	الصومال	11
11	Sudan	—	H	H	السودان	11
11	Syria	—	H	H	سوريا	11
11	Yemen	—	H	H	اليمن	11
11	Palestine	—	H	H	فلسطين	11

- تقوم شركة نيبون لتأمين الصادرات والاستثمار NEXI، بتصنيف 144 دولة من خلال مؤشر يحدد الفئة التي تنتمي اليها كل دولة أو منطقة بناءً على قرارات اجتماع خبراء المخاطر القطرية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD Country Risk Expert Meeting، والذي تشارك فيه شركة نيكسي كعضو.
- يقوم خبراء المخاطر القطرية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بتقييم مخاطر كل دولة من خلال مناقشة عدد من العوامل بما في ذلك قدرة الدولة على سداد الديون والظروف الاقتصادية والمالية.
- يصدر المؤشر تصنيفه من 8 مستويات. بالترتيب التصاعدي للمخاطر من A (أقل درجة مخاطر) الى H (أعلى درجة مخاطر)، ويتم تحديثه بشكل دوري بعد كل اجتماع لخبراء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

المصدر: شركة نيبون لتأمين الصادرات والاستثمار

Source: NEXI Company

dun & bradstreet

تصنيف دان أند براد ستريت لمخاطر التجارة عبر الحدود (D&B CR Rating)

- على صعيد مؤشر دان أند براد ستريت D&B Rating لمخاطر ممارسة الأعمال التجارية عبر الحدود لعام 2023، شهد المتوسط العربي استقراراً عند نفس مستوى عام 2022.
- شهدت 15 دولة عربية استقراراً في مؤشر دان أند براد خلال عام 2023، بينما تحسن وضع الجزائر وانتقلت إلى مستوى مخاطر مرتفعة، بينما تراجع تصنيف السودان ليسقر في المستوى الأعلى لمخاطر ممارسة الأعمال التجارية عبر الحدود .
- لم تحصل أي دولة عربية على تصنيف (1) أو (2) الأقل في مخاطر ممارسة الأعمال التجارية عبر الحدود حتى عام 2023.
- تصدرت كل من قطر والإمارات والسعودية المقدمة بحصولها على تصنيف (3) مما يعكس وجود مخاطر طفيفة في أعمالها التجارية عبر الحدود بجانب وجود درجة من عدم اليقين المرتبطة بعوائد تلك الأعمال.
- حازت كل من الكويت وسلطنة عمان والبحرين على تصنيف (4) الذي يعكس مخاطر معتدلة في أعمالها التجارية عبر الحدود، مع ارتفاع درجة عدم اليقين بشأن عوائد تلك الأعمال.
- حلت المغرب والأردن ومصر والجزائر في مستوى تصنيف (5) الذي يعكس مستوى مرتفعاً من المخاطر التي تصاحب الأعمال التجارية لتلك الدول عبر الحدود وقدراً كبيراً من عدم اليقين المرتبط بعوائدها.
- حازت تونس ولبنان والعراق على تصنيف (6) مما يعكس مستوى مرتفع جدا للمخاطر التجارية في أعمالها عبر الحدود بجانب خضوع عوائد تلك الأعمال لدرجة كبيرة من التقلب.
- حل السودان وسوريا وليبيا واليمن في مستوى تصنيف (7) وهو الأعلى في مخاطر الأعمال التجارية عبر الحدود والذي يصعب فيه التنبؤ بالعوائد المتوقعة من تلك الأعمال.
- لم تحظ جيبوتي وموريتانيا وفلسطين والصومال بتصنيف من قبل شركة دان وبراد ستريت حتى عام 2023.

استقرار وضع الدول العربية في مؤشر دان أند براد ستريت لمخاطر ممارسة الأعمال التجارية عبر الحدود بنهاية عام 2023

وضع الدول العربية في تصنيف دان أند براد ستريت لمخاطر الدول
Arab Countries in Dun & Bradstreet Country Risk Rating

Arab Ranking 2023	Country	التغير Change	ديسمبر / Dec 2023	ديسمبر / Dec 2022	الدولة	الترتيب عربيا 2023
1	Qatar	—	3	3	قطر	1
1	UAE	—	3	3	الإمارات	1
1	Saudi Arabia	—	3	3	السعودية	1
4	Kuwait	—	4	4	الكويت	4
4	Oman	—	4	4	سلطنة عمان	4
4	Bahrain	—	4	4	البحرين	4
7	Morocco	—	5	5	المغرب	7
7	Jordan	—	5	5	الأردن	7
7	Egypt	—	5	5	مصر	7
7	Algeria	↑	5	6	الجزائر	7
11	Tunisia	—	6	6	تونس	11
11	Lebanon	—	6	6	لبنان	11
11	Iraq	—	6	6	العراق	11
14	Sudan	↓ (1)	7	6	السودان	14
14	Syria	—	7	7	سوريا	14
14	Libya	—	7	7	ليبيا	14
14	Yemen	—	7	7	اليمن	14
Average		— 0	5.1	5.1	المتوسط	

DB1 DB2 DB3 DB4 DB5 DB6 DB7

تعمل شركة دان وبراد ستريت Dun & Bradstreet Company على توفير معلومات شاملة عن 132 سوقًا عالميًا وترصد التغييرات في بيئة الأعمال في الدول كما تتنبأ بالتطورات على مستوى الدولة والتي قد تؤثر على مستوى المخاطر أو توفر فرصًا على المدى القصير إلى المتوسط. ويعد مؤشر مخاطر الدولة D&B rating تقييمًا مقارنًا عبر الحدود لمخاطر ممارسة الأعمال التجارية في دولة ما، وينقسم المؤشر إلى سبعة مستويات تتراوح من DB1 (الأقل خطورة) إلى DB7 (الأكثر خطورة).

Source: International Trade Finance Newsletter

المصدر: نشرة تمويل التجارة الدولية

International TRADE FINANCE

شروط الدفع المفضلة مع الدول العربية (Preferred Payment Terms)

استقرار شروط الدفع المفضلة للتعامل مع الدول العربية في الصفقات التجارية بين عامي 2022 و2023

- شهدت شروط الدفع التي يفضلها المصدرون الدوليون في التعامل مع الدول العربية في الصفقات التجارية استقراراً بنهاية عام 2023، وتوزعت وفق 5 مستويات.
- تصدرت 4 دول خليجية هي قطر والإمارات والكويت والسعودية المجموعة الأولى وهي الأكثر تفضيلا في التعاملات الدولية من قبل المصدرين الدوليين، وذلك من خلال الحساب المفتوح (OA) لإتمام الصفقات التجارية، بحيث تعكس أدنى مستوى من المخاطر وأعلى درجة من الثقة في التعاملات التجارية الدولية.
- حلت المغرب وسلطنة عمان والبحرين والأردن ومصر في الفئة الثانية والتي تتطلب خطاب ائتمان غير قابل للإلغاء (ILC) كشرط لإتمام الصفقات الدولية.
- استقر التعامل في الصفقات الدولية مع تونس وجيبوتي وموريتانيا وفلسطين والجزائر ولبنان والعراق من خلال خطاب اعتماد مؤكد (CLC).
- واصلت اليمن وجودها في المجموعة الرابعة والتي يشترط فيها النقد مقدما أو خطاب اعتماد مؤكد CIA/CLC لإتمام الصفقات التجارية.
- استقرت سوريا وليبيا والسودان في المجموعة الخامسة (CIA) والتي يفضل المصدرون الدوليون الحصول على النقد مقدما لإتمام الصفقات التجارية.

شروط الدفع المفضلة في الصفقات التجارية مع الدول العربية

Preferred Payment Terms in Trade Deals with Arab Countries

Arab Ranking 2023	Country	التغير Change	ديسمبر / Dec 2023	ديسمبر / Dec 2022	الدولة	الترتيب عربيا 2023
1	Qatar		OA	OA	قطر	1
1	UAE		OA	OA	الإمارات	1
1	Kuwait		OA	OA	الكويت	1
1	Saudi Arabia		OA	OA	السعودية	1
5	Morocco		ILC	ILC	المغرب	5
5	Oman		ILC	ILC	سلطنة عمان	5
5	Bahrain		ILC	ILC	البحرين	5
5	Jordan		ILC	ILC	الأردن	5
5	Egypt		ILC	ILC	مصر	5
10	Tunisia		CLC	CLC	تونس	10
10	Djibouti		CLC	CLC	جيبوتي	10
10	Mauritania		CLC	CLC	موريتانيا	10
10	Palestine		CLC	CLC	فلسطين	10
10	Algeria		CLC	CLC	الجزائر	10
10	Lebanon		CLC	CLC	لبنان	10
10	Iraq		CLC	CLC	العراق	10
17	Yemen		CIA/CLC	CIA/CLC	اليمن	17
18	Syria		CIA	CIA	سوريا	18
18	Libya		CIA	CIA	ليبيا	18
18	Sudan		CIA	CIA	السودان	18

التصنيف/ Classification	الوصف / Meaning
OA	فتح حساب/Open account
SD	بمجرد التوقيع خلال فترة ما بين 30 الى 180 يوماً
ILC	خطاب اعتماد غير قابل للإلغاء/ Irrevocable letter of credit
CLC	خطاب اعتماد مؤكد/ Confirmed letter of credit
CAD	النقد مقابل المستندات/Cash against documents
CIA	نقداً مقدماً/Cash in advance
WR	تم حجب التصنيف/ Withheld rating
NA	غير متوفر/ Not available

تعد نشرة تمويل التجارة الدولية International Trade Finance Newsletter إحدى أهم النشرات في مجال التجارة الدولية وتمويل المشاريع، وتقدم تقييماً لجدوى الصفقات ومدى تعرضها للمخاطر. ويعد توفير بيانات حول شروط الدفع المفضلة وتقييمها أحد أهم المعلومات التي تعرضها النشرة. وهناك 6 تصنيفات رئيسية لشروط الدفع المفضلة للتعامل في الصفقات التجارية بين الدول والتي تعكس مستوى مخاطر التعامل مع الدولة.

المصدر: نشرة تمويل التجارة الدولية

Source: International Trade Finance Newsletter

تصنيف أتراديوس لمخاطر الدول Atradius STAR rating

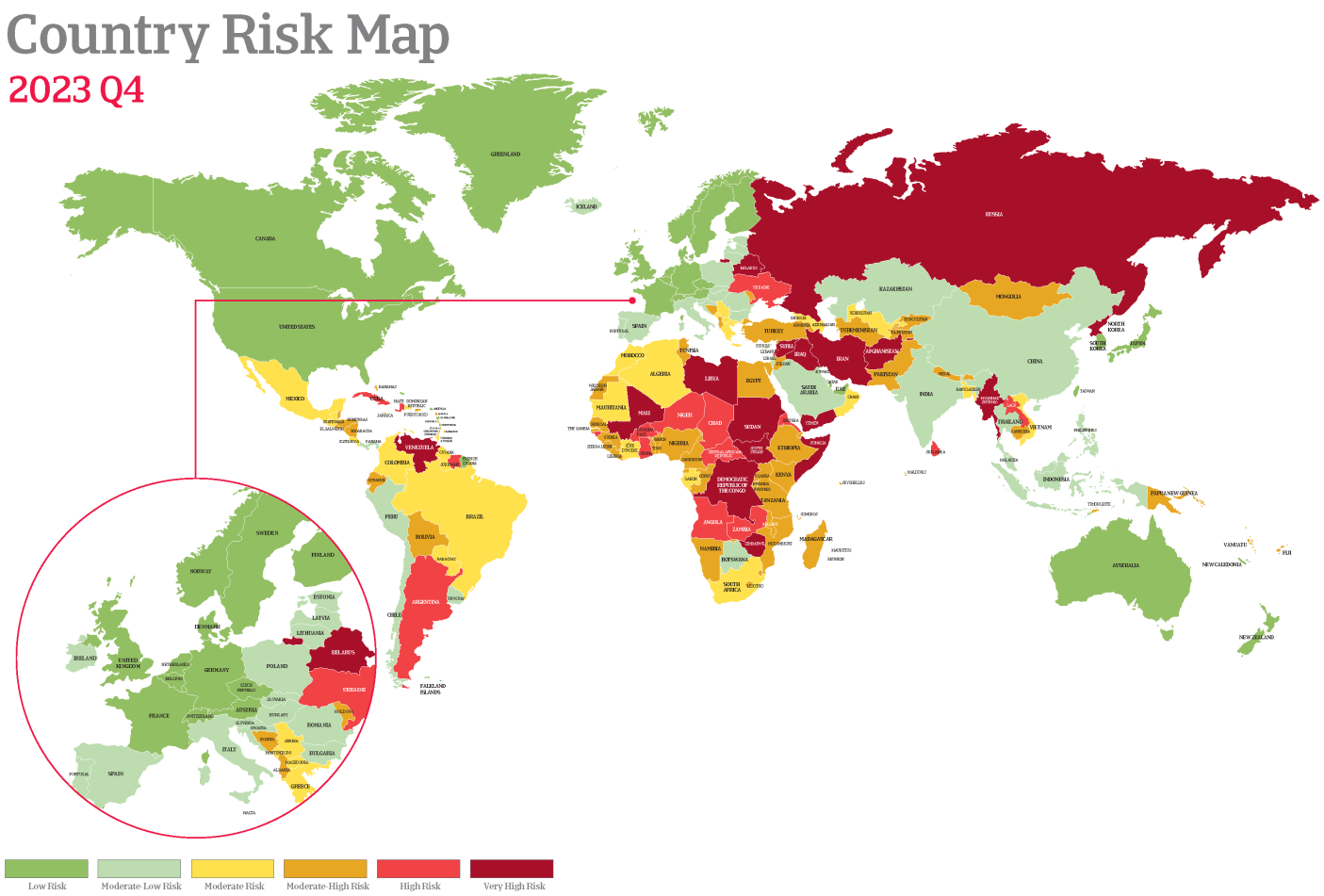

- شهد متوسط تصنيف الدول العربية وفق مؤشر اتراديوس لمخاطر الدولة تحسناً خلال عام 2023، كمحصلة لتحسن تصنيف اربع دول عربية هي الإمارات وقطر والجزائر وموريتانيا بتراجع مستوى مخاطر الدولة في كل منها، مع استقرار تصنيف باقي الدول العربية المشمولة بالمؤشر.
- تصدرت الإمارات وقطر مقدمة الدول العربية في تصنيف أتراديوس لمخاطر الدولة بنهاية 2023، وحلت في الفئة الأولى من التصنيف (مخاطر منخفضة).
- جاءت السعودية والكويت في الفئة الثانية التي تتراوح فيها مخاطر الدولة ما بين منخفضة إلى معتدلة، مما يعكس قدرة مرتفعة لتلك الدول على إتمام المعاملات الدولية.
- حلت سلطنة عمان والمغرب والجزائر وموريتانيا في فئة المخاطر المعتدلة، مما يعني احتمالية حدوث تأخر في الوفاء بالالتزامات الدولية.
- جاءت 4 دول عربية هي مصر والأردن وتونس وجيبوتي في الفئة الرابعة من التصنيف التي تتراوح فيها مخاطر الدولة ما بين معتدلة إلى مرتفعة، أي أن هناك مشكلات تتعلق بكفاءة المعاملات والتي تشكل خطرًا لحدوث تأخيرات في تنفيذ العقود الدولية.
- حازت لبنان على تصنيف مخاطر مرتفع من قبل أتراديوس بنهاية 2023، حيث تكاد البنية التحتية للقطاع المصرفي أن تكون غير موجودة، مما يعني وجود عوائق كبيرة أمام تحويل الأموال من خلال النظام.
- استقرت الدول الست الأخيرة في الفئة السادسة من التصنيف نتيجة اضطراب الأوضاع السياسية والاقتصادية، مما يعني أن ظروف السوق في تلك الدول شديدة الصعوبة لدرجة أن أنشطة التأمين تعتبر غير مجدية وفق منهجية التصنيف المعتمدة من قبل أتراديوس.

تصنيف أتراديوس لمخاطر الدول Atradius STAR rating

تحسن المتوسط العام لتصنيف الدول العربية في مؤشر اتراديوس لمخاطر الدولة خلال عام 2023

الإمارات وقطر والجزائر وموريتانيا شهدت تراجعاً في مستوى مخاطر الدولة بين عامي 2022 و2023

- توفر شركة أتراديوس الهولندية المتخصصة في خدمات التأمين على الائتمان التجاري تقييماً لمخاطر الدولة يغطي مجموعة واسعة من العوامل مثل التطورات السياسية وخطر الصراع (المسلح) والوضع المالي السيادي والتي تتعلق بالتغييرات التنظيمية، وخطر المصادرة، والاضطرابات المدنية، والحرب، وضوابط العملة، وتخفيضات العملة. تأخذ مخاطر الدولة في الاعتبار رغبة الدولة السيادية وقدرتها على الدفع وتأثير ذلك على قدرة الكيانات العامة أو الخاصة على الوفاء بالتزامات الدفع عبر الحدود.

- تعتمد مجموعة أتراديوس على نظام STAR rating system لتقييم مخاطر الدولة، ويعمل تصنيف STAR على مقياس من 1 إلى 10، حيث يمثل 1 أقل خطر و 10 يمثل أعلى خطر.

- يتم تجميع التصنيفات العشرة في فئات أو درجات عريضة للسماح بتفسيرها من حيث جودة الائتمان. بدءًا من الجزء الأكثر اعتدالًا في نطاق الجودة، وتتضمن درجات التصنيف ما يلي :

1. درجة التصنيف "مخاطر منخفضة": عندما تحصل الدولة على تصنيفات STAR 1 و STAR 2.
2. درجة التصنيف " مخاطر منخفضة إلى معتدلة" عندما تحصل الدولة على تصنيفات STAR 3 و STAR 4.
3. درجة التصنيف" مخاطر معتدلة" عندما تحصل الدولة على تصنيف STAR 5.
4. درجة التصنيف "مخاطر معتدلة إلى مرتفعة" عندما تحصل الدولة على تصنيفات STAR 6 و STAR 7.
5. درجة التصنيف "مخاطر مرتفعة" عندما تحصل الدولة على تصنيفات STAR 8 و STAR 9.
6. درجة التصنيف" مخاطر مرتفعة جدًا " عندما تحصل الدولة على تصنيف STAR 10.

الترتيب العالمي للدول العربية في مؤشراتراديوس لمخاطر الدول

Rating of Arab Countries in Atradius Country Risk Index

Arab Ranking 2023	Country	التغير Change	الربع الرابع 2023 Q4 2023	الربع الرابع 2022 Q4 2022	الدولة	الترتيب عربيا 2023
1	UAE	↑	مخاطر منخفضة Low Risk	مخاطر منخفضة إلى معتدلة Moderate-Low Risk	الامارات	1
1	Qatar	↑	مخاطر منخفضة Low Risk	مخاطر منخفضة إلى معتدلة Moderate-Low Risk	قطر	1
3	Saudi Arabia	—	مخاطر منخفضة إلى معتدلة Moderate-Low Risk	مخاطر منخفضة إلى معتدلة Moderate-Low Risk	السعودية	3
3	Kuwait	—	مخاطر منخفضة إلى معتدلة Moderate-Low Risk	مخاطر منخفضة إلى معتدلة Moderate-Low Risk	الكويت	3
5	Oman	—	مخاطر معتدلة Moderate Risk	مخاطر معتدلة Moderate Risk	سلطنة عمان	5
5	Morocco	—	مخاطر معتدلة Moderate Risk	مخاطر معتدلة Moderate Risk	المغرب	5
5	Algeria	↑	مخاطر معتدلة Moderate Risk	مخاطر معتدلة إلى مرتفعة Moderate-High Risk	الجزائر	5
5	Mauritania	↑	مخاطر معتدلة Moderate Risk	مخاطر معتدلة إلى مرتفعة Moderate-High Risk	موريتانيا	5
9	Egypt	—	مخاطر معتدلة إلى مرتفعة Moderate-High Risk	مخاطر معتدلة إلى مرتفعة Moderate-High Risk	مصر	9
9	Jordan	—	مخاطر معتدلة إلى مرتفعة Moderate-High Risk	مخاطر معتدلة إلى مرتفعة Moderate-High Risk	الأردن	9
9	Tunisia	—	مخاطر معتدلة إلى مرتفعة Moderate-High Risk	مخاطر معتدلة إلى مرتفعة Moderate-High Risk	تونس	9
9	Djibouti	—	مخاطر معتدلة إلى مرتفعة Moderate-High Risk	مخاطر معتدلة إلى مرتفعة Moderate-High Risk	جيبوتي	9
13	Lebanon	—	مخاطر مرتفعة High Risk	مخاطر مرتفعة High Risk	لبنان	13
14	Libya	—	مخاطر مرتفعة جدا Very High Risk	مخاطر مرتفعة جدا Very High Risk	ليبيا	14
14	Iraq	—	مخاطر مرتفعة جدا Very High Risk	مخاطر مرتفعة جدا Very High Risk	العراق	14
14	Somalia	—	مخاطر مرتفعة جدا Very High Risk	مخاطر مرتفعة جدا Very High Risk	الصومال	14
14	Yemen	—	مخاطر مرتفعة جدا Very High Risk	مخاطر مرتفعة جدا Very High Risk	اليمن	14
14	Syria	—	مخاطر مرتفعة جدا Very High Risk	مخاطر مرتفعة جدا Very High Risk	سوريا	14
14	Sudan	—	مخاطر مرتفعة جدا Very High Risk	مخاطر مرتفعة جدا Very High Risk	السودان	14

المصدر: خارطة مخاطر الدول من أتراديوس

Source: Country Risk Map - Atradius

مؤشر السلام العالمي Global Peace Index

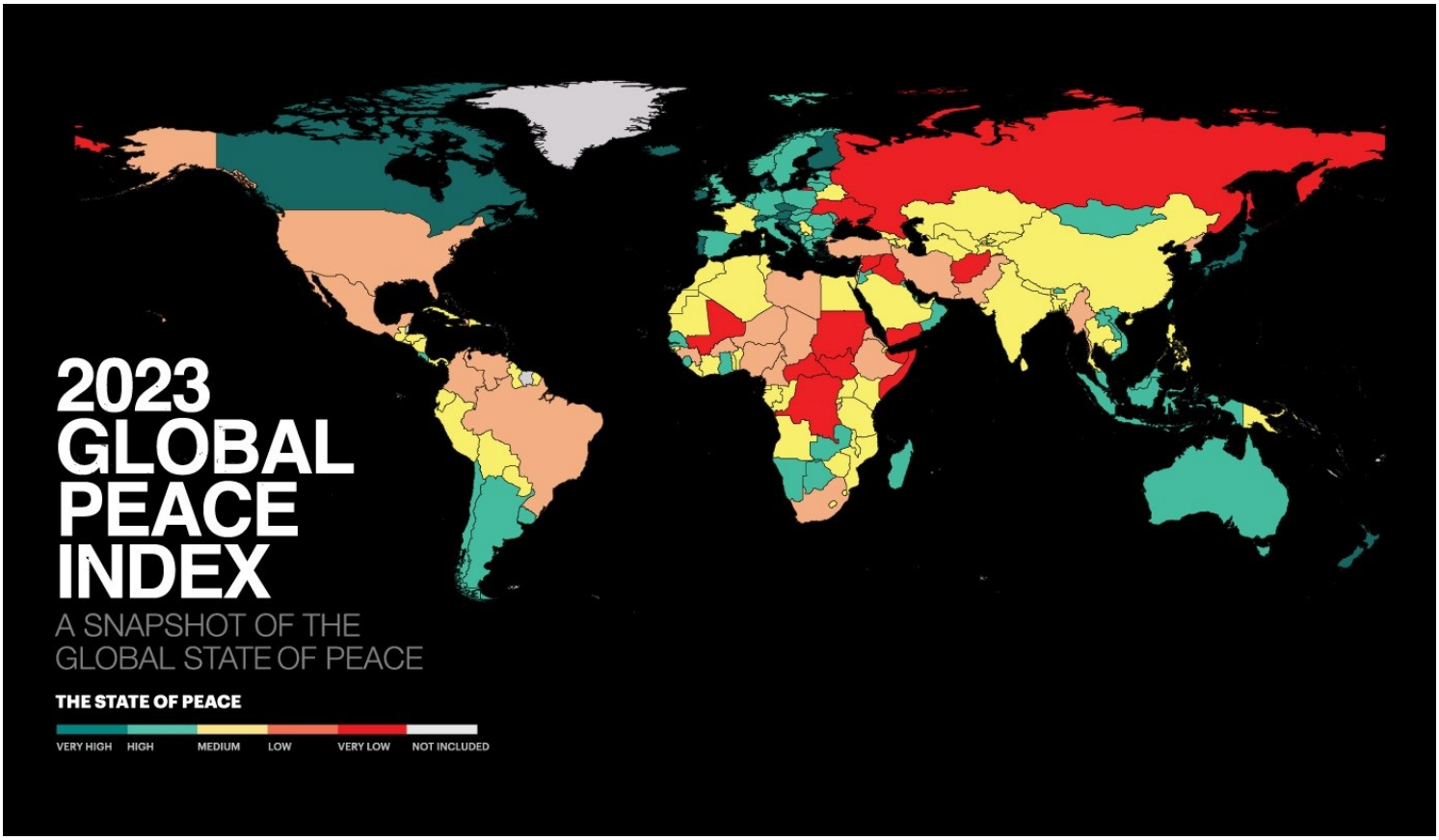

- وفقا لبيانات تقرير السلام العالمي الصادر عن معهد الاقتصاد والسلام، شهد متوسط ترتيب الدول العربية في مؤشر السلام العالمي تحسناً بمقدار نقطة واحدة خلال عام 2023.
- حلت 8 دول عربية في مستوى أفضل من المتوسط العربي في مؤشر السلام العالمي لعام 2023، بينما جاء ترتيب 12 دولة أخرى أقل من هذا المتوسط ما بين المرتبة 112 بالنسبة لجيبوتي والمرتبة 162 بالنسبة لليمن.
- شهد ترتيب 10 دول عربية تحسناً وحلت في ترتيب أفضل في مؤشر السلام العالمي خلال عام 2023 مقارنة بترتيبها خلال عام 2022، وتصدرت سلطنة عمان المقدمة و قفزت 16 مركزاً، تلتها ليبيا (قفزت 14 مركزا)، ثم الجزائر (قفزت 13 مركزا).
- تراجع ترتيب 7 دول عربية في مؤشر السلام العالمي خلال عام 2023، تصدرتها الإمارات (تراجعت 15 مركزا)، ثم المغرب (10 مراكز)، تلتها البحرين (9 مراكز). في المقابل استقر ترتيب كل السعودية والصومال وسوريا واليمن عند نفس المستوى.
- تصدرت قطر المرتبة الأولى عربيا وحلت بين أكثر 25 دولة سلماً في العالم (21 عالميا)، تلتها الكويت ثانياً (35 عالميا)، ثم سلطنة عمان (48 عالميا)، فالأردن (62 عالميا) وحلوا جميعاً في الفئة الثانية من التصنيف عالميا مما يعني أنها الدول الأكثر سلماً في المنطقة العربية خلال عام 2023 (High peacefulness).
- جاء ترتيب الإمارات وتونس والمغرب والجزائر والبحرين وجيبوتي وموريتانيا والسعودية ومصر ما بين المركزين 5 و13 عربياً (75 و121 عالميا) في مؤشر السلام العالمي، وحلت في الفئة الثالثة بمستوى سلمية متوسطة (Medium peacefulness).
- حلت فلسطين (14 عربيا، 134 عالميا) ولبنان (15 عربيا و135 عالميا) وليبيا (16 عربيا، 137 عالميا) في الفئة الرابعة من المؤشر بمستوى سلمية منخفضة (Low peacefulness).
- استقرت 5 دول عربية هي العراق والسودان والصومال وسوريا واليمن في الفئة الخامسة و هي الدول الأقل سلماً في المنطقة العربية خلال العام 2023 (Very low peacefulness).

المصدر: معهد الاقتصاد والسلام، تقرير السلام العالمي

Source: Institute for Economics and Peace (IEP),

مؤشر السلام العالمي Global Peace Index

متوسط ترتيب الدول العربية في مؤشر السلام العالمي شهد تحسناً بمقدار نقطة واحدة خلال عام 2023

قطر حلت بين أكثر 25 دولة سلماً في العالم خلال عام 2023، واليمن الأقل سلما في المنطقة العربية للعام الثالث على التوالي

ترتيب الدول العربية في مؤشر السلام العالمي
Ranking of Arab Countries in Global Peace Index

Arab Ranking 2023	Country	التغير Change	2023	2022	الدولة	الترتيب العربي 2023
1	Qatar	2	21	23	قطر	1
2	Kuwait	4	35	39	الكويت	2
3	Oman	16	48	64	سلطنة عمان	3
4	Jordan	(5)	62	57	الأردن	4
5	UAE	(15)	75	60	الإمارات	5
6	Tunisia	4	81	85	تونس	6
7	Morocco	(10)	84	74	المغرب	7
8	Algeria	13	96	109	الجزائر	8
9	Bahrain	(9)	108	99	البحرين	9
10	Djibouti	1	112	113	جيبوتي	10
11	Mauritania	(2)	114	112	موريتانيا	11
12	Saudi Arabia	0	119	119	السعودية	12
13	Egypt	5	121	126	مصر	13
14	Palestine	(1)	134	133	فلسطين	14
15	Lebanon	3	135	138	لبنان	15
16	Libya	14	137	151	ليبيا	16
17	Iraq	3	154	157	العراق	17
18	Sudan	(1)	155	154	السودان	18
19	Somalia	0	156	156	الصومال	19
20	Syria	0	161	161	سوريا	20
21	Yemen	0	162	162	اليمن	21
Average		1	108	109	المتوسط	

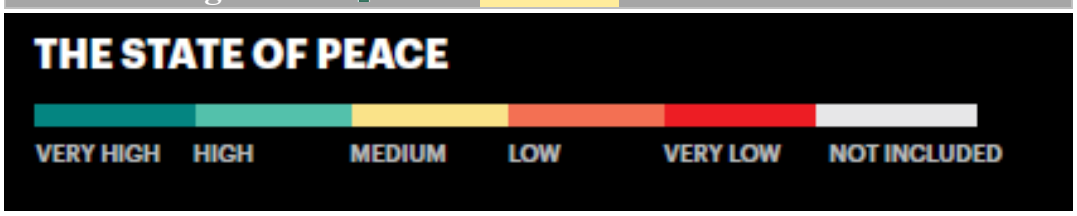

Source: Institute for Economics and Peace (IEP),

المصدر: معهد الاقتصاد والسلام، تقرير السلام العالمي

مؤشر السلام العالمي (GPI)

- هو محاولة لقياس وضع السلم النسبي للدول والمناطق. يقوم بإصداره معهد الاقتصاد والسلام، بالتشاور مع فريق دولي من الخبراء والمعاهد ومراكز البحوث، وبالتعاون مع مركز دراسات السلام والنزاعات في جامعة سيدني بأستراليا .
- مؤشر السلام العالمي GPI هو مؤشر مركب يقيس سلم وهدوء الدول ويتكون من 23 مؤشرًا كميًا ونوعيًا لكل منها مقياس من 1 إلى 5. وكلما انخفضت النتيجة النهائية للمؤشر، كانت البلاد أكثر سلامًا.
- يعتمد المؤشر على تحليل أكثر شمولاً للبيانات حول اتجاهات السلم، وقيمته الاقتصادية، وكيفية تطوير مجتمعات مسالمة. باستخدام 23 مؤشرًا نوعيًا وكميًا.
- يغطي مؤشر السلام العالمي 99.7 % من سكان العالم و163 دولة، ويستخدم 23 مؤشرًا نوعيًا وكميًا ويقيس حالة السلام باستخدام ثلاثة مجالات موضوعية:

(1) مستوى الأمان والسلامة المجتمعية.

(2) مستوى الصراع الداخلي والخارجي الحالي.

(3) الإنفاق العسكري (درجة التزويد بالقوة العسكرية).

أبرز خمسة مخاطر في الدولة وفقاً لمنتدى الاقتصاد العالمي Top 5 Risks -WEF

المخاطر الاقتصادية تواصل تصدرها قائمة المخاطر التي تهدد الدول العربية وفقا لتقرير المنتدى الاقتصادي العالمي لعام 2024

الانكماش الاقتصادي والتضخم والبطالة في مقدمة المخاطر المرجح أن تواجه المنطقة العربية خلال العامين المقبلين

يشير أحدث تقرير للمخاطر العالمية الصادر في يناير 2024 عن المنتدى الاقتصادي العالمي، والذي شمل 13 دولة عربية، إلى أن هناك 18 خطرا أساسيا ستواجه الدول العربية خلال العامين المقبلين، ووزعت تلك المخاطر على 5 مجالات رئيسية تصدرتها المخاطر الاقتصادية، تليها المخاطر المجتمعية، ثم الجيوسياسية تليها التكنولوجية، ثم المخاطر البيئية، في المرتبة الأخيرة، وفيما يلي التفصيل:

- تصدرت أزمة الانكماش الاقتصادي قائمة المخاطر التي ستواجه 12 دولة عربية على مستوى العامين المقبلين، سواء كانت على مستوى الخطر الأول كما هو الحال في الإمارات وسلطنة عمان والكويت والمغرب ومصر والعراق وتونس، أو الثاني كما في البحرين، أو الرابع كما في السعودية وقطر والأردن أو الخامس كما الحال في اليمن.
- حل خطر التضخم في المرتبة الثانية، حيث من المتوقع أن يواجه 11 دولة عربية، سواء كان على مستوى الخطر الأول كما هو الحال في كل من قطر والبحرين والجزائر، أو الثاني كما في الإمارات والسعودية والمغرب ومصر أو الثالث كما في سلطنة عمان والأردن، أو الرابع كما في الكويت والخامس في تونس.
- حلت أزمة البطالة في المرتبة الثالثة، حيث من المتوقع أن تواجه 7 دول هي سلطنة عمان والبحرين والأردن المغرب ومصر والجزائر واليمن خلال العامين المقبلين.
- حل خطرا أزمات الدين العام والأمراض المعدية في المرتبة الرابعة، حيث من المتوقع أن يواجه الخطر الأول كلا من سلطنة عمان والبحرين والأردن ومصر وتونس، بينما من المتوقع أن يواجه الخطر الثاني كلاً من الإمارات والسعودية وسلطنة عمان والأردن والجزائر.
- جاء ت أزمة هشاشة الدولة في المرتبة الخامسة، حيث من المتوقع أن تواجه 4 دول خلال العامين المقبلين، وهي الكويت والعراق وتونس واليمن.
- على صعيد متصل، حلت 3 أزمات متعلقة بنقص كل من الأيدي العاملة، والمياه، والطاقة بجانب الصراع المسلح بين الدول في المرتبة السادسة ضمن قائمة المخاطر التي يتوقع أن تواجه أي منها 8 دول عربية خلال العامين المقبلين.
- جاءت مخاطر تكنولوجية مثل الانعكاس السلبي للذكاء الاصطناعي ، والفجوة الرقمية، والجرائم الالكترونية والأمن السيبراني، والمعلومات الخاطئة والمضللة، بجانب بعض المخاطر المجتمعية مثل غياب التماسك الاجتماعي والهجرة غير المنظمة في مؤخرة قائمة المخاطر التي من المتوقع أن تواجه الدول العربية المشمولة في تقرير المخاطر العالمية الصادر في يناير 2024.

المخاطر البيئة والتكنولوجية هي الأقل تهديداً للدول العربية خلال العامين المقبلين

أزمات الدين العام والأمراض المعدية حلت رابعاً بين المخاطر المتوقع أن تواجه الدول العربية فق تقرير المخاطر العالمية لعام 2024

تصنيفات المخاطر Risk Categories				
مخاطر إقتصادية Economic Risks	مخاطر بيئية Environmental Risks	مخاطر جيوسياسية Geopolitical Risks	مخاطر مجتمعية Societal Risks	مخاطر تكنولوجية Technological Risks

المصدر: المنتدى الاقتصادي العالمي - تقرير المخاطر العالمية 2024

Source: World Economic Forum – Global Risk Report 2024

أبرز خمسة مخاطر في الدولة وفقاً لمنتدى الاقتصاد العالمي Top 5 Risks -WEF

أهم 5 مخاطر تهدد الدول العربية وفق استطلاع الرأي التنفيذي للمنتدى الاقتصادي العالمي لعام 2024

Top 5 Risks Threatening Arab Countries Identified by the World Economic Forum's 2024 Executive Opinion Survey

Country	الخطر الخامس Risk 5	الخطر الرابع Risk 4	الخطر الثالث Risk 3	الخطر الثاني Risk 2	الخطر الأول Risk 1	الدولة
UAE	الجرائم الالكترونية والأمن السيبراني Cybercrime and cyber insecurity	الأمراض المعدية Infectious diseases	الانعكاس السلبي للذكاء الاصطناعي Adverse outcomes of artificial intelligence	التضخم Inflation	الإنكماش الاقتصادي Economic downturn	الامارات
Saudi Arabia	المعلومات الخاطئة والمضللة Misinformation and disinformation	الإنكماش الاقتصادي Economic downturn	الانعكاس السلبي للذكاء الاصطناعي Adverse outcomes of artificial intelligence	التضخم Inflation	الأمراض المعدية Infectious diseases	السعودية
Qatar	النقص في اليد العاملة Labour shortage	الإنكماش الاقتصادي Economic downturn	الإرهاب Terrorism	الفجوة الرقمية Digital inequality	التضخم Inflation	قطر
Oman	الأمراض المعدية Infectious diseases	الدين العام Public debt	التضخم Inflation	البطالة Unemployment	الإنكماش الاقتصادي Economic downturn	سلطنة عمان
Kuwait	غياب التماسك الاجتماعي Erosion of social cohesion	التضخم Inflation	هشاشة الدولة State fragility	النقص في اليد العاملة Labour shortage	الإنكماش الاقتصادي Economic downturn	الكويت
Bahrain	البطالة Unemployment	النقص في اليد العاملة Labour shortage	الدين العام Public debt	الإنكماش الاقتصادي Economic downturn	التضخم Inflation	البحرين
Jordan	الأمراض المعدية Infectious diseases	الإنكماش الاقتصادي Economic downturn	التضخم Inflation	الدين العام Public debt	البطالة Unemployment	الأردن
Morocco	البطالة Unemployment	عدم المساواة (في الثروة والدخل) Inequality (wealth, income)	النقص في إمدادات المياه Water-supply shortage	التضخم Inflation	الإنكماش الاقتصادي Economic downturn	المغرب
Egypt	الصراع المسلح بين الدول Interstate armed conflict	الدين العام Public debt	البطالة Unemployment	التضخم Inflation	الإنكماش الاقتصادي Economic downturn	مصر
Iraq	الصراع المسلح بين الدول Interstate armed conflict	هشاشة الدولة State fragility	النقص في إمدادات الطاقة Energy supply shortage	النقص في إمدادات المياه Water-supply shortage	الإنكماش الاقتصادي Economic downturn	العراق
Algeria	النقص في إمدادات الطاقة Energy supply shortage	البطالة Unemployment	الهجرة الغير منظمة Involuntary migration	الأمراض المعدية Infectious diseases	التضخم Inflation	الجزائر
Tunisia	التضخم Inflation	هشاشة الدولة State fragility	النقص في إمدادات المياه Water-supply shortage	الدين العام Public debt	الإنكماش الاقتصادي Economic downturn	تونس
Yemen	الإنكماش الاقتصادي Economic downturn	النقص في إمدادات الطاقة Energy supply shortage	البطالة Unemployment	هشاشة الدولة State fragility	الصراع المسلح بين الدول Interstate armed conflict	اليمن

يعد **تقرير المخاطر العالمية** السنوي الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، رؤية أمنية استشرافية للمخاطر المستقبلية وما يرتبط بها من تهديدات محتملة سواء على المدى القريب (سنتين)، أو المدى البعيد (عشر سنوات)، وذلك من خلال أحدث **مسح إدراك المخاطر العالمية**(Global Risks Perception Survey GRPS) ، و يعتمد التقرير على أن "الخطر العالمي" هو احتمال وقوع حدث أو حالة من شأنها أن تؤثر سلبًا على الناتج المحلي الإجمالي العالمي أو السكان أو الموارد الطبيعية. ويعرض التقرير 35 خطرًا وتعريفًا عالميًا تم تبنيها في استقصاء تصورات المخاطر العالمية 2022-2023 موزعة وفق 5 مستويات، لكل منها لون مختلف على النحو التالي:

- **مخاطر اقتصادية**: تتضمن انفجار أزمة الأصول وانهيار صناعة أو سلسلة إمداد وأزمات الديون، وعدم استقرار الأسعار، وانتشار النشاط الاقتصادي غير المشروع، والانكماش الاقتصادي طويل المدى.
- **مخاطر بيئية:** تتضمن فقدان التنوع البيولوجي وانهيار النظام البيئي، وفشل التكيف مع تغير المناخ، وعدم التخفيف من حدة تغير المناخ، وحوادث الأضرار البيئية واسعة النطاق، والكوارث الطبيعية والظواهر الجوية الشديدة، وأزمات الموارد الطبيعية.
- **مخاطر جيوسياسية:** تتضمن المواجهة الجيو اقتصادية، وعدم فعالية المؤسسات متعددة الأطراف والتعاون الدولي، والصراع بين الدول، وانهيار الدولة أو عدم الاستقرار، والهجمات الإرهابية باستخدام أسلحة الدمار الشامل.
- **مخاطر مجتمعية :**تتضمن الأمراض المزمنة والحالات الصحية، وانهيار أو نقص البنية التحتية والخدمات العامة، وأزمة تكلفة المعيشة، وأزمات العمالة، وتآكل التماسك الاجتماعي والاستقطاب المجتمعي ، والأمراض المعدية، الهجرة القسرية على نطاق واسع، والتضليل والمعلومات المضللة، وتدهور حاد في الصحة العقلية.
- **مخاطر تكنولوجية :**تتضمن النتائج السلبية للتكنولوجيات، وانهيار البنية التحتية للمعلومات الحيوية، وعدم المساواة الرقمية وعدم الوصول إلى الخدمات الرقمية، وتركيز الطاقة الرقمي، وانتشار الجرائم الإلكترونية وانعدام الأمن السيبراني.

يقدم المسح صورة استشرافية للمخاطر الخمسة الأولى التي تواجه 121 اقتصاداً شمله الاستطلاع (منها 12 دولة عربية)، من خلال ما يزيد على 12 ألف مستجيب لتحديد المخاطر الخمسة التي من المرجح أن تشكل أكبر تهديد لدولهم في العامين المقبلين، وبالتركيز على قائمة تضم 35 خطرًا. يشير "الخطر 1" إلى أكثر المخاطر التي يتم اختيارها بشكل متكرر في كل اقتصاد، وعند وجود خطرين مرتبطين بالمركز الأول مثلا لا يتم إدراج مخاطر في المرتبة الثانية ويترك الخطر الثاني فارغاً.

المصدر: المنتدى الاقتصادي العالمي - تقرير المخاطر العالمية 2024

Source: World Economic Forum – Global Risk Report 2024

المؤسسة العربية لضمان
الإستثمار وائتمان الصادرات
The Arab Investment & Export
Credit Guarantee Corporation

50 عاماً من النجاح

أول هيئة متعددة الأطراف لتأمين الاستثمار في العالم

المقر الدائم للمنظمات العربية
دولة الكويت
ص.ب 23568 الصفاة 13096 - الشويخ - تقاطع طريقي المطار وجمال عبد الناصر
+965 2495 9555